

عبد الرحمن محمد النعيمي



البحرين - جمعية العمل الوطني الديمقراطي





جمعية العمل الوطني الديمقراطي ...
ومقالات أخرى

عبدالرحمن محمد النعيمي

جمعية العمل الوطني الديمقراطي ...
ومقالات أخرى



جمعية العمل الوطني الديمقراطي
عبدالرحمن محمد النعيمي
الطبعة الاولى ٢٠٠٢
لوحة الغلاف للفنانة بلقيس فخرو
جميع الحقوق محفوظة
دار الكنوز الأدبية
ص.ب. ٧٢٢٦ - ١١
هاتف / فاكس : ٧٣٩٦٩٦ ٠١
بيروت - لبنان

الاهداء

إلى المتطلعين لحياة افضل لشعبنا وامتنا، والانسانية
إلى العاملين من اجل حركة ديمقراطية جديدة في بلادنا..
إلى المتمسكين بحلمهم في دولة ديمقراطية يتساوى الناس
فيها أمام القانون.

عبدالرحمن

تقديم

بالرغم من التاريخ المجيد للحركة الوطنية الديمقراطية في بلادنا، والتي سطرت صفحات مشرقة في تاريخ البحرين الحديث منذ مطلع القرن المنصرم، وبالرغم من صمود رموز كثيرة من التيار الديمقراطي امام موجات القمع والارهاب التي طبعت الحياة السياسية في بلادنا في مراحل ما قبل الاصلاحات السياسية الاخيرة، الا انه - كتيار يضم شخصيات وتجمعات سياسية متعددة الانتماء السياسي والالتزام الايديولوجي - قد انحسر بشكل كبير في مرحلة قانون أمن الدولة ونهوض الحركة الاسلامية، ووجد فرصته الذهبية بعد الانفراج السياسي الذي دشنه صاحب العظمة منذ مطلع العام ٢٠٠١، ليعيد تشكيل نفسه من جديد.

كُتبت هذه المقالات - بعد العودة إلى ارض الوطن التي تحققت في الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠١، اثر قرار صاحب العظمة بالسماح لجميع المبعدين بالعودة إلى البلاد ضمن حزمة الاصلاحات السياسية الكبيرة التي دشنها مع مطلع الالفية الثالثة - في مناسبات عدة، استهدفت تسليط بعض الاضواء على ماضي وحاضر التيار الديمقراطي، في مساهمة متواضعة

لوضع لبنات لمستقبل هذا التيار الذي يتوقف على أطروحاته وبرامجه السياسية ومواقفه، وآلية العمل بين اطرافه حالياً، وقدرته على الامساك بالمشترك بينه وبين بقية التيارات السياسية الفاعلة في البلاد، مستقبله وقدرته على المساهمة الجدية في استنهاض الحركة الشعبية، وفي الاصلاحات السياسية في البلاد.

مقالات نشرت في جريدة اخبار الخليج، وجدت فائدة لجمعها ونشرها في كتاب، هو الثاني بعد "موضوعات الإصلاح السياسي في البحرين"، يمكن للقارئ أو المحلل أن يرى مدى القرب أو البعد من الصواب في الرؤية إلى ما جرى وما يجري في البحرين.

٢٠ مارس ٢٠٠٢

عبدالرحمن

مقابلة مع جريدة الاتحاد الظبائية^(١)

س ١ - بداية ما هو موقع عبد الرحمن النعيمي داخل مجتمع البحرين بعد هذا الغياب الطويل؟ وما تأثيره على مختلف القوى السياسية؟

ج ١ - مواطن ترك البحرين منذ ١٩٦٨ ولم يكن بإمكانه العودة إلى البلاد، نظراً لمعارضته السياسية للسيطرة البريطانية في بداية الامر، ثم النهج السياسي الذي سار عليه الحكم وخاصة بعد اصدار قانون امن الدولة وما اعقبه من حل للمجلس الوطني وتعليق الدستور وتعطيل للحياة البرلمانية منذ عام ١٩٧٥. وبالتالي فإنني واحد من القيادات السياسية الديمقراطية التي كانت متواجدة في الخارج طيلة السنوات المنصرمة، والتي عملت على الدفاع عن حقوق الشعب والوطن على الصعيد العربي بالدرجة الاساسية، اضافة الى المساهمة المتواضعة مع كثرة من المناضلين العرب من منطقة الجزيرة العربية، والوطن العربي الذين اعتبروا القضية الفلسطينية قضيتهم المركزية.

^١ - نشرت في جريدة الاتحاد الظبائية بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠١

س ٢ : عودة أقطاب المعارضة اعتمدت على خلفيات سياسية مختلفة، فهل لنا أن نعرف الاسس التي قامت عليها عودنكم؟ وما هي الضمانات؟

ج ٢ : العودة لجميع المبعدين ومن اضطرتهم ظروف العمل السياسي في المرحلة السابقة للبقاء في الخارج، قد تمت بناء على مرسوم العفو العام الذي صدر عن سمو أمير دولة البحرين، دون قيد او شرط، والذي شمل اطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، والسماح لجميع المبعدين بالعودة الى البلاد. وجاء هذا القرار مترافقاً مع الخطوات الاصلاحية الاخرى التي تمثلت في الغاء قانون امن الدولة السيء الصيت، وما رافق مشروع الميثاق الوطني من نقاشات وحوارات شعبية مكثفة حول مختلف قضايا تداعيات الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ منتصف التسعينات من العقد السابق، وبالتالي تحقيق المزيد من النجاحات للعمل السياسي في البلاد، حيث تفاعل الحكم مع كافة النداءات والرغبات الشعبية في التأكيد على الثوابت المتعلقة بإعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ودور أمير البلاد والعلاقة بين المجلس المنتخب والمجلس المعين، مما أوجد انطباعاً ايجابياً بمصداقية التوجه الاصلاحى الذي أطلقه الامير. هذه المصداقية التي تعززت بالمزيد من الخطوات الانفراجية مما وضع البحرين تحت الاضواء، وشكلت عملية الانفراج السياسي والحوار بين مختلف فرق العمل السياسي في البلاد نهجا يسير عليه الحكم في هذه المرحلة، وبات من الضروري أن تتجاوب القوى السياسية وتتفاعل مع هذا النهج وان تستفيد من جو الانفراج لتفعيل دورها السياسي في البلاد.

بالنسبة للضمانات، فإنني أعتقد بأن هذا النهج قد استجاب للمطالب الاساسية للقوى السياسية ويتوافق ومصصلحة الحكم، وينسجم

ومصلحة البلاد، ويستجيب للمتغيرات العالمية التي تؤكد على الديمقراطية وحقوق الانسان، كما ان هذه الخطوات الانفراجية قد أعلت من مكانة الحكم، مما يعني للجميع ضرورة التمسك بها والوقوف صفاً واحداً لمواجهة اي طرف يسعى لتخريب هذه الخطوات التاريخية. لهذا فان الضمانات هي المصلحة الموضوعية والذاتية لكل فرقاء العمل السياسي في البحرين، سواء الحكم او القوى السياسية الشعبية. ونعتقد بأن هذه الخطوات قد طوت صفحة من الصراع السياسي، الا انها لا تلغي امكانية بروز خلاقات لاحقاً بين المتصالحين اليوم، حيث الصراع الاجتماعي والسياسي مستمر، وهو من ثوابت الحياة، والمهم ان يجيد الجميع كيفية ادارة هذا الاختلاف بحيث يستمر في نهجه السلمي والعلمي، للتوصل الى حلول للمشكلات التي تواجهها البلاد حالياً او في المستقبل.

س ٣ : التجارب السياسية مليئة بالاختلافات نظراً لتعدد البيئات والثقافات مما يعني أن هناك اختلافات جوهرية بين تجربة وأخرى. ترى ما الذي يميز التجربة البحرينية عن غيرها من التجارب الأخرى؟

ج ٣ : التجربة السياسية البحرينية هي جزء من الظاهرة العربية، فالحركة السياسية في البحرين وعلى امتداد عقود كانت امتداداً للحركة السياسية العربية والتي تمثلت في وجود الاحزاب والتنظيمات القومية والشيعية والاسلامية، خاصة وان الحركة السياسية العربية في مطلع أمرها كانت ترى في الوطن العربي ساحة عمل لها، نظراً لسيادة الشعارات القومية والتقدمية المعادية للاستعمار، والمطالبة بالوحدة العربية والتأكيد على تحرير فلسطين، كما شكلت الحركة الاسلامية امتداداً للحركة الاسلامية العربية، ثم امتداداً للحركة الاسلامية العالمية

بعد انتصار الثورة الايرانية التي اعطت وهجاً جديداً لهذه الحركة في تأكيدها على النضال ضد الهيمنة الامبريالية والصهيونية.

ومن الطبيعي أن تطور الوضع العربي وترسخ الاقليمية وعدم تطور التجارب الثورية العربية التي قادتها الاحزاب القومية، او انهيار الاتحاد السوفيتي، قد اسهم في تراجع الحركة التقدمية العربية وطرح تساؤلات كبيرة حول "تقدمية" المشروع الذي تطرحه هذه الاحزاب خاصة بعد تراجع التجربة المذكورة ونمو السلبات فيها، مما جعلها متخلفة وغير مواكبة للتطور الموضوعي وتحتاج الى اعادة نظر جنرية في منطلقات عملها لبناء المجتمع.

ومن الطبيعي — امام تعمق الوضع الاقليمي وحرص الانظمة العربية على تقطيع اوصال العلاقات بين اطراف الشعب العربي وبين اطراف الحركة السياسية العربية بالتشديد على ضرورة البعد المحلي ورفض البعد القومي في العلاقات بين الحركة السياسية الوطنية (بالمدلول الضيق) وبين الحركة السياسية العربية القومية ، من الطبيعي ان يتزايد اللون المحلي لهذه الحركة، خاصة مع ازدياد حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في كل بلد عربي، وبالتالي تزايد الاهتمام من قبل الحركة السياسية بهذه الهموم.

ويمكن قول ذلك بالنسبة للحركة السياسية الاسلامية أيضاً.

ما يميز التجربة البحرينية عن غيرها من التجارب السياسية العربية هو التقارب الشديد بين فرقاء العمل السياسي الوطني، نظراً لحدة الصراع السياسي في البلاد في المرحلة السابقة، وبالتالي استمرار التوتر طيلة ربع قرن من الزمان منذ ان فرضت السلطة قانون أمن الدولة ووضعت البلاد في حالة من التوتر، عبر مصادرتها لحقوق الانسان السياسية بالدرجة الاساسية ، وادراج كل عمل

اجتماعي او ثقافي او فني او سواه في خانة المعارضة اذا لم يتوافق ورغبات السلطة، اي انتقالها الى حالة مشابهة لأنظمة الحكم الشمولي الذي يصادر كل الحقوق العامة ويضع مقياس مصلحة الدولة مقياسا لسلوك كل فرد في المجتمع.

هذه الحدية والقسوة التي اعتمدها الدولة في علاقاتها مع قوى المجتمع قد وضع الجميع امام التحدي الكبير في ضرورة تكاتف كل القوى لمواجهة هذا الواقع الذي لم يقتصر على الصعيد الداخلي وانما على الصعيد الخارجي ، وكان من الطبيعي لقوى المعارضة البحرينية ان تخلق من القواسم المشتركة بينها ما يمكنها من مواجهة تحالف اقليمي وعربي ودولي واسع مضاد لها.

وحيث تميزت البحرين بوجود حركة اسلامية شيعية نشطة وضعت على عاتقها مهمة النضال من اجل المساواة بين ابناء الشعب الواحد والغاء التمييز الطائفي، اضافة الى ارتباط البعض بالمشروع الاسلامي العام في المنطقة الاسلامية، الا ان الوعي بضرورة التحالف الواسع قد عبر عن نفسه مرارا، سوى في الخمسينات بتشكيل هيئة الاتحاد الوطني التي تصدت للسياسة البريطانية المتمثلة في تفرق تسد"، ولاحقا منذ منتصف التسعينات من العقد الماضي في العريضة الشعبية التي عبرت عن الاجماع الودلني العريض على المطالب المرحلية التي يناضل الجميع لتحقيقها، وتمثلت بالتالي في لجنة العريضة الشعبية التي شكلت اوسع تحالف وطني اسلامي يضم نشطاء من العلماء والاساتذة الافاضل. وبالتالي فإن التمسك بالثوابت الوطنية والاسلامية واستمرار التحالف الوطني الديمقراطي الاسلامي في الداخل والخارج، قد عزز من سمعة ومكانة الحركة السياسية البحرينية وجعل علاقاتها متقدمة ويستشهد بها على الصعيد العربي، ولم تتجح كافة المخططات المعادية التي ارادت شق الصف الشعبي

على اسس طائفية، او تغليب التعارضات الثانوية على التناقض الرئيسي، واستمرت علاقات الود والمكاشفة والحوار بين مختلف القوى السياسية في الداخل والخارج محكومة بالمصلحة الوطنية وليس بالمصالح الضيقة.

س٤ : يذهب بعض المراقبين الى القول ان غيابكم الطويل - وجودكم في المنفى - سيجعل من الصعب مواصلةكم للتجربة بنفس النشاط السابق لأن الظروف جميعها تغيرت، ما تعليقكم؟

ج٤ : لاشك ان الظروف قد تغيرت. فقد جرت مصالححة بين المعارضة والسلطة. هذه المصالحة التي تمت على ارضية الاستجابة للمطالب الشعبية التي عبرت عن احتياجات المجتمع - على ضوء تطوره - للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل.

وهذه المتغيرات الكبيرة تقترض تغييراً جوهرياً في خطاب المعارضة السياسية وسلوكها وبرامجها واساليب عملها بل وادوات عملها، فما كان صائباً في المرحلة السابقة قد لا يكون صائباً في المرحلة الحالية، ومن كان قيادياً في المرحلة السابقة قد لا يكون صالحاً للقيادة في المرحلة الحالية، اذا لم يتمكن من فهم واستيعاب شروط العمل السياسي في المرحلة الجديدة، وهذا ينطبق على رموز المعارضة كما ينطبق على رموز الحكم، وما كان صالحاً من اشكال تنظيمية قد لا يكون صالحاً في المرحلة الحالية.

ومن المفيد التأكيد بأننا في المرحلة السابقة لم نكن بعيدين عما يجري في بلاننا، ولم نكن مقطوعي الجنور عن الحركة السياسية الفعالة في البلاد، بكل تلاوينها. وقد حرصنا في الخارج على التعبير عن هذه الحركة، حيث تمت مواكبة كل الاحداث السابقة، وتفاعلنا معها، خاصة في الفترة الاخيرة بعد ان طرح سمو الامير مشروع

الميثاق الوطني، وبت من الضروري التوصل الى رؤيا موحدة لاطراف المعارضة السياسية، في الداخل والخارج على حد سواء. وبعد العودة كان من الضروري التعلم والتعرف على الامكانيات المتاحة في البلاد، واتمنى ان تكون قادرين على مواكبة المتغيرات الكثيرة والكبيرة التي حصلت في بلادنا، خاصة على صعيد القوى الاجتماعية والقدرات الشبابية التي تشكل التحدي الاكبر للقوى الديمقراطية .

س ٥ : اترون ان الوقت مناسب لقيام احزاب في البحرين؟ وهل للمعارضة من دور في المستقبل، آخذين في الاعتبار سرعة وأسبقيّة فعل أمير البحرين على باقي الاعمال الأخرى؟

ج ٥ : الاحزاب موجودة في كل البلدان العربية، والخليجية منها أيضاً، وقد شهدت العقود الخمسة الماضية صراعات سياسية حادة في كل بلدان الخليج والجزيرة العربية كشفت بوضوح عن النشاط الكبير للقوى السياسية الحديثة التي لم يكن يسمح لها بالحضور العلني، فاختارت مكرهة العمل السري، وتعرضت من جراء ذلك الى حملات من الاعتقالات المتكررة، في كافة دول الخليج، وبالتالي فان انكار الموجود لا يعني عدم وجوده.

هذه الوضعية موجودة في البحرين.

فالحركة السياسية المنظمة موجودة في البحرين منذ عقود، وخاصة بعد هيئة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينيات، حيث اعترفت السلطة بالهيئة كحركة سياسية علنية، وسمحت لها بفتح مقرات في مختلف مناطق البحرين. وبعد تصفية تلك الحركة، وعلى ضوء انتشار الاحزاب العربية في المنطقة، فقد نشطت الاحزاب والجهات السياسية بشكل سري وطرحت برامجها ومواقفها السياسية،

واستمرت في العمل، وبرزت خلال مرحلة المجلس الوطني التكتلات السياسية الواضحة المعالم (الكتلة الدينية، كتلة الوسط، كتلة الشعب) التي عبرت عما هو تحت الارض - اذا صح التعبير. وبرهنت الاحداث اللاحقة منذ حل المجلس الوطني عن استمرار نشاط القوى السياسية الديمقراطية ولاحقاً الحركات الاسلامية في الشارع السياسي، وكشف عن نفسه في الاعتقالات والملاحقات والابعادات لنشطاء الحركة السياسية.

ولم يكن الامر الاميري بالعفو العام الشامل الا مصالحة مع هذه القوى السياسية، ولا يمكن القول بأن القيادات السياسية المعارضة التي خرجت من السجن او الاعتقال او عادت من المنافي قد ألغت كلية وضعتيها السياسية والتنظيمية، بل انها تفتش عن اوضاع جديدة تتسجم والمتغيرات الكبيرة في البلاد، وتتسجم مع منطق المصالحة الوطنية الشامل، أي انها لا تعتمد، بالنسبة لنا على الأقل، الى العودة الى اساليب العمل السابقة، بل اننا تطرح بوضوح ضرورة العلنية والشفافية والحوار للوصول الى صيغ للعمل السياسي تدفع البلاد الى الامام، وتجنبها اية اشكاليات داخلية او خارجية، وتعتبر عن النضج الكبير الذي وصلت، اليه الحركة السياسية في البحرين، وتواكب القفزة السياسية الكبيرة التي تحققت بفضل القراءة السليمة للوضع السياسي من قبل سمو الامير ، وما افرزته هذه القراءة السليمة من خطوات كبيرة.

س ٦ : يذهب المراقبون الى القول بأن ما كان يجمع المعارضة قد انتفى الآن. فكيف لها أن تعود تآتية الى نشاطها؟
ج ٦ - ما كان يجمع المعارضة هو مصلحة الوطن والشعب، وهي مصلحة مستمرة.

وإذا كانت العريضة الشعبية قد عبرت عن البرنامج المشترك لقوى المعارضة، وإن الجزء الأكبر من هذه المطالب قد تحقق، وإن سمو الأمير قد وعد بتفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية، فإن هاتين المسألتين مهمتان مشتركتان لكافة القوى السياسية في البلاد، وبالتالي هناك حرص من قبل كل الفرقاء على مواكبة قضية تفعيل الميثاق من جهة، والإسهام الجدي في تقديم ملاحظاتها في كيفية تفعيل الميثاق، بالإضافة إلى ملاحظاتها حول الدستور والمواد التي تحتاج إلى تنقيح على ضوء نشاط لجنة تنقيح الدستور، كما أن هناك إجماع لدى هذه القوى بضرورة التمسك بالآلية الدستورية في مسألة التعديلات، أي تقديمها إلى المجلس الوطني المنتخب، الذي يملك صلاحية تعديل الدستور.

من ناحية أخرى هناك كثرة من القضايا التي لنا مصلحة في التفاهم والعمل المشترك حولها، ومن بينها مسألة حل مشكلة البطالة والعمالة الأجنبية وبالتالي وضع تصور واضح للفترة المقبلة لهذه الاشكالية حيث أعداد الداخلين إلى سوق العمل في تزايد، بالإضافة إلى المشكلة السكانية. كما أننا متفقون على ضرورة الإصلاح الإداري الشامل معتمدين قاعدة (الرجل المناسب في المكان المناسب) وضرورة الإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، للوصول إلى ما نصبو إليه من إصلاح في مختلف مجالات حياتنا، كما عبر عنها ميثاق العمل الوطني، وما أكدت عليه كثرة من المواد الدستورية.

واعتقد بأن تجربة كثرة من البلدان العربية، سواء في لبنان أو الأردن أو اليمن أو غيرها من البلدان التي اعتمدت التعددية الحزبية قد برهنت بأن الحياة تفرض باستمرار اشكالاتاً من التعاون بين القوى السياسية للوصول إلى فؤاسم مشتركة في هذه المسألة أو تلك. وأن

التحالفات السياسية ليست دائمة، لكنها متجددة تفرضها الحياة وتطور احتياجات المجتمع.

اما بالنسبة للتيار الديمقراطي الواسع الذي يضم تلاوين من القوى والشخصيات السياسية، فإني اعتقد بأن الحاجة ماسة الى تطوير العلاقات بين رموزه وقواه وصولاً الى تشكيل حالة سياسية جدية تعبر عن ضرورة تكتيل كل هذه القوى والشخصيات في تجمع وطني ديمقراطي واسع يترجم الديمقراطية في صفوفه ويمارسها يومياً، وبالتالي يكون مدرسة نموذجية للممارسة الديمقراطية.

س ٧: هل ستتواصل الجسور التي مدت بينكم وبين السلطة، بحيث يسمح بممارسة نشاطكم السياسي طبقاً لمساحة مشتركة بينكم وبينها؟

ج ٧ : لم تعد هناك سدود بين السلطة والقوى السياسية في البلاد، حيث تسود الشفافية في الوقت الحاضر، وحيث تستمر الاتصالات بين القيادة السياسية والشخصيات المهمة بالشأن العام، وهذه ظاهرة جميلة، واثقين من استمرارها في الفترة القادمة. والقيادة السياسية تبدي اهتماماً كبيراً لوجهات نظر هذه الشخصيات، وتتابع أيضاً ما تعبر عنه قوى المجتمع في الندوات والمهرجانات الشعبية من آراء وانتقادات واقتراحات، وقد عبرنا للجميع بأننا حريصون على استقرار وأمن بلادنا، وان ما نراه من تكتيل للشخصيات والقوى الديمقراطية يصب بالاتجاه الاصلاحى الذي يقوده سمو الامير ، وأن مثل هذه العمل يعبر عن القوى الاجتماعية التي لها مصلحة أكيدة في دفع عملية الاصلاح والتطوير والتحديث الى الامام، اي كل ما يكفل وضع بنود الميثاق والدستور موضع التنفيذ، وما ينقلنا الى المرحلة الدستورية بامكانيات وقدرات شعبية منظمة .

س ٨: الحكم الأخير الذي صدر بشأن النزاع الحدودي بين قطر والبحرين يعطي فرصة لانتعاش الاقتصاد البحريني، فهل ترون أن ذلك يلائم مع مسار التغيرات السياسية مما سيفتل من ضغوط الجبهة الاجتماعية؟

ج ٨: الانفراج الداخلي والانفراج الخارجي جاء مع بعضهما البعض، مما ضاعف البهجة الشعبية في البحرين. ونحن واثقون بأن العلاقات الطيبة بين البلدين والتي عبر عنها اميرا البلدين سيكون لها ابلغ الاثر في تطوير التعاون وبالتالي خلق المزيد من الانفراج المعيشي بالنسبة للمواطنين في البحرين. وسيسهم ذلك في تخفيف الكثير من الابعاء عن كاهل البحرين. كما ان آفاق التعاون الخليجي كبيرة، ونتمنى ان تتحقق المواطنة الخليجية التي ستعطي المزيد من الامكانيات لتحرير سوق العمل وبالتالي تخفيف ضغوطات البطالة التي تشكو منها البحرين.

س ٩: هل ستعتمد المعارضة في المستقبل على نفسها من ناحية التمويل ام انها مرشحة للاعتماد على معونات الدولة ما دامت شرعية قانوناً؟

س ٩: لا زال الموضوع سابقاً لأوانه. ولا شك ان الاستفادة من خبرة الاشقاء العرب في هذا الميدان ستكون مفيدة لنا في البحرين.

س ١٠: ماهي علاقاتكم بالاجيال الجديدة؟ وهل هناك صلات ما تزال متواصلة استتموها بعد عودتكم من المنفى؟

ج ١٠: الحالة الاستثنائية التي عاشتها البلاد طيلة الفترة الماضية، وعدم قدرة الحركة الديمقراطية على تفهم حالة الجيل الجديد، وانعكاسات ثورة المعلومات على هذا الجيل، قد افرز حالة عامة في الوطن العربي بالنسبة لعلاقة الحركة الديمقراطية وأجيال

الشباب. واعتقد بأن دراسة هموم ومتطلبات تطور البلد والمجتمع واشراك الشباب في وضع الحلول للمشكلات الخاصة بهم والعامه التي يعاني منها المجتمع بما يعنيه من ابداع لديهم والتعلم منهم، سيجعلنا قادرين على التناغم مع هذه الاجيال وتسليم الراية لهم ليقودوا حركتنا السياسية وبلدنا الى آفاق ارحب.

هل يستطيع التيار الديمقراطي ان يعبر عنق الزجاجة؟^(٢)

في اللقاء الذي تم بين سمو الامير وعدد من الشخصيات الوطنية الديمقراطية العائدة من الخارج، يوم الاربعاء (الساس من يونيو) اكد سموه على الحاجة الى العبور من عنق الزجاجة، بأقل الخسائر واكبر الغنائم والنجاحات، في الداخل والخارج. موضحاً قصده من هذه العبارة : الخروج من المرحلة الانتقالية الراهنة الى المرحلة الدستورية البرلمانية القادمة التي اكد سعي سموه الحديث لتحقيقها بالسرعة الممكنة وقبل ٢٠٠٤. مطالباً في الوقت ذاته، بتكثيل وتلاحم كل الجهود الوطنية والديمقراطية والاسلامية لمصلحة البحرين وشعبها لتحقيق ما يطمح اليه هذا الشعب، وعلى ضرورة العمل المشترك لهذه الشخصيات الديمقراطية مع بعضها البعض، فبدون الوحدة ستسببت الجهود وتتبدد الطاقات.

عندما يتفق الناس البسطاء الطيبون الحريصون على دور للتيار الديمقراطي في هذه المرحلة مع رؤية صاحب مشروع الاصلاح السياسي، سمو الامير، فإن ذلك يعني ان هناك حاجة موضوعية

^٢ - - اخبار الخليج - البحرين - ١٦ يونيو ٢٠٠١

لدور موحد وكبير للتيار الديمقراطي بتلاويينه واطيافه، وان هناك رغبة واسعة من قبل كل دعاة الاصلاح السياسي على الصمعيدين الشعبي والرسمي ان يتمكن الديمقراطيون من اجتياز عنق الزجاجة، وان يسهموا بايجابية اكبر في الحياة السياسية قبيل الانتخابات البرلمانية وفي المجلس النيابي نفسه.

تجاوزاً نستخدم تعبير التيار الديمقراطي ونحن نقصد كل الشخصيات والتجمعات السياسية التي تنتمي الى التيار القومي او اليساري بتفرعاته المختلفة التي عرفتها ساحة العمل السياسي في البحرين على امتداد نصف القرن المنصرم. هذا التيار الذي شكل امتداداً للحركة القومية واليسارية العربية والاممية، واعتبر نفسه جزءاً من تيار النهضة العربية الحديثة الممتدة جذوره الى مطلع القرن المنصرم، دون ان ينكر، ولو لحظة، انه الامتداد الطبيعي لكل ما هو ايجابي وتقدمي في تاريخنا العربي الاسلامي، بل وعلى امتداد التاريخ العريق لهذه المنطقة من الوطن العربي.

نستخدم هذا التعبير (التيار الديمقراطي) ونحن نشير الى جملة من الايجابيات والسلبيات التي التصقت بهذا التيار التي نحتاج في الوقت الحاضر للوقوف عندها، لمعرفة الامكانيات المتوفرة لديه ليجتاز عنق الزجاجة من جهة، وليتمكن من التعبير عن تطلعات الجماهير الشعبية ذات المطالب المتنوعة من جهة ثانية.

١ - اذا كان التيار الديمقراطي قد نزع في مطلع الامر الى التجربة الاوربية التي بهرت العالم بأسره بنهضتها الصناعية وبالتوحد القومي لشعوبها، وبهضتها الفكرية العملاقة، وبالآليات السياسية والنقابية والثقافية والمجتمعية التي رست عليها بعد صراعات مريرة وطويلة، وبما خلفته في مطلع الامر لدى الشخصيات وقوى النهضة

العربية من بعض ردود الفعل تجاه الماضي الذي اتسم بالجمود لفترة زمنية طويلة، وتطلع البعض من قوى هذا التيار الديمقراطي ، لاحقاً الى التجربة الاشتراكية التي ارادت استكمال مسيرة التطور الرأسمالي للوصول الى الاشتراكية ضمن المنظور الماركسي ، واستنسخ نموذجها، فكرياً وتنظيمياً ، معتبراً نفسه امتداداً لها، وجزءاً أساسياً منها، باعتباره من قوى الثورة العالمية التي يقف المعسكر الاشتراكي في طليعتها، معتبراً ان هذه التجربة قد اراحته من عناء التفكير ، بالاسس النظرية والتطلعات المستقبلية طالما ان هناك مرجعية لهذا العمل الثوري العالمي.. اذا كان البعض في هذا التيار قد سار على هذه الشاكلة، فان الاخفاقات التي منيت بها حركة التحرر العربية ، وبرزها اقامة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين وهزيمة يونيو المدوية وتدهور وضعية الحريات العامة في الكثير من البلدان العربية، قد دفعت البعض الى المراجعة العميقة ، ليؤكد ما اثبتته كل تجارب الشعوب الناجحة، بأن شروط النصر لا تتحقق بالاستيراد الاعمى للنماذج الجاهزة من افكار وانوات تنظيمية ، وانما في استيعاب تلك الافكار ومعرفة ما يتلائم ، وما يمكن ان يزرع ليكون جزءاً من نسيج ذلك الجسم، تماماً كما هو الحال في زرع اعضاء سليمة يحتاجها جسم مريض ، فان كانت متلائمة معه قامت بدورها، والا لفظها الجسم، واصبحت عبئاً عليه لابد من التخلص منها ليتمكن الجسم من استمرار الحياة في سائر اجزائه بشكل سوي.

لا يقتصر الامر على الافكار، وانما — وهنا بيت القصيد — على السياسة، فاذا كانت الحركة السياسية ترسم برامجها بناء على المخطط العام للثورة العالمية، او الاقليمية، بغض النظر عن ظروف البلد المعني ، وامكانية القوى الاجتماعية المتصارعة، والمطالب الملحة

للناس، او بناء على احلام وريية لدى بعض الثوريين، فان من السهولة بمكان نغمها بأنها تنفذ مخططات القوى الاجنبية.

ولا يقتصر الامر على قوى المعارضة، وانما يمتد الى قوى السلطة، وهذا ما عبر عنه بوضوح سمو الامير عندما قال بأن القوى الاجنبية، خدمة لمصالحها، قد اتبعت سياسة فرق تسد، في البحرين وفي منطقة الخليج العربي برمته، وانه لم يكن بالامكان السير في طريق الاصلاح السياسي قبل التخلص من رموز التدخل الاجنبي. وان الاصلاح السياسي انبتق من ايمان الامير بضرورة العودة الى الحياة البرلمانية والتلاحم بين الشعب والقيادة السياسية لقطع الطريق على كل تدخل اجنبي. وكان من الطبيعي ان تؤكد لسموه بان الحركة الديمقراطية في البحرين وعلى امتداد تاريخها منذ الخمسينات كانت حريصة كل الحرص على استقلالية قرارها السياسي، ولم ترهن نفسها للاجنبي. وكان البوصلة الاساسية لكافة برامجها وتحركاتها الداخلية والخارجية هو الوطن والمواطن، وانها استجابت لنداء المصالحة الوطنية دون ان تبغي من وراء ذلك ثواباً ولا شكوراً.

٢ - لا يمكن القول بأن الحركة الديمقراطية - في الفترة الماضية - قد جسدت الديمقراطية في حياتها الداخلية او في علاقاتها مع الآخر الديمقراطي او من هو خارج التيار .

لقد اعتبر كل طرف من اطراف العمل القومي او الاشتراكي، انه الفرقة الناجية، وانه الطليعة الثورية التي بقيادتها ستوصل الجماهير الشعبية (الغفورة) الى بر الامان، الى جنة الوحدة والحرية والاشتراكية، او انها طليعة الطبقة العاملة، طليعة القوى الشعبية الصاعدة، التي ستوصلهم الى البر الاشتراكي، وان ضمان النجاح للمشروع النهضوي هو قيادته لهذا المشروع، حيث لا يتوجب تسليم

زمام القيادة للآخرين من البرجوازيين الصغار او من لم يستوعبوا النظرية الثورية ، فهؤلاء الآخرون ضالين، وعلينا قيادتهم !!! وقد شهدنا الصراع بين القوميين والبعثيين، كما شهدنا الصراع بين القوميين والشيوعيين، كما شهدنا الصراع بين اطراف اليسار. وكانت الخسائر كبيرة على صعيد كل طرف ، وعلى صعيد المعركة العامة التي خاضتها الاطراف ضد عدو مشترك، وعلى صعيد ادارة الصراع ضد الخارج الذي استهدف الامة والشعب والوطن والمواطن. والمسيرة واضحة للعيان.

البعض يعتبر الديمقراطية بعض من مكونات الفكر البرجوازي، الرأسمالي. وحيث اننا نناضل ضد الرأسمالية الاوربية او العالمية ، فاننا نرفض فكرها وطريقة عمل احزابها، وعلينا ان نجسد مقولة المركزية الديمقراطية والوحدة الحديدية .. وهذا ما قاد الى التأكيد على الديمقراطية الشعبية التي تأكدت في الممارسة العملية بأنها رفض للديمقراطية، مما جعل هذا التيار يلتقى، موضوعياً، مع ذلك التيار الديني الذي يعتبر نفسه الفرقة الناجية، ويكفر الآخر، ويرفض الديمقراطية بدعوى انها مستوردة من الغرب الكافر (دون ان يرفض الجميع استيراد كافة البضائع من الغرب الامبريالي او الكافر ، بل ودون ان تكلف انظمتنا السياسية والاقتصادية عناء التفكير بما هو صالح او طالح من البضائع والاساليب الغربية).

وإذا كان من الضروري الحديث عن الخصوصية، فان الحركة الديمقراطية بتلاوينها قد عانت الكثير من حملات القمع منذ الستينات، وعانت من قانون امن الدولة، وكان من الطبيعي ان تزداد المركزية في عملها الداخلي، وان يكون التفكير الامني هو الطاغى لديها خوفاً من تسلل اجهزة الامن الى صفوفها، وبالتالي توجيه المزيد من الضربات وجني المزيد من الخسائر، مما يعني الابتعاد عن التفكير

الديمقراطي ، داخل التنظيم نفسه، فالتفكير الامني ، سواء في صفوف الحركة السياسية او لدى السلطة، يقود بالضرورة الى نفي الديمقراطية داخل صفوف المعارضة وداخل صفوف السلطة، فالحديث عن العدو، الوهمي او الحقيقي، يجعل الحديث عن الديمقراطية ترفاً يجب الابتعاد عنه!!

٣ - لقد توصلت القيادة السياسية الى قناعة بأن الحلول السياسية هي الصحيحة، وان الحلول الامنية غير صالحة في التعاطي مع هموم الناس وحقوقهم السياسية والمعيشية، وبادرت بتحقيق انفراج السياسي، وانعكس ذلك على القوى السياسية التي خرجت للفضاء السياسي، بعد الغاء قانون امن الدولة، وبعد طرد تلك الاجنبي البغيض ، وكان من الطبيعي ان تفكر كل القوى السياسية في مستقبل دورها في العمل السياسي، وكان هاجسنا هو ترميم اوضاعنا السياسية والتنظيمية، وقلنا أن نقطة البدء تتلخص في ان اواننا السابقة ليست صالحة للمرحلة الحالية، وان علينا ان نفكر بطريقة سياسية لا أمنية (حتى لو كانت لدى البعض هواجس من الردة السياسية، حيث لا يزال الكثير من الحرس القديم مبهوتاً مغلول اليد، يكشر الانياب، يرسل الاشارات بأنه حاضر!! يتوعد، يحذر من مغبة التمادي او القراءة الخاطئة للمرحلة الجديدة).

أياً كانت هواجس الحرس القديم، فلن نعود الى الوراثة. لن نعود الى المركزية الديمقراطية، والعمل السري ، والنقبة وازدواجية الخطاب السياسي، فالعالم كله يتوجه الى العلنية والشفافية ، في السياسة كما في الاقتصاد. والعمل الديمقراطي ليس نخبويًا، بل هو نهج للحياة في المجتمع، نريد ان نسير عليه، ونحن ندرك بعض المخاطر التي تعترض طريقنا، وندرك ان عقلية امن الدولة تتحسر

ببطء من سلوكنا وحياتنا السياسية كتيار ديمقراطي، دون ان نجتاز ،
بعد، عنق الزجاجة في السلوك الديمقراطي.

لم تستقر تلاوين التيار الديمقراطي على بر واضح ، لأن السلطة
لم تستقر ايضاً على بر واضح في هذا الموضوع، وبمقدار ما تتوضح
الامور في هذا الجانب ستساعد الطرف الآخر على بلورة رؤيته،
بمعنى أنه اذا تمكنت القوى الديمقراطية من بلورة مشروع تزيكه
الحياة عبر التفاف كل المناضلين من اجل الديمقراطية حوله، وعبر
التفاف كل القوى الخيرة من ابناء الشعب حوله، وترى فيه النهج الذي
يمكن ان يوصل البلاد ، مع التيارات الاسلامية المؤمنة بالديمقراطية،
الى بر العمل الوطني المشترك المجسد لقيم الديمقراطية في التعددية
واحترام الرأي والرأي الآخر، فان هذا النجاح سيعطي دفعة قوية لنهج
الاصلاح في السلطة ليؤكد بأن الديمقراطية هي الحل، وإن المكاسب
السياسية والاقتصادية التي تحققت يمكن مضاعفتها بالمزيد من
الديمقراطية.

لم تستقر تلاوين التيار الديمقراطي على بر واضح، لأن البعض
يرى حاجة الى التجمع الوطني الديمقراطي الواحد، كمرحلة انتقالية
لتجميع كل قدرات وامكانيات الديمقراطيين في هذه المرحلة ، والبعض
يرى حاجة الى ترميم اوضاعه الخاصة ، والبعض يرى عبثية التفكير
لدى القوى السياسية القديمة التي تريد عودة صراعاتها السابقة ،
وبالتالي يفضل ان يكون جسر تلاحم بين الشخصيات الفاعلة من
مختلف تلاوين الطيف السياسي، والبعض يرى ان الاستقلال عن
الحركة المنظمة هو الطريق الصحيح في هذه المرحلة، فالمستقلين، او
من سماهم البعض ، الاكثرية الصامتة، هي صاحبة القرار، لأنها
الأكثرية.

ولا يجب تخطئة أي من هذه الاجتهادات، فلكل حجته، ولكل رؤاه التي قد لا يراها الآخر، مما يتطلب احترام كل هذه الآراء ، والانتظار بعض الوقت لنرى الوضعية الافضل التي تركزها حاجة التيار الديمقراطي في مرحلة عنق الزجاجة.

تلك من ضرورات المرحلة. احترام كافة الافكار المطروحة وسط التيار الديمقراطي، لتعلم الممارسة الديمقراطية داخل صفوفنا، على ان تكون الخطوة التالية كيف نعمل مع بعضنا البعض ونحن غير متفقين على كافة القضايا، وهذا خيار قد تحققه (جمعية العمل الوطني الديمقراطي) التي توافق نفر من الديمقراطيين من مشارب مختلفة ، بعد شد وجذب، واجتماعات متعددة، على تشكيلها لتكون إطاراً لعملهم المشترك في هذه المرحلة.

في لقائنا مع سمو الامير تحدث الينا عن الجزائر والاردن، عن الاشادة الجزائرية بقدرة البحرين على تجاوز مشكلتها ، بينما تغرق الجزائر في المزيد من برك الدم، ومستتقات تلاطم المصالح الداخلية والخارجية، وحيث كشفت التجربة الاردنية مقدار ما تستطيع القوى السياسية ان تحققه تحت قبة البرلمان او عندما تسرك في السلطة التنفيذية، مؤكداً ضرورة الوحدة الوطنية، دون الخوف من المستقبل، شريطة ان يتمسك الجميع بقواعد اللعبة الديمقراطية.

وإذا كان لدينا الحرص الشديد على الوحدة الوطنية، والعلاقة مع مختلف تلاوين الطيف السياسي، من الاسلام السياسي الشيعي الى الاسلام السياسي السني ، وهذا ما اكده جميع الاخوة الذين ساهموا بفعالية في المؤتمر الشعبي الخليجي الثاني ضد التطبيع مع العدو الصهيوني، حيث كانت لدينا الفرصة للتأكيد على ان القضية الفلسطينية عامل موحد للتيارات السياسية في بلادنا، وان هناك كثرة

من القضايا المحلية التي يجب التباحث حولها لمعرفة وجهة نظر بعضنا البعض، من: البطالة والعمالة الاجنبية والتجديس والفساد وضعف الاداء الحكومي ، الى تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية.. فان من باب اولي ، ونحن نرى ذلك التقارب الخير والمبارك بين مختلف الجمعيات والتيارات الاسلامية السياسية ، ذلك التقارب الذي سيعزز الوحدة الوطنية ويقرب النفوس ، ويخفف الاحتقان الطائفي، ويبني المزيد من الثقة بين المواطنين من الطائفتين، ويؤكد وحدة شعبنا، ومصداقية عملنا كتيار ديمقراطي ، لم نفرق يوماً واحداً في عملنا التنظيمي او مطالبنا السياسية او الاجتماعية بين مواطن وآخر.

في حديث مع احد الاخوة الديمقراطيين، سألته عن فرص الاتفاق بين الديمقراطيين على قائمة موحدة للانتخابات ، سواء البلدية او النيابية، فكان متشائماً .. لأن لدينا كثرة من الزعامات التي تتوهم بأن الديمقراطية لا تستقيم بدون ان تتصدر هي الصفوف.. فقلت له: يمكننا الاعتماد على الاستفتاء وسط صفوفنا لمعرفة من يريده انتصار التيار الديمقراطي ممثلاً لهم قبل ان نطرحه على الشعب لنرى حظه في النجاح، فمن لم ينجح في صفوفه، لن يكون ناجحاً في الصفوف العامة..

لا نزال في بداية الطريق... نعتقد بأن المشروع الاصلاحى الذي طرحه سمو الامير لا يختلف عليه احد في التيار الديمقراطي.. بل ان تحقيق هذا البرنامج يعتمد على قوى المجتمع الحديثة ، من العمال والتجار والفنيين والمهندسين والاطباء والمحامين، وكل قوى المجتمع الحديثة، والطلبة والشباب، بل وكل العاملين في مؤسسات المجتمع المدني... يعتمد على المرأة التي ستشكل بالضرورة رقماً اساسياً في المعادلة القادمة، حيث يتراكم الجميع يبغى قبولها ورضاها، فهي

تشكل اكثر من ٥٠% من اصوات الناخبين، ويمكن لوي عنق كل التفاسير للوصول الى تفسير يضع صوتها الى جانب ذلك المفسر!! نحتاج الى آلية للعمل تتطلق من واقعا الراهن الذي اشرت الى بعض من ملامحه، لتوصلنا الى مستقبل تكون الديمقراطية سمة اساسية من سماته، ونكون فاعلين مع قوى الشعب الاخرى التي نشاركنا الحرص على نجاح التجربة الديمقراطية ونشارك معها سمو الامير حرصنا جميعاً على الوحدة الوطنية، غير خائفين من الدعوات النشاز التي تصدر من هنا او هناك، فمن حق الجميع ان يعبر عن أفكاره، شريطة ان يعطي الآخر هذا الحق، ولا يعتبر نفسه ظل الله في الارض، ولا يعتبر كلمة ما قيلت في ندوة ما انها ستزلزل الارض وتميد بمن عليها!!

من بين كل الجمعيات .. الجمعية الاهلية لها

خصوصيتها^(٣)

اثار الدكتور منصور الجمري في الجلسة التي شرفنا فيها في مجلس الاربعاء موضوعة العمل الوطني المشترك بين مختلف، فقاء العمل السياسي (الاسلامية والديمقراطية) لمواجهة كل النزعات الطائفية الانعزالية، المذهبية منها والسياسية. واثار بشكل خاص الى الجمعية الاهلية للدفاع عن حقوق الانسان وما يثيره البعض من عدم مشاركتهم في هذه الجمعية، والى العمل النقابي - وامكانية ان يكون موقعاً موحداً لكل الشعب، وضرورة الابتعاد عن كل الدعوات التي تسعى الى تمزيق الحركة النقابية البحرانية - حيث تشهد البلاد حراكاً عمالياً واسعاً باتجاه تحقيق المطلب التاريخي الذي رفعه عمال البحرين منذ الثلاثينات، وذلك بعد الانفراج السياسي وبعد القرار الذي اصدره سمو الامير حول تشكيل نقابة عمالية في البلاد.

ورغم ان الدكتورة سبيكة النجار الامين العام للجمعية الاهلية للدفاع عن حقوق الانسان قد اوضحت، ملابسات تشكيل الجمعية، وعزوف كثرة من الشخصيات عن المشاركة في تأسيسها عندما كانت

^٣ - اخبار الخليج - البحرين - ٢٣ يونيو ٢٠٠١

النار حامية، والعين حمراء، وقانون امن الدولة مسلط على رؤوس المواطنين، وان الهيئة التأسيسية على استعداد لفتح باب العضوية لجميع من يريد المشاركة في هذا العمل التطوعي. كما ذكرني هذا الاعتراض على الجمعية ما أثاره أحد الاخوة في ندوة دعت اليها جريدة الايام قبل اكثر من شهرين حول الجمعية بأنها ذات لون واحد وان هذا تعبير عن عقلية "من سبق لبق"!!

في الظرف الراهن نحن بحاجة ماسة الى هذه الجمعية، والى التمعن في الدور الذي يجب ان تقوم به، وبالتالي نوعية العناصر التي يمكنها القيام بهذه المهمات، حيث هناك كثرة من الموضوعات المتركمة التي ابرزتها على السطح بشكل جلي القرارات الصائبة التي اتخذها سمو الامير ، في مواضيع العفو العام الشامل ، بما يعنيه من اطلاق سراح كل المعتقلين والسجناء السياسيين، والسماح لجميع المبعدين بالعودة الى البلاد، واذا ارتبط الموضوع بالقرار الصائب حول انهاء مشكلة البدون واعطاء الجنسية البحرينية لكل اولئك المواطنين الذين امضوا كل عمرهم في هذه البلاد، لكنهم كانوا محرومين من حقهم في الجنسية، وحيث يمكن ان يبرز من بين المسؤولين عناصر تريد الاستفادة من هذه القرارات بهدف الاثراء غير المشروع، او بهدف التعطيل والمماطلة في تنفيذ هذه القرارات بحجج شتى، فان الجمعية الاهلية قد وجدت نفسها امام كثرة من الشكاوى ذات الطابع الاستثنائي ، فذلك المواطن الذي اقترن بمواطنة ايرانية منذ ثمان سنوات، او مواطنة عراقية قبل سبع سنوات ، لكن دائرة الهجرة والجوازات ترفض السماح للزوجات المذكورات بالحصول على تأشيرة لدخول البلاد، وأولئك المواطنين الذين ابعدوا في الثمانينات وقد سحبت منهم الجنسية، ولم يتمكنوا للوقت الحاضر من استعادتها،... الخ من قضايا هي من مخلفات مرحلة يجب ان يتكاتف

الجميع للتخلص من سلبياتها للولوج في مرحلة جديدة . وبالتالي فان الجمعية في الوقت الحاضر تسعى جاهدة لمواكبة القرارات الاميرية ، لضمان تطبيقها ، بحيث تحقق تلك القرارات الهدف المنشود ، وهو خدمة المواطن وازالة الحيف والغبن الذي لحق به طيلة عقود من الزمان.

ورغم ان البند السابق يندرج في المهمات التي وضعت الحركة الوطنية والاسلامية على عاتقها مهمة ملاحقته مع المسؤولين، الا انني اعتقد ان من مصلحة القوى السياسية ان تعطي الاعتبار لهذه الجمعية بحيث تصب كل الهموم المتعلقة بحقوق الانسان في خانتها، مما يقوي وضعيتها امام الجهات المسؤولة ويجعل منها المحطة التي تتجمع عندها كافة القضايا المتعلقة بحقوق الانسان، وبالتالي لا يقتصر عملها على منطقة من المناطق، او على مجموعة من المجاميع في الدفاع عنهم وملاحقة اوضاعهم مع المسؤولين.

واذا كان التصدي للممارسات الخاطئة السابقة او اللاحقة التي قد تمارسها الاجهزة التنفيذية الرسمية مسألة متعارف عليها كمهمة من مهمات الجمعية، فان المراقب يشهد في الوقت الحاضر عدداً من الانتهاكات التي يمارسها المجتمع ضد افراده، سواء تلك المتعلقة بالمرأة او الاطفال، او التمييز على اساس الطائفة او العرق او التمييز ضد الاجانب ، او تلك الانتهاكات المتعلقة بالعلاقات بين القوى السياسية بعضها البعض، مما يستوجب ان يمتد نشاط الجمعية ليشمل مثل هذه الممارسات والتي عبرت الجمعية عن بعضاً منها في الموقف من العمالة الاجنبية وملاحقة وزارة العمل لعمال (الفري فيزا) والتي اعتبرتها الجمعية في المقابلة التي اجرتها جريدة اخبار الخليج (الخميس المنصرم) مع السيد سلمان كمال الدين نائب رئيس الجمعية ، ممارسات غير مقبولة يجب ان توضع لها الضوابط بما يحفظ حقوق

العمالة المواطنة من جهة، وما يحفظ كرامة وحقوق العمال الاجانب الذين جذبتهم رائحة النفط، ووقعوا ضحايا تجار الرقيق الجديد، مما يتطلب ملاحقة لولئك المتاجرين بهذه العمالة بالدرجة الاساسية.

هذه المهمات الكبيرة الموكلة الي الجمعية الاهلية للدفاع عن حقوق الانسان تعني انها جهاز رقابة للدفاع عن حقوق الانسان ، ايا كان انتمائه السياسي او جنسيته طالما انه موجود في هذه البلاد، وهذا يعني انها تسلط الاضواء على ممارسات السلطة وممارسات الحركات السياسية وقوى المجتمع لتقييم ما يمكن تقويمه استناداً الى البنود الاساسية في الدستور المتعلقة بحقوق وواجبات المواطن، والميثاق الوطني ، وما نصت عليه المواثيق والاعراف الدولية وخاصة الاعلان العالمي لحقوق الانسان من حقوق وواجبات للمواطنين.

وإذا كانت هذه هي مهمات الجمعية، وهذا جدول اعمالها المتشابك، فلا يمكن لهكذا جمعية ان تكون تحالفاً بين القوى السياسية في البلاد، بل هي اتحاد بين افراد محايدين في الصراع الدائر بين السلطة والقوى السياسية او بين القوى السياسية بعضها البعض او بين قوى المجتمع، يراقبون هذا الصراع بحيث لا يخرج عن القوانين المتعارف عليها في كل حالة من الحالات، ويكون ضمان استمرار حيادية عملها ان تكون رقيباً نزيهاً على القوى السياسية في هذه الفترة ، كما هي رقيباً على السلطة التنفيذية والمجتمع بمكوناته، وحسناً فعلت الدكتور سبيكة النجار والسيد سلمان كمال الدين باتسحابهما من الجمعية التأسيسية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي .

ومن اجل ان تكون الجمعية فعالة، وحيث انها تقوم بدور الرقيب على القوى الفاعلة في البلاد، فانها بحاجة الى رقابة من قبل الآخر

على عملها بحيث تكون نزاهتها ومكانة اعضائها موضع اعتراف وتقدير من قبل غالبية العاملين في الشأن العام، وتكون نزاهتها وعملها الدؤوب ومكانة اعضائها موضع تقدير كافة المنظمات العربية والدولية العاملة في ميدان حقوق الانسان.

وفي حديث مع الاستاذ نبيل رجب عضو الهيئة التأسيسية للجمعية، اشتكى من تنمر الرموز السياسية وهجومها المستمر على الجمعية، مما دفع ادارة الجمعية الى التفكير بعقد لقاء مع رموز القوى السياسية، لبحث الموضوع معهم وطلب المساعدة والعون والتعاون في كافة القضايا التي تتعلق بحقوق الانسان ، وقد وجدت حكمة في هذا القرار، كما هي الحكمة في اللقاءات المستمرة بين ادارة الجمعية والمسؤولين في الدولة، لمتابعة كثرة من القضايا التي لا تجد آذاناً صاغية من قبل بعض المسؤولين، وخاصة في قضايا الجنسية والتجنس المشار اليها سابقاً، والتي لا تحتاج الا الى تطبيق توجيهات سمو الامير في هذه المسائل، كما اشرت الى ان من الضروري اللقاء مع كافة الرموز الوطنية وتوجيه الملاحظات النقدية اليهم — بدلاً من الأخذ بخاطرهم — وابلاغ الجميع بأن الجمعية ليست لهم، وليست كغيرها من الجمعيات تتقاسمها القوى السياسية، وانما سيكون الجميع امام المساءلة وانهم افراداً وجماعات سيكونون موضع النقد المستمر من قبل الجمعية اذا لم يبرهنوا بأنهم يحترمون حقوق المواطن وخياراته وبيعتون عنه — اي المواطن — كل اساليب الارهاب النفسي والتكفير والعزل والاقصاء والفتاوى لحرمان هذه المجموعة او تلك من حقها في الحياة الحرة الكريمة وفي مشاركتها في كافة النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية. وبالتالي لا يحق لأي انسان مهما كان موقعه — في السلطة او المجتمع — ان يحرم اي مواطن — سواء من طائفته او قبيلته او منطقتة — من الحقوق والواجبات التي نص عليها

الدستور واکدھا میثاق العمل الوطنی الذی اجمع علیه الشعب، وبالتالي لیس مطلوباً من الجمعية ان تستجدي المعونة من القوى السياسية ولما تسلط النار علی رموز هذه القوى التي تتصرف احياناً بموجب قانون امن خاص بها یرهبون به عباد الله، مستخدمين موقعهم السياسي القيادي او الديني لیکونوا بعيداً عن المساعلة والنقد !!

وفي هذه المناسبة لفت انتباه جميع الاخوة الذين حضروا الندوة القيمة التي اقامها نادي الحد الرياضي والثقافي يوم الثلاثاء المنصرم، بالمداخلة التي اثارت الاستغراب والتعجب من قبل كل الحاضرين بمن فيهم السادة المنتدین، عندما قامت مواطنة بعرض شکواها من التمييز والاقصاء المسلط علی جماعتها، وقام مواطن آخر ليعرض كامل القضية بأن جماعته محرومة من ابسط الحقوق فيما يتعلق بالمشاركة في الجمعيات او دخول المآثم او الزواج او النشاطات الاجتماعية حيث تعرضوا لفتوى تحرم التعامل مع هذه الجماعة، مما وضعنا في خانة الدفاع عن حقوق الانسان والمساعدة التي وجهها تلك المواطن الى الجمعية الاهلية للدفاع عن حقوق الانسان لدراسة هذه الحالة الشائكة .

وحيث ان نادي الحد ورواده في لقصی البلاد، فلم يبدو ان الخبر قد وصل اليهم قبل باكورة عمل النادي في الندوة التي اختار لها عنوان "نور المواطن في تفعيل الميثاق والدستور"، واذا كان من الصعوبة بمكان الدخول في هذه المساحات الخطرة، حيث تختلط السياسة والحقوق والفقہ واجتهادات المراجع المذهبية، فاني اعتقد بأننا بحاجة الى روحية متسامحة من قبل علمائنا الافاضل، تعبر عن الجوهر الانساني للدين الاسلامي، وتبعد الناس عن الصراعات الثانوية في هذه المرحلة الحرجة التي نحتاج فيها الى تكاتف كل الجهود للعبور من عنق الزجاجة الى رحاب الحياة الديمقراطية، وبحيث لا يكون علماءنا الافاضل الا منارات تنير الطريق للجميع، يعلمون الجميع كيف

يسمون على جراحاتهم السابقة وعذاباتهم وانشقاقاتهم في مرحلة قانون امن الدولة، ليعبروا بصدق عن قناعاتهم بأن كل الفتاوي قد تكون صالحة في المرحلة السابقة لتحسين القوى من الاختراقات الامنية، لكنها غير صالحة في الوقت الحاضر، لأنها تقدم مبررات لبعض الرموز للاصطياد في المياه العكرة، ولأن المطلوب في الوقت الحاضر حلاً سياسياً ودينية متسامحة في القضايا التي تتعلق بهذا امور.

وحيث تتنافس القوى السياسية التي خرجت من العمل السري او شبه السري الذي ساد في المرحلة السابقة، وحيث فتحت السلطة المجال لكافة النشاطات ولكل قوى المجتمع الحديث ان ترتب اوضاعها وان تبادر الى تشكيل المزيد من الجمعيات ، فان الجمعية مطالبة ان تراقب الحركة السياسية في نزوعها لتشكيل الجمعيات والتجمعات المهنية وسواها، وان يكون لديها مقياس محدد ووحد في معالجة الاشكاليات التي برزت في الساحة من حيث التنافس بين هذه الجمعيات بحيث تكون مصلحة المواطن في ذلك المجال وضرورة الوحدة الوطنية هما المعياران الاساسيان وبالتالي تقترح الحلول التي تتطرق من هذه المعايير ، وتدفع كل الفرقاء الى التخلي عن المواقف والاطروحات والسلوك الذي يحد من حقوق الناس ، سواء المعلمين او الطلبة او العمال او المرأة او غيرها، في خضم النشاط الجميل الذي يسود البلاد، والذي يجد الدعم المتواصل بالتصريحات واللقاءات بين سمو الامير والفعاليات السياسية والاجتماعية المختلفة.

وحيث يمكن للجمعية ان تقوم بدور توفيق في خلافت من هذا الطراز، فانها لن تكون قادرة على ذلك اذا عبرت عن انحيازها

السياسي او المذهبي الى هذا الطرف او ذلك، وانما اذا وقفت مواقف شجاعة انطلاقاً من المبادئ التي تعتمدها والمتعلقة بالحقوق الاساسية لكل مواطن، ورفضها للتمييز او الاقصاء او الحرمان من ابسط حقوقه.

وبالتالي فان المطلوب ليس التوازن السياسي والمذهبي في هذه الجمعية، وانما ادخال شخصيات ذات مكانة اجتماعية ونزاهة مشهود بسيرتها ونزاهتها وحبها للوطن والانسان، وكرهها للظلم وقوانينه، واستعدادها للعمل ليلاً نهاراً للدفاع عن حقوق الانسان واعلاء كلمته، ويبدو ان هذه المواصفات صعبة، ويحتاج اعضاء الجمعية او من يريد الدخول فيها ان يمارس اقصى الجهاد ضد ما ترسب في نفسه من سلوكيات خاطئة، واعتقد بأن الجمعية تقوى بتطهير نفسها، وتقوى بادخال المزيد من الكفاءات غير الحزبية، غير المذهبية، الى صفوفها، وبالتالي لا يجب ان تتصاع الى الدعوات الموجهة اليها بضرورة فتح الباب لكل من هب ودب بحجة التوازنات السياسية، وحيث انها في مرحلة لتقالية، فانني على قناعة بأن من بادر في تلك الفترة للعصبيية لتشكيل جمعية اهلية للدفاع عن حقوق الانسان، سيبقى خالداً في ذاكرة شعبنا بهذه المبادرة الكبيرة، وستكون هذه الكوكبة من المواطنين موضع تقدير واعتزاز من قبل الجميع اذا اخنوا بعين الاعتبار للتحويلات الكبيرة التي جرت في البلاد خلال الاشهر الماضية، ووضعوا كافة الشخصيات التواقفة للعمل في مجال حقوق الانسان، امام مسؤولياتهم للمشاركة معهم في هذه المسؤولية.

وفي هذه المرحلة، فان هذه الجمعية التي تكثر الاعباء عليها يجب ان تضم لناساً لديهم الهم الوطني التوحيدي بالدرجة الاساسية، (يناضلون ضد العصبيية الموروثة عن العمل السياسي الحزبي السابق) لو المذهبي الذي يريد فرض نفسه على هذه الجمعية بحجة اشراك هذا

التيار السياسي او ذاك ويرفع فزاعة اللون الواحد في الجمعية لارهاب اعضائها! فالجمعية بحاجة الى لون واحد، هو الوطنية واحترام حقوق الانسان والمساواة في دفاعها وتبنيها حقوق كل من يلحق به ضيم وانتهاك لحقوقه الاساسية، ومع الاعتراف بحق كل مواطن في اعتناق ما يشاء من الافكار والسياسات، الا ان عضو الجمعية يجب ان يكون كالقاضي يبتعد عن كل ما يمكن ان يساء فهمه او يقلل من دوره وحكمه، وان يبرهن بأنه لا يقل قسوة في الحكم على من قد يتهم بأنه ينتمي اليهم اذا ساءوا الى حقوق الجماعات والافراد في نشاطاتهم اليومية، اي ان عليه ان لا يعكس انتمائه السياسي وقناعاته الايديولوجية والفكرية والمذهبية على المبادئ والمواثيق الملزمة بها هذه الجمعية. وهو موقف صعب للغاية، مما يجعل من الحياد السياسي بالمعني الحزبي مرغوباً في هذه المرحلة لعناصر الجمعية.

جمعية العمل الوطني الديمقراطي .. التحديات ومهام المرحلة^(٤)

بعد قرابة ثلاثة اشهر من تقديم الطلب لاشهار جمعية العمل الوطني الديمقراطي من قبل اللجنة التحضيرية التي ترأسها المرحوم الاستاذ جاسم محمد فخرو، وبعد وفاة هذا العلم الوطني الكبير بثلاثة أيام، تلقت اللجنة التحضيرية خبر الموافقة على عمل الجمعية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبانت هذه الجمعية اول جمعية سياسية يصرح لها بالعمل العلني في العهد الجديد، فاتحة الباب امام الجمعيات السياسية الاخرى لتمارس نشاطها العلني كذلك.

ليست جمعية العمل الوطني الديمقراطي اول جمعية سياسية علنية في تاريخ البحرين، بل سبقتها هيئة الاتحاد الوطني التي تم تأسيسها عام ١٩٥٦، ابان النهوض الوطني القومي العارم الذي اجتاح المنطقة العربية بعد نكبة فلسطين وقيام الثورة المصرية بقيادة الزعيم القومي الكبير جمال عبدالناصر، والنهوض الوطني الكبير

^٤ - اخبار الخليج - البحرين - ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١

الذي جاء رداً على السياسات الاستعمارية التي مارسها المستشار البريطاني تشارلز بلكريف لتمزيق شعب البحرين على أسس طائفية. ولكن جمعية العمل تختلف عن تلك الحركة الرائدة من حيث التركيب ومن حيث الاجواء السياسية التي طبعت تلك المرحلة، والمرحلة الحالية، ومن المفيد اجراء مقارنة سريعة قد تكون مفيدة لمستقبل عمل الجمعية الوليدة.

في الاول من اكتوبر عام ١٩٥٤، تداعت الشخصيات الوطنية الى اجتماع جماهيري كبير في مأتم بني خميس في المنامة للعمل المشترك لمواجهة سياسة التفرقة للطائفية التي اوصلت البلاد الى نزاعات طائفية، وتوحيد صفوف الشعب لتحديد المطالب المرحلة السياسية وغيرها التي اجمع عليها الشعب. وكان من ابرز قرارات ذلك الاجتماع "تشكيل جبهة موحدة لمجابهة الدكتاتورية المتمثلة في بلكريف تتولى قيادة الشعب حتى ينال حقوقه المهضومة، والحد من الاستبداد الاستعماري الآخذ بخناق الشعب" كما ورد في كتاب المرحوم عبدالرحمن الباكر (من البحرين الى المنفى)

وبعد اسبوع واحد انعقد الاجتماع الثاني في قرية السنابس وتم الاعلان عن القائمين على هذه الحركة وعددهم ١٢٠ شخصية، وعن تشكيل اللجنة التنفيذية العليا من ثمانية أشخاص، دعت المواطنين الى تسجيل اسمائهم للعضوية في الحركة الوطنية، وسجل ٢٥ الف مواطن اسمائهم (حسب ما ورد في كتاب المرحوم الباكر) كأعضاء .

واصدرت الهيئة بيانها الاول في الثالث عشر من اكتوبر ١٩٥٤ حددت فيه مطالبها الاصلاحية (تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلاً صحيحاً عن طريق الانتخابات الحرة. ووضع قانون للبلاد، جنائي ومدني. واصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة أكفاء

، والسماح بتشكيل نقابة للعمال، وتأسيس محكمة عليا للنقض والابرار ، مهمتها ان تفصل في الخلافات التي تطرأ بين السلطة التشريعية (والتفذية)، ورتت الحكومة في بيان صدر عنها في اليوم الثاني (١٤ اكتوبر) مستكرة ما قامت به الهيئة ، مؤكدة انها تسير في طريق الاصلاح حسب مخطط رسمته لنفسها.

لم تتمكن الهيئة من اجراء الحوار مع الحكومة دون اضراب عمالي شامل قام به عمال شركة بابكو ولمدة اسبوع ابتداء من ٤ ديسمبر ١٩٥٤، واستمر الصراع على اشده بين الطرفين وخاصة في الانتخابات التي جرت لمجلس التعليم والصحة، ووصل الصراع الى ذروته عندما اطلقت الشرطة النار على المتظاهرين حول مبنى البلدية، مستكرين اعتداء احد موظفي البلدية على احد المواطنين، فاطلقت الشرطة النار عليهم وقتلت ٩ منهم! مما دفع الهيئة الى الدعوة الى الاضراب الشامل الذي استجاب له المواطنون، وكان من ابرز شروطها لإنهاء الاضراب - بعد تشكيل لجنة للتحقيق في جرائم القتل - هو الاعتراف بها كحركة سياسية تمثل شعب البحرين، وكان لها ذلك إثر المفاوضات التي جرت بينها وبين الحكومة، حيث صدر بيان رسمي يوم ١٦ مارس ١٩٥٦ بهذا الخصوص متضمناً "ان يسمح لهيئات سياسية اخرى ان تتشكل اذا رغب سكان البحرين ذلك، شريطة تغيير اسمها الى هيئة الاتحاد الوطني" وتم توقيع اتفاقية الاعتراف بالهيئة يوم ١٨ مارس من قبل محسن التاجر عبدالرحمن الباكر وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات والشيخ سلمان بن حمد آل خليفة والشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة بحضور المعتمد البريطاني" (البحرين ، قصة الصراع السياسي، سوسن الشاعر).

وتصاعد الصراع بين الهيئة والسلطة عندما قامت الاخيرة بتشكيل المجلس الاداري كبديل عن المجلس التشريعي، مما دفع الهيئة

الى اصدار بيان تدعو فيه الى مقاطعة المجلس البلدي وعدم المشاركة فيه معتبرة "من يشارك فيه خائناً". ثم قامت بتشكيل فرق الكشافة التي اعتبرتها الحكومة فرقاً شبه عسكرية، مما دفعها الى اصدار قانون نظام الجمهور البحريني لعام ١٩٥٦ في ٢٠ اغسطس ١٩٥٦، ثم قانون المطبوعات للحد من حرية الصحافة، وتفاقم الصراع بين الطرفين عندما قام الكيان الصهيوني في ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ بتكشيب العدوان الثلاثي على مصر، ووقف شعب البحرين بكل فئاته الى جانب مصر، وسارت المظاهرات العنيفة شوارع البحرين، وبدأت اعمال التخريب ضد المنشآت البريطانية (كري مكنزي، جريدة الخليج، الشركة الشرقية، مقر الضباط البريطانيين في المحرق)، ونزلت القوات البريطانية لحفظ الامن، وقاد بلكريف حملة الاعتقالات الواسعة. وكانت بداية النهاية لذلك للعمل السياسي العلني الذي ترك بصماته ليس فقط على البحرين، وانما على عموم منطقة الخليج.

يختلف الوضع السياسي الراهن عن سابقه، بعد أن دشّن سمو الامير مرحلة الانفراج السياسي في الخامس من فبراير ٢٠٠١، فقد خلقت قرارات العفو العام والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، والانفتاح على القيادات السياسية اجواء ايجابية لا شبيه لها في تاريخ البحرين المعاصر، مما ولد عقلية حوارية بين السلطة والمعارضة، عززتها رغبة الطرفين في الخروج من الازمة السابقة وتدايعياتها، وتدشين مرحلة جديدة من تاريخ العمل السياسي.

كان الهم الاساسي لكل القيادات السياسية التي عادت من الخارج، او تلك التي خرجت من السجون، او تلك التي خرجت من ظلمات

قانون امن الدولة، ان تمارس العمل السياسي العلني الشرعي، بعد ان
تمرس طويلاً على العمل السري غير الشرعي طيلة الفترة الممتدة
منذ منتصف الخمسينات من القرن المنصرم الى عامنا هذا.

لكن هذه الرغبة التي تعززها مبادرات سمو الامير بين الفترة
والاخرى ، اصطدمت مع القوانين التي تحرم العمل السياسي من
جهة، وتحرم انخراط جمعيات النفع العام بالشأن السياسي من جهة
ثانية، وعدم وجود قانون للعمل الحزبي او السياسي . ولم يكن الارباك
مقتصرًا على قوى المعارضة السياسية، وانما أيضاً على المسؤولين
انفسهم، الذين عاشوا سنوات طويلة في اجواء قانون امن الدولة
وافرازاته، ثم وجدوا انفسهم دون ذلك الغطاء، مع رغبة كل قوى
المجتمع في تغيير قانون الجمعيات وغيره من القوانين التعسفية...
لكننا للوقت الحاضر نعيش في منزلة ما بين المنزلتين، نتمنى الا
تطول.

واذا كنا راغبين ان تسير بلادنا في ركب الديمقراطيات العريقة،
فان ذلك يتطلب حرية العمل السياسي والتعددية الحزبية، لكننا ندرك
اننا نعيش مرحلة انتقالية، وان من المفيد للجميع التوافق على كيفية
عبور هذه المرحلة بأكثر حصيلة ايجابية يمكن تحقيقها، وبأقل
الخسائر، عبر تعزيز وتحسين وتمتين النهج الاصلاحى والديمقراطى
في البلاد، والتشاور المستمر بين كافة العاملين في الحقل السياسى، في
السلطة او خارجها.

لم يطرح احد من قيادات العمل الوطنى والاسلامى (الجبهة
الشعبية فى البحرين، جبهة التحرير الوطنى، حزب البعث العربى
الاشتراكى، حركة احرار البحرين الاسلامية، الجبهة الاسلامية

لتحرير البحرين) اصراره على اشهار تنظيمه السياسي الذي خاض صراعات في الداخل والخارج ضد السلطة. وكانت هناك رغبة لدى القيادات الوطنية والديمقراطية على اجراء تحولات عميقة في بنية الحركة الديمقراطية بحيث تتشكل حركة ديمقراطية جديدة ، تستند على المخزون التاريخي النضالي لتلك الحركات الديمقراطية ، ولكنها ترتقي بالعمل الى آفاق ارحب، يعبر عن التحولات الكبيرة التي جرت في التركيبة الاجتماعية والطبقية، والمراجعات الفكرية والتنظيمية والسياسية التي حصلت داخل هذه الحركات الديمقراطية ، اضافة الى ان الواقع يؤكد على انه ماكان صالحاً في المرحلة السابقة قد لا يكون صالحاً للمرحلة الحالية، من اشكال تنظيمية الى برامج سياسية ومرجعيات فكرية محددة.

كانت الرغبة صادقة في توحيد الجبهة الشعبية وجبهة التحرير منذ مطلع العقد المنصرم، لتشكل نواة لتيار ديمقراطي واسع. وعندما لم تتمكن من تجاوز مشروع لجنة التنسيق بين الجبهتين ، كان التوجه لدينا ان نعمل على خلق تجمع وطني ديمقراطي تقدمنا بمشروع برنامج بشكل علني في بداية الشهر الرابع من هذا العام.

وكانت الرغبة صادقة في تجميع صفوف كل الوطنيين الديمقراطيين وكان الاجتماع الاول الذي انعقد في مطلع شهر مايو والذي ضم ٤٤ شخصية وطنية ديمقراطية ينتمي بعضها الى قوى سياسية محددة، ومع الحوار المكثف الذي دار خلال قرابة ساعتين كان هناك اجماع بأن المجتمعين يمثلون شخوصهم، وان هناك حاجة لتكثيل كل الشخصيات الديمقراطية واستنهاض كل قوى المجتمع

المدني لممارسة حقوقها في التعبير والتنظيم والدفاع عن قيم العدالة والديمقراطية والمساواة بين المواطنين.

كانت تلك هي المحاولة الاولى التي قام بها ذلك النفر لاختبار توجهات السلطة في المرحلة الجديدة في موضوع العمل السياسي ، سواء بشكله الحزبي او عبر صيغة التجمعات السياسية او الجمعيات ، فالتسميات لن تقف عقبة امام العمل .. وجمعية العمل الوطني الديمقراطي حركة سياسية ديمقراطية عبرت بوضوح عن اهدافها ، وسيكون لدى الاعضاء متسع من الوقت في الايام القادمة لوضع برنامج سياسي يحدد رؤاهم في كافة قضايا المجتمع.

ولأنها المحاولة الاولى، ولأننا اول من علق الجرس، فمن الطبيعي الا يكون العمل كاملاً ، لكننا نطمح ان يتطور ويتحسن ويرتقي وان يتخلص من سلبيات اساليب عملنا السابقة، ويتمسك بايجابياته، وان تدخل نماء جديدة نتعلم منها وتقود عملنا في الفترة القادمة.

لقد ابتهج الكثير من الاصدقاء بهذا العمل ، والبعض قال بأنكم احسنتم العمل... والبعض قال: ليس هذا هو المطلوب، وعلينا ان نعيد ترتيب صفوف تنظيماتنا لننخرط بشكل اقوى في هذه الجمعية.. والبعض لديه اجتهادات اخرى... ومن الضروري ان نحسن الاستماع الى آراء ومواقف وملاحظات وانتقادات الآخرين ، قبل ان نحسن توصيل آرائنا الى الاخرين.

واعتقد بأن كلمة حق قالها أحد الاصدقاء: بأن شعب البحرين لم يقل كلمته للوقت الحاضر، وانه يراقب ما نقوم به، وان الكثير من الشخصيات الديمقراطية تراقب ما يجري وسط صفوف الجمعيات

السياسية .. فهل تستطيع الجمعية ان تكون موضع استقطاب لجميع النشطاء الديمقراطيين في الفترة القادمة؟

وإذا كان يحق لنا ان نحلم ... فرغبتنا ان تكون جمعية العمل الوطني الديمقراطي الاطار الكبير الذي يجمع كل الديمقراطيين في بلادنا، من الطائفتين، ومن مختلف الاعراق ، ومن مختلف الفئات الاجتماعية والطبقية الحريصة على الاصلاح السياسي، والتواقة الى اصلاح الادارة لتحقيق دولة القانون والمؤسسات، والعاملة من اجل تفعيل الدستور واقامة الحياة البرلمانية، وأن تكون بلادنا في مصاف الدول الديمقراطية العريقة، وأن تكون الجمعية العمل اطاراً للحوار الديمقراطي نعيد من خلاله صياغة قناعاتنا السياسية والتنظيمية والفكرية.

وحيث تتطلب الاوضاع السياسية تكثيل الجهود، والتفكير بعقلية المجمعات التعاونية الكبيرة، وليس بعقلية الدكانين الصغيرة، فان الانتقال من عقلية الدكانين الصغيرة الى عقلية المجمعات الكبيرة تحتاج الى عقلية التكامل والتعاون وليس الى عقلية التنافس التواحني . فحيث برزت بعض الجمعيات الديمقراطية، فان من الضروري ان تفتش عن قواسم مشتركة، وان تزيل اسباب التوتر او تخففه، فليس العمل السياسي حكراً على فريق معين، لكنه حق للجميع، ومن واجب كل الفرقاء ان يعترفوا بحق كل منهم في العمل، وان نرفع باستمرار شعار فولتير الشهير: "قد اختلف معك في الراي.. لكني على استعداد للموت دفاعاً عن حقك في التعبير عنه".

الانفتاح والحرب القادمة

تمت الموافقة على اشهار الجمعية بعد اسبوع واحد من العمل الانتحاري الكبير في نيويورك... ذلك العمل الذي هز الولايات

المتحدة بعمق وجعل الادارة الاميركية تترنح ثم تتدفع في مخططات عسكرية وامنية تشمل العالم كله... داعية كل الدول الى الالتحاق معها لمحاربة الارهاب .. مرهبة العالم بالحملات العنصرية البغيضة ضد العرب والمسلمين في امريكا واوروبا ... مخرجة من الصدور الحقد الامبريالي الاوربي - الامريكي على دول الشرق العربي والاسلامي... موزعة عبر عدد من كبار المسؤولين (كتصريح رئيس وزراء ايطاليا) رؤيتها للمعركة القالمة وكأنها ضد الاسلام المتخلف، الذي يواجه الحضارة الغربية المتقدمة!!

وسيكون للمشرق العربي نصيب كبير من هذه الحرب الكبيرة، وسيكون لدول مجلس التعاون الخليجي نصيب الاسد حيث زرعت الولايات المتحدة كثرة من القواعد البحرية والبرية والجوية في دوله قبيل وبعد عاصفة الصحراء ...

وحيث تترك الادارة الاميركية حساسية الاوضاع في هذه المنطقة، فانها لم تشاور احداً من المسؤولين ولم تطلب شيئاً من هؤلاء المسؤولين، بل تصرفت على ان دولنا محميات تتصرف القوات الاميركية فيها كما تشاء ، دون ان تأخذ بعين الاعتبار ردود فعل المسؤولين وردود الفعل الشعبية من هذا العمل الارهابي الكبير الذي قد يجر العالم بأسره الى خاتمته.

اننا نعبر عن رفضنا للارهاب ، وتعازينا لأسر الابرياء الذين ذهبوا ضحية العمل الانتحاري يوم الثلاثاء الدامي في نيويورك، لكننا لا نرى :

١ - بأن الارهاب عربي... وندين الاجراءات الامريكية التي اتهمت من الوهلة الاولى الاسماء العربية التي كانت على متن تلك الطائرات معتبرة انها هي المسؤولة دون ادلة وقبل اجراء اي تحقيق... ووجهت التهمة الى العرب على انهم ارهابيون.. مما يتوجب على كل المنظمات الحقوقية العربية ان ترفع شكوى دولية على الادارة الامريكية التي قادت وتقود هذه الحملة العنصرية ضد العرب.

اننا نطالب المكتب الدائم للاتحاد المحامين العرب الذي سينعقد في البحرين الى تبني هذه الشكوى، والمطالبة بالتعويض على كل الاضرار النفسية والمادية للعرب المقيمين في تلك البلدان.. وان تتخذ البلدان العربية اجراءات، من قبيل سحب الطلبة من تلك البلدان الى جامعات اخرى عربية وصديقة.. ومقاطعة الشركات والمؤسسات التي ساهمت في الحملة العنصرية ضد العرب.

٢ - ليس من حق الادارة الامريكية ان تتصرف بأراضيها حسب مصلحتها العسكرية العدوانية في الوقت الحاضر.. فمصلحتنا في نول مجلس التعاون الا تتحرك قطعة عسكرية امريكية ضد اي بلد اسلامي او عربي ... فهذا التحرك الاميركي قد يلحق اكبر الاذى الامنية بدول المجلس.

٣ - اننا حريصون على استمرار الانفتاح السياسي الذي رحب به كل المخلصين في البلاد... ومن حقنا ان نطالب القيادة السياسية بالتشاور مع كافة القوى السياسية ومعرفة رأيها فيما يجري.. ولا يقتصر دورها على اللقاء مع اعضاء مجلس الشورى (مع الاحترام والتقدير لشخصهم)

ان القوى السياسية مطالبة بالنشاور حول هذه الاوضاع الخطيرة التي تتوهم الادارة الاميركية انها قادرة على ازالة دول من الخارطة، وقادرة على ضبط ايقاع العالم بما يحقق هيمنتها وسيادتها على مناطق جديدة في العالم، مع الابقاء على الكيان الشرير الذي يشكل مركز الارهاب الحقيقي في المنطقة، والذي يستمد قوته من تلك الحركة الصهيونية العنصرية التي ادانتها شعوب العالم في دربين، ولم يقف معها الا الادارة الاميركية ودول الاتحاد الاوربي التي تريد جر العالم الى حرب كونية جديدة!!

جمعية العمل الوطني الديمقراطي ... تساؤلات ومخاوف^(٥)

كان الاسبوع المنصرم هو اسبوع الجمعيات السياسية، فبعد الموافقة على اشهار جمعية العمل الوطني الديمقراطي والاعلان عن لجنة قيادية لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية، تمت الموافقة على جمعية "الحقيقة" وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، وترافق ذلك مع الخطاب المكثف والبالغ الأهمية لسمو الامير في افتتاح الدورة الحالية لاجتماعات مجلس الشورى .

وكانت جمعية العمل الوطني الديمقراطي سباقة في عقد اجتماع لجمعيتها العمومية يوم الاثنين (١ اكتوبر ٢٠٠١) أبنت خلاله فقيدها الكبير الاستاذ جاسم محمد فخرو رئيس اللجنة التحضيرية، وانتخبت أول مجلس ادارة لها، وقد حصلت الدكتورة منيرة فخرو على اجماع اعضائه، (مما يؤكد تقدير الاعضاء المؤسسين للدور الكبير الذي لعبته هذه الشخصية النسائية، وحرصهم ان تتبوأ المرأة موقعا متقدما في العمل السياسي في الفترة القادمة) وتمكنت هذه

* - اخبار الخليج - البحرين - ٢٩ سبتمبر ٢٠٠١

الإدارة من توزيع العمل بين أعضائها خلال الاجتماع الذي عقده في اليوم الثاني من أكتوبر بعقبة الفريق المكمل لبعضه البعض ، وكان واضحاً لجميع أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم من حيث:

١ - ان جمعية العمل الوطني الديمقراطي هي الجمعية السياسية الأولى التي يتم التصريح لها في العهد الجديد، في مرحلة نقيضة من تطور العملية الديمقراطية، حيث وعد سمو الأمير في خطابه امام مجلس الشورى يوم الثلاثاء (٢ أكتوبر) باجراء انتخابات بلدية في القريب العاجل، والعمل الحثيث للانتخابات النيابية، وأكد بأن المسيرة الديمقراطية متواصلة، ولا تراجع عنها، مثنياً الانجازات التي حققتها البلاد في الحقل السياسي خلال الفترة التي اعقبت الانفراج السياسي.

كما انها الجمعية السياسية العلنية الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي ، هذه الدول التي تتطلع شعوبها الى المشاركة السياسية والى استكمال انشاء مؤسسات المجتمع المدني سواء تلك المتعلقة بالعمل النقابي او العمل النسائي او العمل السياسي، وهي مهمة يبدو ان البحرين يمكنها ان تكون المثل ليستفيد منه الاشقاء في بقية دول المجلس، ومن خلال هذه العملية الديمقراطية يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والتطور الاجتماعي ، وسحب البساط من تحت كل اشكال التطرف. وقد أحسن سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة، التشخيص عندما أكد في نيويورك وامام حطام مبنى التجارة العالمية بأن نشر الديمقراطية في البلدان العربية كفيل بالقضاء على الارهاب، وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة من العالم. (واضعين بعين الاعتبار ان بؤرة الارهاب الاساسي في منطقة الشرق الاوسط هي الكيان الصهيوني الذي اقامته الدول الاستعمارية،

وحرمت شعب فلسطين من حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني).

وفي الوقت ذاته فان الظروف السياسية الخطرة التي برزت بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن قد تخلق صعوبات وتحديات محلية واقليمية لا يستهان بها امام كل الوطنيين والديمقراطيين الذين يرفضون الارهاب الذي يستهدف الابرياء، ويرفضون الارهاب الامريكي الذي تمثل في حملة العدااء المنفلتة ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، والاستعدادات العسكرية الضخمة لشن حملات عسكرية على عدد من الدول الاسلامية والعربية حددت الولايات المتحدة بدايتها في افغانستان لتصفية حسابها مع بن لادن (حياً او ميتاً)، تاركة ظلالاً كثيفة حول بقية البلدان وبقية الشخصيات العربية والاسلامية المناضلة في لبنان وفلسطين والتي وقفت ضد سياستها في الفترة السابقة.

٢ - تضم الجمعية في عضويتها شخصيات وطنية ديمقراطية بارزة، ارادت ان تعيد صياغة الخارطة الحزبية القديمة على اسس جديدة، وتسعى في الوقت الحاضر للتأكيد على ضرورة استيعاب كل الشخصيات الديمقراطية من مختلف المهن ومن مختلف المشارب، مؤكدة ضرورة ان يكون الرجل المناسب في المكان المناسب في عمل وهيئات هذه الجمعية، وان تتسع هذه الجمعية لتضم بين صفوفها الطليعة العمالية المتقدمة الحريصة على خدمة العمال وقضاياهم، وتضم في صفوفها الطليعة النسائية المتقدمة الحريصة على بلورة حركة نسائية متماسكة وموحدة وقوية لخدمة قضية المرأة في البحرين، وتضم في صفوفها الطليعة الشبابية والطلابية التي عليها المعتمد في الفترة القادمة لاستلام الراية من هؤلاء المناضلين الشيوخ

الذين لا يزالون يحملون الراية، ويتوجب تسليمها الى جيل شبابي قادر على الابداع.

وحيث ارتضت هذه الجمعية ان تطلق على نفسها جمعية العمل، فان اعضاءها مطالبون بالعمل ولا يكتفون بالكلام لتوضيح مواقفهم، وان يكون أداؤهم كما عبر عن ذلك الاستاذ حسين قاسم متميزاً ، وعلى اسس علمية تضع كل شخص في حقل تخصصه ضمن دوائر سياسية واقتصادية وبيئية وثقافية واجتماعية ومطلبية وسواها، ولا يكون العضو مجرد رقم يضاف الى سجل الجمعية، فحيث يشعر العضو ان طاقاته غير معطلة، وان الجمعية قادرة على تشغيل كل الطاقات المنضوية في صفوفها، وان العمل لا يقتصر على المجموعة الصغيرة القيادية، بل يتوزع على جميع الاعضاء في مختلف المواقع لا يقتصر العمل على مقر الجمعية الاساسي، بل يمتد الى كل المنزى وكل القرى، ضمن تجمعات تنضوي تحت لواء الجمعية وتعمل لخدمة الشعب في تلك المنطقة، وضمن خطة مدروسة ومتكاملة، عندها تترجم الهيئة القيادية قناعتها بالديمقراطية ومسؤولية الجميع عن تنفيذ الخطط المرسومة ، وترجمة تلك المقولة السليمة بشكل صحيح وصائب: "بعد تحديد الموقف السياسي السليم ، يتعين وضع الخطة التنظيمية السليمة التي بدونها لا يمكن تحقيق اي تقدم في الخطة السياسية".

ويمكننا ان نردد في هذه الفترة بأن هناك كثرة من الناس التواقين الى العمل ضمن جمعية العمل الوطني الديمقراطي، ويجب الا تكون هناك قلة من الناس القادرة على توزيع العمل، ويجب الا يكون هناك اناس يمسون بيدهم كل المسؤوليات، يحتكرونها، بينما هناك كثرة من الناس تواقه لاستلام مسؤوليات قادرة على ادائها في احسن صورة.

٣ - التعددية التي برزت وسط التيار الوطني الديمقراطي ،
هذه التعددية التي كانت موجودة في العقود الماضية، والتي تمثلت
بالدرجة الاساسية في القوى الديمقراطية التي نشطت سرا في الفترة
السابقة، والتي وجدنا ان المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية تتطلب
اعادة صياغة جذرية للعلاقات بينها ومع كافة الشخصيات الديمقراطية
الكثيرة خارج اطرها التنظيمية والصديقة، وكان طموحنا ان تشكل
جمعية العمل الوطني الديمقراطي هذا الاتون الذي يصهر ويعيد
صياغة العلاقات بين الافراد على ضوء القناعات الجديدة وليس على
ضوء العصبوية التنظيمية السابقة، ولا يزال هذا طموحنا، وسنعمل
من اجل ان تضم جمعية العمل الوطني العناصر النشطة والفعالة من
الوطنيين الديمقراطيين سواء كانت منتمة لهذا التيار او ذلك، او كانت
من المستقلين الذين اسهموا او يريدون ان يسهموا في الحركة
الديمقراطية الجديدة في البلاد. الا ان لدى البعض قناعات أخرى
نحترمها ونقدرها ويجب ان نفكر بالتقاطعات والقواسم المشتركة على
ضوء الواقع الجديد، حيث برزت جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي
كتعبير عن رغبة فصيل ديمقراطي ان يكون له اطاره المستقل،
وجمعية المنتدى الثقافي (التي طلبت وزارة العمل من مؤسسيها
توضيح اهدافها بدقة!!)، وجمعية الحقيقة وجمعية الوسط القومي
الاسلامي الديمقراطي وجمعية الشباب الديمقراطي، والتخوف من
التنافس بين هذه الجمعيات الليبرالية - الديمقراطية وما يمكن ان يجره
التنافس من سلبيات على العمل الديمقراطي نفسه، بالاضافة الى
انعكاس ذلك على العمل الوطني بمجموعه.

وإذا كانت الساحة قد افرزت هذه الجمعيات الليبرالية -
الديمقراطية للوقت الحاضر، فلا يجب اعتبار اننا وصلنا الى نهاية
المطاف، ولا يجب التخوف من امكانية بروز جمعيات جديدة من قبل

شخصيات تترك هذا الفصل الوطني او ذاك لتشكل لها جمعياتها السياسية الخاصة، بل يجب التأكيد على حق كل النشطاء السياسيين في تنظيم انفسهم، وان يكون الاتحاد او العمل المشترك مبنياً على القناعة لدى الاشخاص او لدى التجمعات بأن تلك الاطار هو القادر على حشد طاقتهم مع بعضهم البعض لخدمة قضية الوطن والمواطنين، فلا يجب إقفال الباب، بل يجب تركه مفتوحاً على مصراعيه، فهذه المرحلة الانتقالية التي جاءت بعد ربع قرن من قانون امن الدولة وبعد عقود من العمل السياسي السري، ستشهد بروز الكثير من النشطاء السياسيين الذين يريدون ان يكونوا في المقدمة، وان يحشدوا حولهم الانصار، ويؤسسوا جمعيات سياسية او اجتماعية او سواها من مؤسسات النفع العام، يتصورون بأنهم قادرون على خدمة مجتمعهم اذا اشتغلوا منفردين، وبعد فترة سيرون بأن عليهم ان يتعاونوا مع بعضهم البعض، وقد يصلون الى صيغة للاندماج او التعاون في بعض المجالات.

ان هذه الظاهرة مفرحة ، ولا يجب ان تثير القلق. مفرحة لأن الجميع مطالب بالانخراط في الشأن العام بالشكل الذي يراه مناسباً، سواء مع الجميع او مع البعض، شريطة الا يضع الآخر عدواً له او يتصور بأن الآخر منافسه في السوق او البازار السياسي، فالساحة تتسع للجميع، واذا لقتع البعض بأن عليه ان يتوحد مع الآخر، فذلك ممتاز، واذا وجد البعض بأن الجمعية لا تستطيع ان تعبر عن قناعاته، سواء لضيق هامش اهدافها او للممارسات الخاطئة لأعضائها القياديين التي قد تبتعد عن الديمقراطية فعلياً رغم حديثهم المستمر عن الديمقراطية (ولا يجب ان نستثني احداً من ذلك، فنحن نتاج مجتمع لم يعرف الديمقراطية، وعاش طويلاً مرحلة قانون امن الدولة، وانباء تنظيمات اعتمدت المركزية الديمقراطية والايمان الاعمى للزعيم

والهيئات القيادية، وسياسة نفذ ثم ناقش!!) فذلك جيد ايضاً، ولكن على الجميع ان يرتفع الى مستوى التحديات التي تواجه التيار الديمقراطي او التحديات التي تواجه جميع العاملين في الحقل السياسي في الوقت الحاضر ضمن المتغيرات الكبيرة التي اشرت اليها في مطلع الحديث.

تعود الناس في بلادنا، او في البلاد العربية على النظر باعجاب الى التوحد، بل ان البعض يرى في ظاهرة التشرذم خطراً. ولكن الديمقراطية تفترض التعددية وتفترض في الوقت ذاته احترام الرأي الآخر، مما يعني ان وجود التنظيمات السياسية في التيار الوطني الديمقراطي مفيد اذا قام على ارضية التكامل وليس على ارضية التنافس التناحري او عقلية الدكاكين الصغيرة العاجزة عن الانتقال الى عقلية المؤسسات الكبيرة، او تلك المعبرة عن حاجة قوى خارجية لمثل هذه الدكاكين للترويج لمواقفها السياسية.

لذلك شعر الكثير من الوطنيين بالارتياح الشديد إثر الاعلان عن جمعية العمل الوطني الديمقراطي، ووضعوا ايديهم على قلوبهم إثر الاعلان عن جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، وقال البعض بأننا رجعنا الى مرحلة التنافس والمهاترات.

الا ان حركتنا السياسية الديمقراطية التي قنمت الكثير من التضحيات في الفترة السابقة، مدركة بأنه اذا كان من الطبيعي ان نشهد توترات هنا وهناك ، الا ان هذه الحالة يجب ان تتوقف وان يكون واضحاً للجميع بأن المهمات الملقاة على عاتق التيار الديمقراطي بمختلف فصائله كبيرة وجسيمة، وان المهمة الاولى والاساسية في هذه الفترة هي كسب قلوب وعقول الناس، والعودة الى الشارع، بعد ان بات هذا التيار بتشكيلاته التنظيمية مجموعات نخبوية ، ولا يمكن اقناع الناس بقدره هذا التيار ان يكون بمستوى التحدي الراهن اذا لم

يحسن ادارة العلاقات بين بعضه البعض على ارضية التكامل وليس على ارضية التنافر .

من هنا تكمن اهمية العلاقة بين الجمعيات المحسوبة على التيار الديمقراطي ، وخاصة بين جمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي.

الجمعيات الديمقراطية والعمل الجماهيري

انحسر نشاط التنظيمات الديمقراطية في الفترة السابقة نتيجة الضربات الشديدة التي وجهت اليها، ونتيجة بروز تيار الاسلام السياسي الذي حمل رموزه راية للدفاع عن حقوق الوطن والمواطن، ابتكر العديد من اساليب التواصل مع الجماهير وقدم خدمات جمى الى الكثير من القطاعات الشعبية (الايّتام، الطلبة، الصناديق الخيرية، للمعسكرات الكشفية... الخ) ، مما ادى الى عزوف الكثير من الديمقراطيين والوطنيين عن العمل وسط المؤسسات الجماهيرية، كالاندية وجمعيات النفع العام ، مما اضعف العمل التطوعي في الكثير من المواقع.

وبالرغم من الاجواء الايجابية الكبيرة التي سرت في البلاد بعد الانفراج السياسي ، وعودة الروح الى الكثير من الشخصيات الوطنية والديمقراطية ، الا اننا لا نزال في المرحلة الانتقالية، ولا تزال مؤسسات المجتمع المدني تشكو من قلة المساهمين بفعالية فيها، سواء كانت اندية او جمعيات او مجالس.

وإذا كانت جمعية العمل الوطني هي باكورة التعددية السياسية في بلادنا، فاننا مطالبون ان نتعلم من تجارب الشعوب الاخرى التي ترى في الحزب السياسي هيئة، مركز عمليات لكل اشكال العمل الشعبي

المرتبط بتوجهات وسياسات ذلك الحزب. ويجب ان نتعلم من تجربة بعض الاحزاب في البلدان الشقيقة ، حيث لا يسمع المواطن عن تلك الاحزاب او الجمعيات الا في فترة الانتخابات الثيابية!! والمطلوب ان نكون باستمرار وسط الناس نتلمس همومهم ومشاكلهم ونعبر عنها، ونفتش مع الاخوة المسؤولين عن حلول لها.

وفي الوقت الحاضر، فان الرصيد الكبير الذي يملكه التيار الديمقراطي مطالب ان يستثمره لصالح الناس، وان ينخرط كل وطني ديمقراطي في مؤسسات العمل الجماهيري، سواء بتفعيل الاندية التي يشكو الغالبية منها من الركود، او الجمعيات المهنية او الجمعيات النسائية التي تسعى حالياً الى اقامة اتحاد عام لنساء البحرين يجب ان يكون موحد الارادة وقادراً على اقامة فروع له في كل المناطق، وينقل التجربة المتقدمة الى من يريدون التعلم ممن سبقهم.

وكذلك الحال بالنسبة للعمال الذين يمرون بمرحلة حاسمة من تاريخ العمل النقابي ، بعد ان أكد سمو الامير على ضرورة تشكيل النقابات، وتقدمت اللجنة العامة لعمال البحرين بمشروع النقابات الى الحكومة للبت النهائي فيه، ويواجه العمال والمستخدمون في كافة المواقع الحكومية عملية الخصخصة التي تؤدي الى تسريح اعداد كبيرة منهم (كما جرى مع عمال وزارة المواصلات حيث تم الاستغناء عن عمال الصيانة بحجة ان الوزارة ستلغي كلية تلك الاقسام وستعهد بالصيانة الى المقاولين المحليين!!) اضافة الى الاشكالية المستمرة بالنسبة للعاطلين عن العمل والعمالة السائبة وتحايل بعض المتطفلين على القانون لتشغيل الاجانب بدلاً من العمال المحليين.

جمعة العمل الوطني ومسئوليتها في الحفاظ على الوحدة الوطنية

لقد عبرت الحركة الوطنية الديمقراطية طيلة تاريخها عن حرصها على الوحدة الوطنية باعتبارها الضمان للحفاظ على المكتسبات والضمان لتحقيق المزيد من النجاحات، وترجمت قناعتها تلك بالتوجه الى كل المواطنين بغض النظر عن انتمائهم المذهبي او العرقي، مؤمنة بالمساواة بين جميع المواطنين، لا تضع قيوداً على المسؤولية التي يمكن لأي عضو ان يستلمها الا كفاءته واستعداده للتضحية والعطاء، وقد استقبلت السجون والمعتقلات والمنافي كوكبة من هؤلاء المناضلين دون تمييز بينهم.. وهذه مفخرة للحركة الديمقراطية.

الا ان هذه الوضعية التي تمتاز بها الحركة الديمقراطية لا تعفيها من مسؤولية العمل المشترك مع كافة الجمعيات السياسية الاخرى التي برزت في الساحة ، وخاصة جمعيات الاسلام السياسي التي تلعب ادواراً كبيرة في الوقت الحاضر، وحيث ان هناك مهمات تعني كل القوى السياسية، سواء كانت محلية او اقليمية او قومية، فان المصلحة الوطنية تتطلب سرعة اللقاء مع هذه الجمعيات للاتفاق على صيغة للتعاون والتنسيق المشترك، بالعمل المشترك يمكنه ان يخلق انسجاماً اكبر بين القوى السياسية ويزيل الحساسيات التي ولدتها المرحلة السابقة او ولدها البعد عن بعضنا البعض.

وقد برهن كل النشاط في مختلف الجمعيات حرصهم على الوحدة الوطنية وحرصهم على التعاون مع بعضهم البعض للدفاع عن المكتسبات التي حققها شعبنا، وواجبنا القومي والاسلامي تجاه اشقائنا في فلسطين.

الرد على اسئلة جريدة الشرق القطرية^(٦)

س ١ - أصبحت الآن أول رئيس مجلس ادارة لجمعية تمارس العمل السياسي (جمعية العمل الوطني الديمقراطي).. ماهي أبرز الأولويات بالنسبة للجمعية خلال المرحلة المقبلة.

ج ١ : تجربة سياسية جديدة في البحرين، نشعر بتقل المسؤولية تجاه شعبنا وحركتنا الديمقراطية. فرغم أهمية ان ينتسب الى الجمعية اعضاء جدد، حيث فتحنا باب العضوية من اليوم الاول، ورغم أهمية ان يكون لدينا مقر نمارس من خلاله نشاطنا بمختلف اشكاله، فان الاولويات التي اراها تتركز في النقاط التالية:

١ - كيف نستطيع الادارة الجديدة ان تبرهن انها تريد تأسيس حركة ديمقراطية جديدة في البلاد، تكون وريثة لكي ما هو ايجابي وعظيم في تاريخ شعبنا، وتضحيات قواه الديمقراطية على امتداد عقود، من العمل السري وشبه العلني، ونكون امناء ومخلصين لكل المباديء والقيم التي ضحى من اجلها الكثير من ابناء هذا الشعب، حتى وصلنا الى ما وصلنا اليها من الانفراج السياسي ومن حصولنا على الشرعية في العمل السياسي. لذا فاننا نرى بأن الاوضاع السياسية الجديدة تتطلب تفكيراً جديداً وتتطلب اشكالا تنظيمية جديدة،

^٦ - جريدة الشرق القطرية بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠١

وتتطلب ان يعمل جميع الاخوة في الجمعية بعقلية الفريق الواحد، الذي يؤسس لهذه الحركة الديمقراطية الجديدة، التي لن تكون تجميعاً كمياً لمناضلين من تنظيمات كانت تعمل تحت الارض، وانما لمناضلين يريدون ان يضعوا تجربتهم التاريخية مع بعضهم البعض ليقيموا شيئاً جديداً يعبر عن قناعتهم بأن ما تحتاج اليه البحرين في الوقت الحاضر هو حركة ديمقراطية من طراز جديد. وليس تجميعاً كمياً لتنظيمات سابقة، او شخصيات ترى ان عليها ان تحصد وتجنّي ثمار ما زرعه خلال مرحلة العمل السري من مكاسب لها او لتنظيماتها. اعتقد بأننا نريد ان نبني على التركة القديمة التي نعتر بها ونفتخر بها حركة سياسية ارقى ترى فيها الطبقات الشعبية وكافة الشخصيات التواقّة الى التقدم والديمقراطية وحقوق الانسان التعبير الحقيقي عنها.

٢ - كحركة ديمقراطية خرجت من تحت الارض، ومن مرحلة شديدة الصعوبة والقسوة، نردد شعارات ديمقراطية من احترام الرأي وللأري الأخر، والتعددية السياسية وكافة القيم الديمقراطية، كيف نترجم، في الجمعية هذه القيم في علاقاتنا مع بعضنا البعض، وفي علاقاتنا مع الجمعيات الأخرى في التيار الديمقراطي نفسه، وعلى الصعيد الوطني، وبالتالي كيف نحارب الفكر الاقصائي من انفسنا ومن بين صفوفنا ونتعلم الديمقراطية وندفع بالمزيد من الطاقات ان نشارك في هذا العمل ونحتل مواقع تستحقها حسب ما نردد: الرجل المناسب في المكان المناسب.

كل الناس نتطلع اليها لترى مصداقينا، وهل نحن قادرون ان نحقق حالة، نقلة نوعية في الحركة السياسية او نواصل اشكاليات مرحلة سابقة.

٣ - مع أهمية ترتيب اوضاعنا الداخلية، كيف يعود التيار الديمقراطي الى الناس، ليحمل همومهم ويعبر عن تطلعاتهم، ذلك تحد كبير بعد ان اصبح الديمقراطيون نخبة، سطلوب من الديمقراطيين ان يعودوا الى الجماهير لخلق حركة شعبية واسعة تدافع عن القضايا السياسية والاقتصادية والمعيشية والبيئية والثقافية للناس، وتكون العقل المفكر لتطوير كافة مؤسسات المجتمع المدني، حسب اجتهادنا، وعلاقتنا مع الاخوة في الجمعيات السياسية الاخرى الفاعلة.

س ٢ : تقديم مجموعة من الأشخاص لطلب تأسيس "جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي" .. ألا يمثل تشطراً للتيار الديمقراطي في البحرين أو بداية صراع في ذلك التيار؟

ج ٢ : هناك اجتهادات في صفوف التيار الديمقراطي. كانت وجهة نظرنا ان الاشكال التنظيمية القديمة لم تعد صالحة للمرحلة الحالية. وان الانتقال الى علنية الحركة السياسية تتطلب اما اشهار التنظيمات القديمة او خلق بديل نوعي وكمي يجمع طاقات كل الديمقراطيين الذين يتفقون في الكثير من المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، مع وجود تباينات في الراي في قضايا تفصيلية قد تكون ذات اهمية لاحقاً. طموحنا ان نغادر القديم الذي نعتر به ونفكره وهو جزء من تاريخ شعبنا الى حالة جديدة تعبر موضوعياً عن الواقع الجديد. الاخوة في المنبر الديمقراطي لديهم وجهة نظر أخرى، نحترمها ونقدرها، ومن حقهم ان يؤسسوا جمعيتهم، وعلينا ان نعترف بحقهم في ذلك، وواجبنا جميعاً أن نتعاون معهم الى ابعد الحدود، لنبرهن للجميع بأن القائمين على المشروعين أمناء لكل التضحيات التي قدمها رفاقهم السابقين، وان اختلاف وجهات النظر لا يعني التناحر والتباعد وانما التنافس على تقديم الافضل لشعبنا، وانا

على ثقة بأننا سنعمل مع بعضنا في كافة المجالات بقلوب وعقول مفتوحة على بعضها البعض.

س ٣: هل يمكن القول بأن زيادة أعداد الجمعيات التي تتعاطى الشأن العام في البلاد يمكن أن يؤدي في يوم من الأيام الى حالة من الصراع السياسي والإفتتال الاجتماعي؟

ج ٣ : زيادة عدد الجمعيات تعبير عن النشوة بالجو الديمقراطي الذي يسود البلاد، واعتقد بأن على الجمعيات الاساسية ان تبرهن في سلوكها ان ابوابها مفتوحة لكل الطاقات والامكانيات الوطنية والديمقراطية، ونحن نتمنى ان تتكفل الطاقات الخيرة مع بعضها البعض ، ونعمل سوية في جمعيات كبيرة بدلاً من جعيات صغيرة في قرية او مدينة او ماشابه.

وتتحمل الجمعيات الكبيرة مسؤولية كبيرة في التعاون مع بعضها البعض بحيث تؤسس لمرحلة جديدة من العمل السياسي الذي يستند على التعددية والتعاون في الوقت ذاته.

٤ - إلى أي مدى تعتمدون إلى التنسيق مع التيار الإسلامي.. وهل سيستمر ذلك خلال الانتخابات البلدية والنيابية القادمة؟

ج ٤ : لدينا علاقات وطيدة مع الاخوة في التيار الاسلامي، وحريصون على التعاون الى ابعد الحدود، ومن الضروري تشكيل لجنة للتنسيق بين كافة الجمعيات السياسية تجتمع دورياً لبحث الاوضاع المستجدة والقضايا المشتركة للتأكيد على الضرورة القصوى للوحدة الوطنية في هذه المرحلة، وبما يحقق اوسع تحالف وتعاون بين هذه الجمعيات بما يفيد الوطن والشعب.

اما بالنسبة للانتخابات، فتلك مسألة تعود الى هذه الجمعيات، وسيكون لدينا متسع من الوقت لتشاور مع بعضنا البعض في هذه المسألة.

٥ - هل تمثل سيطرة التيار الإسلامي في شقيه السني والشيعي والتقارب بين رموز الطائفتين مصدر قلق بالنسبة لكم في التيار الديمقراطي؟

ج ٥ : على الاطلاق. نحن سعداء بالتقارب بين هذه التيارات، لأننا حريصون على مصلحة شعبنا بالدرجة الاساسية، وبمقدار ما نبتعد عن الخلافات الطائفية والتشنجات والعصبية، وتتعاون الجمعيات القريبة من بعضها البعض، بمقدار ما نؤسس لعقلية ديمقراطية في التعامل بين مختلف فرقاء العمل السياسي. اننا نسعى لتقريب كل وجهات النظر في القضايا التي تمس الوطن والمواطن، من حق العمل ووضع اسس سليمة لحل مشكلة البطالة بين ابناء الوطن، الى قضية العمالة الاجنبية واشكالياتها، الى مسألة التجنيس ، الى اصلاح الجهاز الاداري للدولة .. الى العمل من اجل وحدتنا الخليجية .. الى العمل المشترك من اجل نصره اهلنا في فلسطين.. والوقوف ضد ارهاب الدول الكبرى على امتنا واخوتنا في العالم الاسلامي.

٦ - ما مدى تفاؤلكم بمستقبل العمل السياسي الوطني في البحرين في ضوء الحديث عن عرقلة بعض المواقع القديمة للخطوات الاصلاحية التي يقوم بها الأمير؟

ج ٦ : المجرى الاصلاحى يتعمق، وسمو الامير يعمق بالمبادرات التي يقوم بها هذا المجرى الذي يكبر كل يوم، وسيجد كل من يعرقل اصلاحات سمو الامير ان الشعب كله ضده، وقد برهنت

الاشهر الماضية ان ما جرى قد خدم البحرين كثيراً ، وان الحلول الامنية السابقة قد ضرت البحرين كثيراً، وبالتالي هناك جدوى سياسية واقتصادية واجتماعية لهذه الاصلاحات، وانا متفائل بأن الايام القادمة ستكون أجمل.

٧ - كنتم زعيماً للجبهة الشعبية البحرينية التي كانت تعمل كحركة معارضة في الخارج، وبمجرد ان عدتم الى البحرين بعد غياب طويل دام أكثر من ٣٠ سنة أعلنت حل الجبهة.. ألا يعد ذلك تسرعاً أم أنه ثقة كبيرة في العهد الجديد؟

ج ٧ : لم اعلن حل الجبهة الشعبية، فهذه ليست من صلاحياتي، لكن، منذ مطلع التسعينات، وكنا في الخارج، وكنا نتطلع الى العمل 'مشترك' مع الرفاق في جبهة التحرير وشكلنا لجنة التنسيق للوصول الى صيغة لوحدة التيار الديمقراطي وخلق حركة ديمقراطية جديدة . وعندما وصلنا الى طريق مسدود عام ١٩٩٩، تبادلنا الراي مع رفاقنا في الداخل لتشكيل تجمع وطني ديمقراطي واسع ينخرط في صفوفه عناصر الجبهة الشعبية وكافة العناصر الديمقراطية التي عملنا معها في السنوات الاخيرة، وتقدمنا ببرنامج التجمع الوطني الديمقراطي منذ ان عدنا الى البلاد، ثم وجدنا ان علينا ان نتعاون مع كافة الاخوة الديمقراطيين من مختلف المنابع التنظيمية المؤمنة بالعمل المشترك، وبضرورة خلق حركة سياسية جديدة، لتأسيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي.

مؤشرات ومدلولات انتخابات غرفة التجارة والصناعة^(٧)

كانت انتخابات غرفة التجارة والصناعة في الاسبوع الماضي للحدث الكبير المحلي، لم يقتصر الاهتمام بها على اعضاء الغرفة، وانما على الحكومة ، بالاضافة الى كافة القوى السياسية، والفئات الاجتماعية الاساسية في البلاد. وقد تبارت ثلاثة قوائم (قائمة روح الميثاق، وقائمة التغيير والتطوير، وقائمة التفعيل والمشاركة) ومستقلون في هذه الانتخابات، ووضع المرشحون اهدافاً محددة، سياسية وادارية واقتصادية، انطلقت من نقد الوضع الذي عاشته الغرفة، والعلاقة بينها وبينه والحكومة، والمرئيات المستقبلية التي يصبو هذا القطاع المهم ان يضطلع به خلال الفترة القادمة للمساهمة في حل المشكلات الصعبة التي تعاني منها البلاد، بدءاً من البطالة الى الاصلاحات السياسية المطلوبة.

وقد يكون بمحض الصدفة ان تتعقد ندوتان في الاسبوع ذاته، نظم الاولى اللجنة العامة لعمال البحرين وبمشاركة غرفة التجارة

٧ - اخبار الخليج - البحرين - ٢٠ اكتوبر ٢٠٠١

وعدد من الجمعيات الاهلية حول موضوع "البطالة ودور الشركاء الاجتماعيين" ونظم الثانية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول "التوظيف والتدريب".

اتفق المرشحون على ضرورة تفعيل وتعزيز دور الغرفة في علاقاتها الرسمية عن طريق السعي لإشراكها في عملية صنع القرار التجاري والاقتصادي وبالتالي "تطوير العلاقة بين الغرفة والحكومة وتفعيل دور اللجان المشتركة".

جميع الاعضاء متفقون بأن المرحلة السابقة قد همشت دور الغرفة في المشاركة في صنع القرار الاقتصادي، وهو تعبير عن توافق هذا القطاع الاجتماعي الكبير مع سائر قوى المجتمع التي أكدت على ان المرحلة السابقة قد همشت دور سائر قوى المجتمع الحية والنشطة، انطلاقاً من التصور الذي طرحته الحكومة عندما حلت المجلس الوطني عام ١٩٧٥ بأن البلاد بحاجة الى مركزية شديدة تستفيد من المتغيرات الاقتصادية (ارتفاع اسعار النفط) لخلق تنمية سريعة وشاملة في البلاد، (يمكن العودة الى تصريحات كبار المسؤولين في تلك الفترة حول تصوراتهم لحل مشكلة السكن والبطالة والعمالة والتدريب والاقتصاد وسواها)، لكن هذه السياسة قد وصلت الى طريق مسدود ، حيث افرزت سلبياتها بشكل متصاعد اوصل البلاد الى حد الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخائفة التي انعكست على جميع افراد وقوى المجتمع وتركيبته ، مما وضع البلاد امام ضرورة الاصلاحات السياسية والمصالحة مع قوى المجتمع وقواه السياسية والاقتصادية لتتمكن من لملمة قواها واستنهاض قدراتها، بعد ان ثبت بأن الديمقراطية هي الحل، وان المبادرات المستقلة عن الدولة في السياسة والاقتصاد يجب تشجيعها وافساح

المجال واسعاً امامها. وهذا ما قام به سمو الامير في مشروعه
الاصلاحي الذي عبر عنه الميثاق الوطني.

التهميش الذي يتحدث عنه اعضاء الغرفة لا ينطلق من الركود
الذي عاشته الغرفة وانما من الاجواء غير الصحية التي عاشتها البلاد،
والتي انعكست سلباً على اوضاع هذا القطاع، سواء التجار الصغار او
المقاولين، حيث كان الغلبة الاساسية للدولة والمرتبطين معها،
والمتوافقين معها، ومن لا يجراً ان يقول كلمة لا ، لأنه يعرف ان هذا
الكلمة ستكلفه الكثير وستضرر مصالحه وموقعه في السوق. وكان
الامر يتطلب فترة من الوقت بعد صدور الميثاق وبعد النهوض
السياسي الذي اسهمت فيه كافة الفعاليات والشخصيات الوطنية لتبان
سلبيات المرحلة الماضية وضرورة التخلص من العقد والمخاوف التي
افرزتها المرحلة السابقة، وضرورة ان يساهم كل مواطن من موقعه
في تبيان السلبيات، والمشاركة في صنع المستقبل. وبالرغم من ان
كثرة من الناس لم تكن مطمئنة في بداية الامر، وكانت تخشى من
الردة، الا ان مبادرات سمو الامير المتلاحقة قد عززت وطورت
المناخات الايجابية، ووسعت دائرة المشاركة الى قطاعات واسعة
ترى بأمر عينها في كل موقع من مواقع الحكومة اناس يضعون العصي
في عجلة التطوير والاصلاح، ويريدون البقاء في مواقعهم ويعرقلون
مصالح الناس العادية بحكم العقلية البيروقراطية والفساد الاداري
والترهل والخوف من تحمل المسؤولية. ووصل الامر اخيراً الى
التجار .. هذا القطاع الكبير الذي كان له ادوار كبيرة في مسيرة
الحركة الوطنية الاصلاحية على امتداد تاريخها الحديث. وبات
الحديث همساً في مطلع الامر ثم تجاوز الجدران ، ثم اصبح شعار
التغيير والتطوير هو عنوان قائمة من قوائم المرشحين لانتخابات
الغرفة.

ما هي الاهمية التي تكتسبها انتخابات غرفة التجارة والصناعة في الوقت الحاضر من وجهة نظر التيار الوطني الديمقراطي؟
في البدء يجب التأكيد على الوحدة الوطنية.

فحيث تشكو البلاد من الانقسامات المذهبية والعرقية ، فان هذا القطاع الكبير من قطاعات الشعب مطالب بالوعي بضرورة الوحدة الوطنية، ومحاربة النزعات الطائفية والعرقية ، وزيادة تلاحم افراد هذه الطبقة مع بعضهم البعض على ارضية المصالح الاقتصادية والوطنية بالدرجة الاساسية وليس على ارضية انتمائهم المذهبي والعرفي.

وحيث اسهم الكثير من التجار وخاصة القسم الكبير من التجار المتوسطين والصغار في الحركة الوطنية على امتداد تاريخها الحديث، من اجل الاصلاحات السياسية، وخاصة المشاركة في صنع القرار السياسي، فان وحدة هذه الطبقة ضروري للضغط من اجل اصلاح سياسي حقيقي، ومن اجل اصلاح قضائي شامل، حيث عبر احد الاخوة العاملين في هذا الحقل بأنه بدون اصلاح وضع القضاء في البلاد، فلا يمكن للقطاع التجاري ان يتطور وينطلق، كما لا يمكن للاصلاحات السياسية ان تصل الى مداها المنشود، ومن الجدير بالذكر ان اصلاح القضاء مطلب قديم للحركة الوطنية منذ الخمسينات من القرن الماضي، وكان التجار قبل غيرهم يعرفون سلبيات الوضع القضائي، وكانوا ولا يزالون في مقامة المطالبين بالاصلاح الجذري لهذا الوضع، فبدون دولة القانون وبدون قضاء مستقل ونزيه وعادل وصارم، لا يمكن ان تتطور التجارة وتنمو.

ولأن الوحدة الوطنية هي حجر الزاوية في قوة شعبنا وتماسكه والتفافه حول النهج الاصلاحى وحاجته الى تعزيز هذا النهج، وحيث لا يمكن للطبقة التجارية - الصناعية ان تتشط على المستوى الطائفي او العرقي، شأنها شأن القوى الاجتماعية الكبيرة (العمال، الطلبة، الفئات المهنية الاساسية)، فقد عبرت القائمتان عن هذا الوعي، ولم يكن بالامكان ان يكون لقائمة طائفية او عرقية قبولاً وسط التجار والصناعيين، وهذا مكسب كبير يجب التأكيد عليه، والاستشهاد به في الفعاليات والجمعيات التي تبرز في القطاعات المختلفة.

وتكتسب انتخابات الغرفة اهميتها لكونها الانتخابات الاولى لاجراء الغرفة بعد الاصلاحات السياسية، أي ان هذا القطاع الكبير يمارس حقه في انتخاب ممثليه في الغرفة بشكل ديمقراطي وحر.

ساهم في الترشيح عدد من النساء، وفازت امرأة لأول مرة في مجلس ادارة الغرفة . وقد شارك في عملية الانتخاب قرابة ثلث اعضاء الغرفة (١٦١٨ من ٤٩٥٠)، وهي نسبة قليلة ، الا انها اكبر من الدورات السابقة، وكان الحماس شديداً للتغيير، وقد تكون الاجواء السلبية السابقة هي السبب في عدم المساهمة الكبيرة، وقد يكون لدى البعض تصور بأن مجلس الادارة لا يستطيع ان يكون جريئاً ومقداماً لمواجهة العراقيل الكثيرة ، الحكومية بالدرجة الاساسية، لتكون الغرفة قادرة على المشاركة الحقيقية في صنع القرار الاقتصادي، وقد يكون للتجار الصغار والمقاولين مبرراتهم بأن الانتخابات تحتاج الى قدرات مادية لا يملكونها، وان التجار الصغار والمقاولين متفرقون لا يشكلون بتفرقهم قوة ضاغطة تمثل مصالحهم او توصل ممثليين عنهم الى مجلس الادارة. ولم تغب هذه المسألة عن المرشحين في القائمتين، فقد

اشار البرنامج الانتخابي لقائمة "التغيير والتطوير" الى "اعطاء الاهتمام اللازم بأوضاع صغار التجار والصناعيين والمنشآت الصغيرة"، بينما اشار برنامج قائمة روح الميثاق الى "زيادة الالتحام بين الغرفة واعضاءها من خلال تكثيف عمل اللجان والتركيز على مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

تشكل انتخابات غرفة التجارة التجربة الاولى (البروفة) لانتخابات كبيرة قادمة، من بينها الانتخابات العمالية للنقابات والاتحاد العام لعمال البحرين، حيث يجب التأكيد على ضرورة الوحدة العمالية في كافة القطاعات وعلى المستوى الوطني، واهمية الا تتعكس خلافات السياسية سلباً على هذه الوحدة، مما يتطلب الاستماع الى كافة وجهات النظر التي تعزز الوحدة العمالية وليس التعددية النقابية، وتشغيل كافة القدرات النقابية التي برزت في العقود الماضية، وهذه مسئولية كبيرة يتحملها اللجنة العامة لعمال البحرين وكافة النشطاء النقابيين من خارجها. كما ان الوضع الطلابي يتطلب الاسراع بتشكيل اتحاد عام لطلاب البحرين، سواء كان امتداداً للاتحاد الوطني لطلبة البحرين السابق، او تجربة جديدة، فهذا القطاع الكبير يمثل المستقبل، ومن الضروري للتخلي عن كل الاشكال التي افرزها قانون امن الدولة في هذا القطاع، أي تلك الاشكال التي تفرضها ادارة الجامعة او المؤسسة العامة للشباب تحت تسمية الاندية او الجمعيات، فهذه الاشكال مضرّة في الوقت الحاضر لأنها تعبر عن اصرار هذه المؤسسات الرسمية على عدم الثقة في الطالب ووطنيته، وتتطلق من ارضية الصراع السابق وخوفها من ان تكون الحركة الطلابية اداة من ادوات القوى السياسية، وهو خوف لا مبرر له حيث ان القوى السياسية متفقة على تعزيز النهج الاصلاحى ومتفقة على ضرورة

تنظيم قوى المجتمع لمواجهة تلك القوى التي تعرقل النهج الاصلاحى، ولا نعتقد بأن ادارة الجامعة او المؤسسة العامة للشباب تختلف، معنا في ضرورة تعزيز هذا النهج وبالتالي ضرورة التخلي عن كل الاشكال التنظيمية المفروضة على الطلبة ، والمرفوضة من قبلهم الا بقوة الاوامر الادارية. ونعتقد بأن من حق الطلبة الجامعيين ، بناء المستقبل، ان يمارسوا حقهم في قيام اتحادهم، وفي ممارسة عملية الانتخاب لهيئاتهم القيادية.

ويمكن القول نفسه بالنسبة للمرأة، حيث يدور نقاش ايجابي كبير حول افضل الاشكال لتنظيم الحركة النسائية، وهل يكون تجميع كمى لما هو موجود، ام يجب ان يكون الاتحاد النسائي تحول نوعي في مسيرة الحركة النسائية، تجميع لكل الامكانيات والقدرات النسائية، وخلق فروع للاتحاد وليس لجان نسائية في هذه الجمعية او تلك. وحيث المراهنة كبيرة على المرأة في الانتخابات القادمة، وحيث يرى البعض بأن النسبة الكبيرة من النساء لن يكن مستقلات في ممارسة حقهن الانتخابي، في البلديات او المجلس النيابي المنتخب، فان اتحاد نساء البحرين والانتخابات التي لا بد ان تصاحب ولانته ستعطي مؤشرات واضحة لمدى وعي واستقلالية المرأة البحرينية في مختلف المواقع.

وحيث اننا امام استحقاق وطني كبير، هو الانتخابات البلدية والبرلمانية، فان مجمل هذه المسيرة من المشاركة الشعبية وانتخابات الادارات، ليست الا مقدمات لذلك الاستحقاق الكبير.

فخلال هذه الفترة سيتعلم النشطاء كيف يديرون العملية الانتخابية، وسيتعرفون اكثر على بعضهم البعض، (وقد كشفت تجربة جمعية

العمل الوطني الديمقراطي والجمعيات السياسية الاخرى السلبيات العالقة لدى البعض وعدم قدرته على استيعاب المتغيرات العاصفة في البلاد وفي العالم، في السياسة والتنظيم والايديولوجيا، متوهماً ان العالم لم يتغير، مبرهناً انه الصورة الكاريكاتورية لذلك الاصولي الذي يتوهم بأن امارة افغانستان الاسلامية قد حققت اضخم الانجازات التي يجب ان يتعلم منها المسلمون!!) فقد يكتشفون بأن العلاقات السابقة ليست بالضرورة صالحة للمرحلة القادمة، وبالتالي هناك حاجة الى تحالفات جديدة تملئها المصلحة الوطنية وتمليها التوافقات بين الاطراف وتمليها حضور هذا الطرف او الشخصية في الوضع الشعبي.

الانتخابات النيابية القادمة هي الاستحقاق السياسي الكبير، وما يجري انما هو مقدمات ضرورية. واذا كان التنافس مشروعاً في مثل هذه الانتخابات، فان القضية الاساسية التي يجب الانتباه اليها هي: تأكيد الجميع، كافة الفئات الشعبية، كافة المتصارعين، كل النشطاء السياسيين على دعمهم لنهج الاصلاح الذي يقوده سمو الامير، مما يبعث على الاطمئنان ويخلق المزيد من الارتياح بأن هذه الاجواء ستعزز الثقة بين الحكم والقطاعات للشعبية، وتشكل احد ابرز اوجه التباين بين التجربة الحالية والقادمة من جهة والتجربة السابقة التي مرت بها البلاد من جهة ثانية.

واذا كان القطاع التجاري والصناعي معنياً بتطوير الوضع الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي والمعيشي لفئات واسعة في المجتمع، فان مشكلة العمالة والبطالة تتصدران الاهتمام الشعبي، وتتقافز اطراف العملية الانتاجية المسؤولة.

في برنامج المرشحين ، اكدت قائمة "التغيير والتطوير" على أخذ زمام المبادرة في تدريب وتفعيل الايدي العاملة الوطنية" ، اما قائمة "روح الميثاق" فقد أكدت على "ترسيخ مبدأ البحرنة وتكليفها مع متطلبات العمل التجاري من خلال التركيز على تدريب وتأهيل الكوادر والايدي العاملة الوطنية".

مشكلة البطالة قنبلة موقوتة، لن تحلها الوعود ولا المكرمات الاميرية التي قد تهدأ النفوس وتكشف حجم المشكلة، وهي مشكلة كانت من ابرز اسباب الانتفاضات الشعبية في العقود الماضية.

وإذا كانت الحكومة تلقى اللوم على القطاع الخاص ، فان من الضروري ان تقدم الحكومة في كل وزاراتها الدليل بأنها حكومة للشعب وليست حكومة على الشعب، واعتقد بأن المناخ السياسي الحالي يوفر افضل الاجواء التي مرت بها البحرين في تاريخها ، لتكون الحكومة للشعب، وبالتالي يتم الاستغناء عن العمالة الاجنبية في وزارات الدولة ومرافقها، وان تلزم الدولة كافة المقاولين الذين يعلمون لديها في قطاع الخدمات والصيانة ان يكون عمالهم مواطنين، ولا تكون التخصصية تخلصاً من العمالة الوطنية وجلباً للعمالة الاجنبية، وبالتالي لا يكون تخفيض النفقات او زيادة الانتاجية هو الهدف، وانما الهدف غير المعطن هو تخريب النسيج الوطني للعاملين في قطاعات الحكومة او القطاع الخاص خوفاً من التماسك العمالي والوحدة العمالية.

وحيث يشكل الربح عنوان العمل التجاري، فان مصلحة الوطن يجب ان تكون متوازية مع هذا الخط ، ويجب ان يكون واضحاً للتجار والمقاولين بأن وجود اعداد كبيرة من العاطلين من ابناء البلاد يشكل

ضرراً على الامن واستقرار البلاد، وبالتالي على تطور الوضع الاقتصادي، وعليهم تشجيع عمل المواطنين في كافة المجالات، وان تكون لهم مبادرات ملموسة في هذا الجانب، والادارة الحالية لغرفة التجارة التي جاءت من القائمتين ستكون ملزمة بوضع الوعود التي طرحها المرشحون موضع التنفيذ بالتعاون مع كافة المقاولين والتجار.

بهذا الصدد نرى ان ابرز مخارج لزمة البطالة المحلية وتدفق الاجانب هو وضع حد للاجور، وان يكون العرض والطلب في سوق العمل هو القاعدة التي يركز عليها تشغيل العمالة وحراكها في السوق من ناحية ثانية.

استدراك: رغم اهمية الشؤون المحلية، الا ان مجازر شارون الارهابي الاخيرة ، وتأكيدہ على اعادة احتلال مدن الضفة الغربية وتصفية النشطاء الفلسطينيين تصفة جسدية، تبرز لنا بأن هذه القاعدة الاستيطانية العنصرية في فلسطين هي احد ابرز منابع الارهاب العالمي، وان الامة العربية التي وقفت ضد العدوان على الشعب الافغاني الصديق وشجبت الحرب الاميركية الاوربية ضد هذا الشعب، لن تنسى اولوية الصراع ضد الصهاينة، وان علينا ان نقدم كل اشكال الدعم والتبرعات لهذا الشعب الذي تشارك الادارة الاميركية مسؤولية جرائم شارون وعصابة الليكود - العمل على حد سواء.

وإذا كان الشعب الافغاني يستحق كل اشكال المساندة المعنوية والمادية، فان شعب فلسطين يستحق أكثر من ذلك... انه يواجه خطر الاقتلاع ، وخطر تغيير الطبيعة الديمغرافية لفلسطين.. وهو خطر يواجه الامة ووجودها ومستقبلها في هذه الرقعة المقدسة من ديارها.

تقدم المرأة البحرينية دليل على تقدم المجتمع^(٨)

تثير القيادة السياسية بالخطوات التي تقدم عليها جدلاً كبيراً في الأوساط الشعبية، حيث لا يقتصر اهتمامها بالشأن السياسي العام الذي دشنته بخطوات نوعية أبرزها إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة والعفو العام الشامل غير المشروط، وتأكيداً على إعادة العمل بالدستور وتفعيل الميثاق الوطني وإعادة الحياة البرلمانية، بل تمتد هذه الخطوات إلى كافة قطاعات المجتمع، بإزالة العقبات التي تراكمت من المرحلة السابقة، والاستجابة لمتطلبات التطور التي حصلت في هذه القطاعات، والأخذ بيدها لتحقيق المزيد من التقدم.

لن نتوقف عند حديث سمو الأمير في اجتماعه بالمكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب وتأكيدده على تحويل جمعية المحامين البحرينيين إلى نقابة للمحامين، وهي خطوة أثجبت صدور كل الاخوة المحامين، كما أثلج مثل هذا الموقف الاخوة في اللجنة العامة لعمال البحرين عندما طالبهم سمو الأمير بالاسراع في التحول الى نقابات، فمثل هذه المواقف انما هو تعبير عن الوعي بضرورة طي صفحة الماضي، وما حوته من مطالب عادلة للفئات الشعبية وجدت ممانعة واعتراضاً طيلة العقود السابقة من اولي الأمر. والعمل على التناغم بين التطور الذي حصل

^٨ - اخبار الخليج - البحرين - ٣ نوفمبر ٢٠٠١

في الواقع والوعي الشعبي من جهة، والحاجة الى مواكبته والاستجابة اليه وقوننته من جهة ثانية.

الا ان الموقف من المرأة والتشجيع المتواصل لها من قبل القيادة السياسية ، والتركيز على وضعها في كل اللقاءات مع القوى السياسية المحلية، اضافة الى تعيين عضوات المجلس الاعلى للمرأة الذي ضم كوكبة من النساء للنشيطات في الحقل العام ومن بينهن نائبة الرئيس في جمعية العمل الوطني الديمقراطي، الدكتوراة منيرة فخرو، يشكل قفزة كبيرة في ممارسات القيادة الحالية اذا قورنت مع نظيراتها في الفترة السابقة، وقفزة كبيرة على صعيد ممارسات القيادات السياسية الوطنية، وقفزة كبيرة على صعيد المنطقة برمتها.

الموقف من تحرر المرأة

منذ بداية عصر النهضة العربية، شهدت كافة البلدان العربية صراعات متعددة الاشكال حول الموقف من تحرر المرأة (هذا التحرر الذي شمل تعليم المرأة، خروجها للعمل، مساهمتها في الشأن العام ، الاجتماعي والسياسي.. مساواتها مع اخيها الرجل في الحقوق والواجبات.. مسألة الحجاب.. الخ)

وشهدت البحرين في الثلاثينات صراعاً حاداً بين دعاة تعليم المرأة من جهة والقوى التقليدية التي رفضت هذا الموقف وعملت على عرقلة أي خطوة من هذا القبيل بحجة الحفاظ على شرف المرأة ولبقائها حبيسة البيت من جهة ثانية.

وكان من الطبيعي ان يمتد هذا الموقف المحافظ الى قضية عمل المرأة، وعندما فرض التطور نفسه، كان الموقف من القطاعات التي يمكن للمرأة ان تعمل فيها، وعندما فرض التطور نفسه، كان الموقف

من الاختلاط ، حيث لا يزال لدينا — رغم كل التطور الكبير في قبول
كثرة من رجال الدين لمشاركة المرأة في نشاط الجمعيات الإسلامية ،
وفي العمل التطوعي والشأن العام — من يطالب بالفصل التعسفي بين
المرأة والرجل في بعض مواقع العمل ، ومن يعجز عن رؤية كل
المتغيرات الكبيرة التي حصلت في بلادنا ودور المرأة فيها.

في الصراع من أجل الحقوق المدنية والسياسية، كانت قوى
المعارضة الوطنية تقف الى جانب تحرر المرأة ... الى جانب حقها في
التعليم والعمل والمساهمة النشطة في الفعاليات السياسية. وقد كان لهيئة
الاتحاد الوطني في الخمسينات مواقف مشهودة في هذه القضية، سواء
من حيث المشاركة النسائية في التظاهرات والمسيرات الشعبية او في
الموقف من الحجاب، او في تصدر بعض النشاطات سياسياً التحركات
الشعبية آنذاك..

ومنذ انطلاقة الحركة الوطنية الحديثة، وقفت هذه الحركة الى
جانب تحرر المرأة وتقدمها، وركزت عملها في القطاع الطلابي سواء
في الثانويات او طالبات الجامعة، اضافة الى العاملات في القطاع
الحكومي والخاص، واسهمت في تشجيع المرأة على ارتياد كافة
المسؤوليات النضالية والقيادية، ولعل ابرز مثال على ذلك المناضلة ليلى
فخرو التي تركت مقاعد الدراسة الجامعية والتحققت بصنوف الثورة
العمانية في ظفار في مطلع السبعينات، ووجدت ان مساهماتها في الحقل
التعليمي والتثقيفي هناك هو الحلقة المركزية لتوعية المرأة بحقوقها
ودورها في العمل الثوري.

ولم تتردد المرأة في انتفاضة مارس ١٩٦٥ من لعب الاوار التي
عجز عنها الرجال نتيجة تركيز اجهزة الامن على النشاط السياسي،
من نقل المناشير الى فتح الابواب واحتضان الشخصيات المعارضة

لحمايتها من الاعتقال .. الخ من النشاطات التي يجب تسجيلها وعدم اهمالها، كما نهمل حالياً تاريخ حركتنا السياسية وانشغالنا بمتطلبات العمل الراهنة.

لم تتردد المرأة البحرينية من الدخول الى المعتقل، فقد كان لصالحه عيسان وسبيكة النجار سبق في هذا المجال عام ١٩٧٢، وسطرن بذلك دور الريادة في استعداد المرأة لتقديم كل التضحيات مع اخيها الرجل، تماماً كما سجلت ليلي فخرو وبثينة فخرو سبق في مغادرة مواقعهن الاجتماعية المريحة ليسهمن في صناعة تاريخ آخر لشعب المنطقة.

وخلال مرحلة المجلس الوطني ، وحيث تخلفت السلطة عن مواكبة التطور، فقد تقدمت جمعية نهضة فتاة البحرين وجمعية اول بعريضة الى اعضاء للمجلس يطالبن فيها بازالة الغبن عن المرأة والسماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية ، بما في ذلك الترشيح والانتخاب للمجلس الوطني.

وخلال كل مرحلة قانون امن الدولة، وخاصة في السنوات الاخيرة التي شهدت موجة من الاحتجاجات الشعبية والمطالبة الشعبية باعادة الحياة البرلمانية، كان للمرأة دورها في حركة العرائض، وسجلت الموقف الشجاع في العريضة النسائية ، وتقدمت الصفوف كل من المرحومة عزيزة البسام والاستاذة الفاضلة حصة الخميري، والكتورة منيرة فخرو.

ويمكن القول بأن الحركة الديمقراطية في البحرين قد وقفت الى جانب تحرر المرأة وتقدمها واسهمت في تطوير الوعي السياسي في صفوفها من خلال الاتحاد الوطني لطلبة البحرين او من خلال المنظمات النسائية ذات الارتباط بالحركة التقدمية والقومية على حد

سواء، مما كان له اثره الطيب والايجابي في مشاركة المرأة في كافة النشاطات التطوعية، الاجتماعية والسياسية والخيرية على حد سواء.

وقفت القوى التقليدية، الاجتماعية وبعض رجال الدين ، ضد حقوق المرأة السياسية، وكان ذلك تعبير عن الاجواء السائدة في الاوساط التقليدية المحلية او العربية او الاسلامية، لكن التطور الكبير الذي حصل في الحركة الاسلامية، سواء إثر انتصار الثورة الايرانية (وخاصة موقف الامام الخميني رحمه الله) وموقف لتيار الاصلاحى بشكل خاص من مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، اضافة الى بروز بعض التيارات المنتورة في الاوساط السنية قد جعل حركتنا السياسية الاسلامية تعيد النظر في موقفها من المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، بل وتعتبر مشاركة المرأة سياسياً ضرورية للمرحلة القادمة، ويربط بعضها هذا الموقف بحشمة المرأة وايمانها وبما لا يثير الالهواء والغرائز لدى الرجل!!.

لن نتوقف لمناقشة هذه الحثيات، لكننا نسجل الموقف الايجابى ونثمن عالياً المواقف الشجاعة لبعض رجال الدين في بلادنا من المشاركة السياسية للمرأة، رغم ان البعض متردد في الموافقة على حق المرأة ان تكون رئيسة او قاضية او صاحبة القرار الاول في الموقع المطلوب، وبالتالي يبقى البعض اسير النظرة الدونية الى المرأة، وأسير القيم السائدة في الاوساط الدينية او الاجتماعية في تلك البلاد.

في هذا الصدد ، يشير البعض الى التطور الذي حصلت عليه المرأة المسلمة في البلدان غير العربية، ووصولها الى منصب الرئاسة كما هو الحال في اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش، وهي دول متمسكة بالاسلام اكثر من الكثير من الدول العربية ، بينما نجد الموقف من المرأة وسط الدول العربية، وخاصة الخليجية ، أكثر تشدداً ومحافظة

ورجعية من موقف أولئك الاخوة المسلمين، مما يؤكد ان للاوضاع الاجتماعية والاعدات والتقاليد والمفاهيم المتوارثة في تلك المجتمعات ، اضافة الى نشاطات الحركة التقدمية في هذه البلدان ، دوره في تفعيل دور المرأة في الحياة العامة والسياسية على وجه الخصوص.

المرأة والعهد الجديد في البحرين

حسم سمو الامير الموقف المتردد للحكم من قضية المرأة بالاعلان عن الموافقة على المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية، بشكل لا لبس فيه في الميثاق الوطني، وفي التعيينات في مجلس الشورى، وفي تسليم مواقع قيادية للمرأة، وفي الخطوات الكبيرة التي تمت خلال العام الحالي.

ويتحدث كل الاخوة الذين التقوا مع سمو الامير، بالاضافة الى القيادات النسائية، عن هاجس الامير في هذه المسألة، فإشاراته المستمرة حول ضرورة وجود المرأة في قيادة الحركات السياسية وضرورة ان يكون نصف اعضاء المجلس النيابي القلم من النساء، وضرورة استنهاض كل الطاقات النسائية، وضرورة الانتباه الى المرأة الريفية والأخذ بيدها، كلها مؤشرات على ان المرأة تشكل موضوعاً عنصراً من عناصر تقدم المشروع الاصلاحى، حتى لو كانت في الوقت الحاضر أسيرة بعض المفاهيم القديمة عن دورها السياسى والمجتمعي.

ومنذ بدء عملية الاصلاح السياسى ، كان هناك نشاط ملحوظ للحركة النسائية الشعبية لحشد قواها وامكانياتها لتشكل اتحاد عام لنساء البحرين، وبرزت التباينات حول هذا الاتحاد ووضعية الجمعيات النسائية الحالية ومستقبلها وعلاقتها مع هذا الاتحاد.

وكان واضحاً ان هذه القضية تعني الحركة السياسية بتفرعات عملها، حيث لا يمكن النظر الى النشاط النسائي بمعزل عن النشاط العام للمجتمع، والذي هو في مجموعه نشاط يستهدف دفع قوى المجتمع الى الامام لتنظيم صفوفها لتحقيق اهدافها من جهة او مواجهة قوى التخلف من جهة ثانية.

ويتصور البعض ان هناك اسوارا صينية تعزل القضايا عن بعضها البعض، وانه لا يحق للسياسيين ان يبدوا وجهة نظر في القضية النسائية او القضية العمالية او غيرها من القضايا الخاصة بقوى المجتمع، وان عليهم ان يلزموا حدودهم، ويهتموا بالشأن السياسي العام.

تحمل وجهة النظر هذه بعض الصحة، بمعنى ان على السياسيين الا يكون همهم الاول والاخير متابعة خصوصيات الحركة الشعبية في مواقعها، لكن وجهة النظر هذه خاطئة في جانب آخر حيث أنها تغفل حقيقة مفادها أن تقدم الحركة الشعبية في موقع من المواقع الشعبية سيلعب دوره الكبير في تقدم الحركة السياسية موضوعياً بحيث تستطيع ان تعتمد على هذه القوى الشعبية القوية والصلبة في نضالها العام من اجل المطالب الخاصة او العامة للقطاعات الشعبية او للمواطنين بشكل عام.

بالنسبة لنا ، كحركة ديمقراطية، هل يمكننا ان نتجاهل ان المرأة نصف المجتمع، نصف القدرة الانتخابية أو أكثر، وبالتالي هل من مصلحتنا وجود حركة نسائية موحدة الاداة والارادة، قوية، متماسكة، واعية، تقدم كل يوم المزيد من القيادات النسائية الناضجة والمتصدرة للصفوف، ام وجود حركة نسائية ضعيفة تتخرها الخلافات وتمتلك صيغة تنظيمية ضعيفة لا تساعد على الدفاع القوى عن المصالح الخاصة للمرأة او القضايا العامة للوطن مع بقية القطاعات الشعبية؟.

وكذلك الحال بالنسبة للحركة العمالية والحركة الطلابية، فلننا مع تبديد الجهود والتعددية المرتكزة على التفتيش عن المصالح الضيقة الخاصة لهذه المجموعة أو تلك، بل نحن مع الأشكال التنظيمية الموحدة والمدافعة عن المصالح العامة للطبقة أو الفئة الاجتماعية في هذه المرحلة الانتقالية من حياتنا السياسية ومن خصوصية وضع البحرين، تلك الصيغ التنظيمية التي نتمن الوحدة ونخلق قلاعاً حقيقية للحركة الاجتماعية والسياسية وتسهم في دعم النهج الاصلاحى لسمو الامير.

وانطلاقاً من رؤيتنا للضرورة التاريخية في تكثيل القوى، فقد كنا منذ البداية مع توحيد كل للطاقت الديمقراطية في حركة ديمقراطية موحدة نضع جانباً الخلافات والتباينات والاطر التنظيمية السابقة، التي بهتت على الاصعدة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية، واصبح افرادها اكثر قريباً من بعضهم البعض خلال الازمة وفي الفترة الاولى من الانفراج السياسى، ومثل هذه الحركة الموحدة قادرة على تجاوز التناحر والخلافات الثانوية، بالتركيز على المصلحة المشتركة للديمقراطيين بمجموعهم، وهي مصلحة تصب بالضرورة في مصلحة كل ديمقراطي، ومصلحة الوطن كمصلحة. ومن هنا جاء تأكيدنا بأن العهد الجديد والاصلاحات الجديدة تتطلب ليس ترميم بيوتنا القديمة وانما هدم بيوتنا القديمة والتفتيش عن الاحجار الصلبة القوية الموجودة في هذه البيوت وخارجها وتجميعها والعمل المشترك لبناء جسم صلب قوي ومتماسك جديد يعتمد المواصفات الجديدة الحديثة للحركة الديمقراطية، المنسجمة مع كل المتغيرات التي عصفت بالعالم، والقادرة لوحدها على تقديم الصورة الحقيقية للتيار الديمقراطي في بلادنا في وجه كل القوى المتصدية له.

وانطلاقاً من ذلك نرى اهمية بالغة في تجاوز الاسس التي قامت عليها الجمعيات النسائية القديمة منها والجديدة على حد سواء، وعدم

التغني بالماضي وامجاده، فالامجاد المطلوب اقامتها وتشييدها مستقبلاً أكبر بكثير واهم بكثير من امجاد الماضي، رغم اعتزازنا وتقديرنا لكل تلك الامجاد واصحابها.

ان هناك تحديات كبيرة بين مجموعات عديدة في المجتمع ليس فقط على الحركة النسائية ومستقبلها، وانما على كل الحركة الشعبية وعلى مستقبل العمل السياسي والاجتماعي في البلاد.

هناك قوى المجتمع القديم، وتضم تلاوين من القوى الاجتماعية والسياسية داخل السلطة وخارجها، لاتريد للمرأة ان تتقدم، في العمل او في المجتمع، وتعتبر ان السلطة يجب ان تبقى نكورية، وان السياسة نكورية، وان المرأة يمكن ان تتعلم وتشتغل ولكن عليها ان تلزم حدها.

وهناك القوى السياسية الحديثة التي تتباين وجهات نظر افرادها في كيفية تنظيم الحركة النسائية والمطالب التي يجب التركيز عليها، وتجد احياناً ذلك التباين بين القول والفعل، حيث البعض تقدمياً وديمقراطياً باقواله، رجعياً في سلوكه وممارساته الاجتماعية والعائلية، يدفع الامور باتجاه مصالح ضيقة، متوهماً ان الصراع بينه وبين التيارات الديمقراطية الاخرى.

وهناك القيادة السياسية ممثلة في سمو الامير والذي يدفع الامور الى الامام ويشكل تحدياً لكثرة من القوى: من بعض رموز الحرس القديم، من القوى التقليدية، الاجتماعية والدينية، من القوى التقدمية التي تلهث وراء ترتيب اوضاعها مفصلة مسارات الحركة على مقاسها ومصالحها الخاصة.

ولأن الحركة السياسية او الشعبية العامة لاتزال تلمم اوضاعها، غير متبينة، في بعض الاوقات، المسارات الافضل للعمل القادم، فان

القرارات والخطوات التي اقدمت عليها القيادة السياسية تشكل تحدياً كبيراً لها

يقول البعض بأن المجلس الاعلى للمرأة سيكون صاحب القرار وسيوجه الاتحاد النسائي المزمع انشائه ، خاصة اذا اقيم الاتحاد على اسس ضعيفة تجعله عاجزاً ان يكون قوة حقيقية تقف على قدم المساواة مع المجلس الاعلى للمرأة، يتلقى التعليمات والتوجيهات من المجلس الاعلى بدلاً من ان يكون المنارة التي يسترشد بها المجلس.

ويجب الاعتراف بأن المجلس الاعلى يضم خبرات وقيادات نسائية تنتمي الى الحركة الشعبية للتقدمية ، مما يشير الى ان القيادة السياسية في عملية الاصلاح لا تتردد عن الاستعانة بالطاقات السياسية والشعبية التي يمكن ان تدفع عملية التطوير الى الامام. ومن الملاحظ أن القيادة السياسية تضع برنامجها وتختار شخوصها دون ان تتجاهل ضرورة الاعتماد على تلاوين من قوى المجتمع قد لا تكون متفقة، وقد لا ترضى بعض الاطراف، ولكنها تتصرف لكونها مسؤولة عن الجميع، ولا يضيرها الانتقاد الذي قد يوجه اليها من وضع هذه الشخصية او تلك في الموضع القيادي اذا كانت مترجمة لمقولة "الشخص المناسب في المكان المناسب" .

لوربنا هذه الملاحظات السريعة، في الوقت الذي نبعث كل التهاني لأخواتنا في المجلس الاعلى للمرأة، متمنين ان يكن بمستوى الثقة التي اولاهها لياهن سمو الامير، متطلعين الى المزيد من مشاركة المرأة في الشؤون العامة، وان تتمكن الحركة النسائية من تحقيق الاهداف التي وضعتها على عاتقها ، سواء في برامج القوى السياسية او في برنامج وخطط العمل المجلس الاعلى.

الجمعيات السياسية ... والتحديات المحلية والاقليمية^(٩)

بعد ندوة "الجمعيات للوطن ام للطائفة" التي نظمتها مؤسسة الايام مساء الاربعاء المنصرم، (٢٨ نوفمبر) وكان لي شرف المشاركة فيها، أمسك بيدي صديق عزيز قديم جمعني به حركة القوميين العرب في الجامعة الاميركية ببيروت في الستينات من القرن المنصرم، وقال: "معلقة ما قلت في الندوة وهموم الناس في البحرين... انتم في واد والناس في واد آخر" !

رموز سياسية وصحفية استمعت الى اقوالنا في الندوة المذكورة، وأثارت تساؤلات وجيهة حول الدور التوحيدي او التجزيئي للجمعيات السياسية على صعيد العمال والطلبة والشباب، مكملة تلك الاطروحات التي يريدها البعض بأن على الجمعيات السياسية الا تتدخل في الشؤون الخاصة بالمرأة او الطلبة او العمال، وان تبتعد هذه القطاعات عن العمل السياسي وتتمسك بوحدتها، فالجمعيات (الاحزاب السياسية) - حسب وجهة نظرها - ستضعف وحدة هذه الفئات الاجتماعية

^٩ - اخبار الخليج - البحرين - ٢٤ نوفمبر ٢٠٠١

وستقل صراعاتها السياسية الى جسم هذه الجمعيات او التجمعات المهنية وستكون الخسارة كبيرة على المجتمع!

أخت فاضلة أعتز بدورها النضالي والتربوي، ويشهد الجميع على الخدمات التي قدمتها للوطن خلال ثلاثين عاماً من عملها في وزارة التربية، وواصلت دفاعها عن مطالب شعبها وحقوقه، أبدت تردداً في الاثراط بجمعية العمل الوطني الديمقراطي بحجة مشاركتها في الجمعية الاهلية لحقوق الانسان، وكثرة النشاطات التي تقوم بها مما يجعلها عاجزة عن المساهمة معنا في العمل السياسي رغم انها كانت من أكثر المتحمسين لمشروع التجمع الوطني الديمقراطي الذي طرحناه في السنوات الأخيرة من وجودنا في الخارج.

رموز بارزة للعمل الوطني والديمقراطي تسألها عن عم مشاركتها في جمعية العمل الوطني الديمقراطي، فتأكد ووقوفها المطلق الى جانبك، وان شاء الله سنشارك، ولكنك نجد ما بين الاسطر رغبة ان تكون حلقة وصل، جسراً بينك وبين الآخر، حياً ايجابياً في العمل التنظيمي!!

نشطاء من الجنسين في الجمعيات المهنية او اللجان العمالية تسألها عن سبب تردها عن المشاركة في الجمعيات السياسية التي برزت خلال الاشهر الأخيرة، رغم انها كانت عناصر فعالة ونشطة في الحركة السياسية السرية، وكانت تأكد بعد الانفتاح انها ضد العمل السري، ومع العمل العلني الشرعي، فلا تجد جواباً سوى ابتسامات المجاملة والتأكيد بأننا معكم حتى لو لم نشارك في الجمعية!

احد الاخوة الصحفيين، كتب مقالاً نقدياً ساخراً مطولاً حول البيان المشترك الذي وقعته الجمعيات السياسية بتلاوينها حول الحرب الاميركية على الشعب الافغاني معتبراً ان هذا البيان شهادة افلاس

للتنظيمات اليسارية التي وقعت عليه!! دون ان يثمن ويشيد ويفتخر بالمجازر البشعة وحرب الابداء التي تمارسها القوات الاميركية، والتي لا يصلنا منها الا النزر القليل، حيث تمارس حكومة الجمهوريين الاميركية جرائم قتل في افغانستان بحجة محاربة الارهاب وتصمت عن جرائم الصهاينة في فلسطين (فمقتل جندي امريكي يكفي لإبادة معسكر كامل يضم مئات الاسرى العرب والباكستانيين، دون ان ترف لهم وله جفن او تحركهم أو يحركه ضمير انساني بحجة ان المعركة ضد حركة ظلامية اصولية تريد تعميم النموذج الافغاني على العالم ويكون علينا امير المؤمنين الملا عمر، وهو تفسير سطحي وتضليلي لحقيقة الحرب التي تدور رحاها في افغانستان وتلك التي ستور في الفترة القادمة في المنطقة العربية)، ودون ان يقول هذا الرفض للتضامن مع الشعب الافغاني وضد الارهاب الامريكي، بأن الحضارة الغربية ضرورية ان تمر في تلك المنطقة من العالم بعد اباداة الجزء الأكبر من هذا الشعب الرفض للإملاءات الاجنبية. ولا ادري ان كان الصديق يرفض التنسيق بين الجمعيات السياسية (الديمقراطية والاسلامية) في البحرين، ويطالبنا بفتح النار على الجمعيات الاسلامية، ام ان الرفض مقتصر على الموقف المشترك من الحرب الاميركية العدوانية على الشعب الافغاني؟

خلال زيارتي لبيروت ودمشق في الاسبوع الاول من الشهر الفضيل، كان الكثير من الاشقاء في حركة التحرر العربية يسأل باستمرار عن انعكاس الاصلاحات السياسية في البحرين وبروز الحركة الديمقراطية والليبرالية ممثلة في جمعيات العمل والمنبر، والمنندى والوسط، على الاوضاع في دول مجلس التعاون الخليجي، ويقولون بأن من مصلحة رموز التيار الاصلاحى في الاسر الحاكمة في دول المجلس الاستفادة من التجربة البحرينية. فاذا كانت البحرين

قد كبرت بالاصلاحات، فان من الطبيعي ان يكون لهذه المنطقة من الوطن العربي مكانة كبيرة اذا جرت فيها اصلاحات سياسية تتوافق والمطالب الديمقراطية الشعبية التي تعبر عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والنهضة التعليمية والمعلوماتية التي جرت فيها، وسيكون بمقدور هذه المنطقة أن تلعب دوراً أكبر في الساحة العربية في مرحلة تحتاج فيها الأمة الى رافعة ديمقراطية توحد امكانياتها لمواجهة التحديات الكبيرة.

هي تحديات حقيقية تواجه الجمعيات السياسية التي برزت في البحرين خلال الاشهر القليلة الماضية، وبشكل خاص الجمعيات الديمقراطية، مؤكدة ماقلنا باستمرار بأن التحدي كبير وكبير للغاية، ويحتاج الى جهود كبيرة من قبل كافة الشخصيات الوطنية والديمقراطية، لا يمكن تحقيقها بتسنيت جهود هذا التيار وانما توحيد هذه المرحلة الانتقالية من حياتنا السياسي، في حركة ديمقراطية من طراز جديد، ترث كل ايجابيات التنظيمات الديمقراطية والقومية السابقة، وتجدد كل اطروحاتها، كل بناها التنظيمية، كل المرتكزات الفكرية التي يستند عليها، وتعمق مواقفها السياسية، في جمعية واحدة موحدة، تضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والا فان عناصر ومكونات هذا التيار ستواجه بعضها البعض. فعندما نعجز عن مواجهة التحديات الكبيرة ننشغل بالتحديات الصغيرة، بالصراعات الجانبية، بموقف فلان وفلان، ماهي آخر الأخبار عن الجماعة... أكيد الجمعية الفلانية الجماعة سووها، خلينا نسويي جمعية مقابلها!! بدلاً من تعميق الوعي لدى الاعضاء والاصدقاء والمواطنين بالموقف من كافة القضايا الاساسية في البلد، سواء السياسات العامة التي تسير عليها الدولة وكيفية مواجهتها لمشاكل المواطنين، او اعتبارها كافة

الحقوق التي يستجيب لها الحكم وكأنها هبات وصدقات، او الاعلام المتخلف، العاجز عن مواكبة النهج الاصلاحى، ولا يرى حاجة في مواكبة هذا المتغير المعبر عن نفسه بالجمعيات السياسية وكأنها غير موجودة. او الاعمال التطوعية والتوعية السياسية التي لاتجد لها نظيراً في بلدان الخليج الاخرى.. أو مستقبل الحياة السياسية وبرامج الحكومة في الانتخابات البلدية او البرلمانية القادمة، او هموم المواطنين في مرحلة نرى بوضوح ان ارباب العمل وخاصة في الشركات الاجنبية، وبعض دوائر الخدمات في الدولة يستفيدون من لجوء العولمة للتخلص من عمالهم ومستخدميهـم (تحت شعار الخصخصة) غير آبهين بكل الاحتجاجات الصادرة عن هؤلاء المواطنين، ويبدو ان البعض واثق بأن لديه من الوساطات ما يعطل تطبيق اي قانون عندما يتقدم هؤلاء العمال او المستخدمين بشكوى لوزارة العمل.

وبغض النظر عن السلبيات، فان بروز الجمعيات السياسية مؤثر ايجابي كبير، ونقلة في حياتنا السياسية، ويحتاج للقائمون على هذه الجمعيات الى توعية انفسهم وتوعية المواطنين بالدور الذي تقوم به هذه الجمعيات في الحياة العامة.

مطالبون بتوعية انفسنا لأننا تعودنا على العمل السري، بكل احتياجاته من مركزية شديدة وابتعاد عن الديمقراطية، الى الحلقات الصغيرة المنظمة خشية تسال أجهزة الامن الى صفوفنا، وبخطاب سياسي عبر عن حدة الصراع بين المعارضة والسلطة، وخاصة لدى رموز المعارضة الذين كانوا في الخارج. ونحن الآن نأسس عملاً سياسياً علنياً شرعياً لم نتعود عليه، متوافقين الى حد كبير مع النهج

الإصلاحي الذي يقوده سمو الأمير، مردين شعارات الديمقراطية التي لم تعرف عندها إلا طرقاً ضيقة في تنظيماتنا السرية، مدققين في كل كلمة من كلمات خطابنا السياسي لتجد أذاناً صاغية لدى جمهور واسع. والجميع يسلم الأضواء علينا ليعرف قدرات وإمكانات هذه الشخصيات التي تريد قيادة مسيرة الحركة الشعبية في الأجواء الجديدة، وبالتالي فإننا بحاجة إلى التعلم، من الناس أولاً، ومن كل المشاركين معنا في العمل السياسي ثانياً، ومن الأصدقاء في الأحزاب والمنظمات السياسية العربية والصديقة التي لديها خبرات كبيرة في العمل السياسي العلني والجهادي وتنظيم الحملات الانتخابية .. الخ مما نشاهده في البلدان الديمقراطية ثالثاً.

نعترف .. أمام شعبنا بأننا بحاجة إلى أن نتعلم. ونتمنى أن نكون تلاميذ نجباء، وأن نفتح المجال للكفاءات الأخرى، واتقن بأن هذا الشعب قادر على تقديم كوكبة من القادة السياسيين الجدد، فكما ورثنا من آبائنا وأخواننا في هيئة الاتحاد الوطني حب الوطن والتضحية من أجل الشعب.. وانتقلنا من الصيغة التي ساروا عليها في العمل العلني إلى العمل السري بعد الهزيمة.. لنعود مرة أخرى – بفضل الإصلاحات السياسية التي قادها سمو الأمير – إلى العمل العلني.

وفي هذه المرحلة الانتقالية.. فإن الجمعيات السياسية هي الشكل الذي ارتضته التنظيمات السياسية التي عملت سرّاً خلال الفترة الماضية، والتي تحتاج إلى بعض الوقت ليقول أعضاؤها كلمة الفصل في مستقبل تلك التنظيمات.. وهي تنتقل الآن برموزها وبأسماء جديدة للجمعيات إلى المرحلة الجديدة.. هذه الجمعيات المعبرة عن التعددية السياسية سيكون أبرز مهماتها إبراز قادة سياسيين للشعب، يدافعون

عن المصالح الحقيقية للوطن والشعب، ويدافعون عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي يعبرون عنها.

الدفاع عن المصلحة الوطنية أولاً وبالتالي تعميق روح الولاء للوطن .. فالوطن يعلو على الجمعية .. ومصصلحة الوطن تعلو على مصلحة الجمعية السياسية.. وبالتالي فان التوعية السياسية التي يجب القيام بها داخل الجمعيات السياسية يجب ان تركز على ان الجمعية اطار لتنظيم العمل لمصلحة الوطن.. ولا يجب خلق عصبوية تجعل من الاعضاء عصبه متعصبه تعتبر ولاءها للجمعية او الطائفة او الحزب او الفئة الاجتماعية على حساب المصلحة الوطنية والوطن.

والجمعية السياسية معنية بكل النشاطات التي تقوم بها الجمعيات الاخرى (المهنية والنسائية والطلابية والشبابية وغيرها).. في علاقة جدلية لا تسلب تلك الجمعيات استقلاليتها من جهة .. ولا تعتبر الامر لا يعنيها من جهة ثانية .. فالحركة السياسية لديها تصوراتها حول الاشكال والاطر والبرامج التي من الافضل ان تسير عليها الحركة العمالية او النسائية او الطلابية او الجمعيات والتجمعات الشعبية.. ومن الضروري ان يكون لديها تصوراتها في عمل هذه الجمعيات بما ينسجم وتصوراتها لدور هذه الجمعيات في خدمة المجتمع من منظور البرنامج السياسي او المطببي الذي ترفعه الجمعيات السياسية.. وفي الوقت الذي نقف دون تردد مع وحدة الطبقة العاملة ومع وحدة الحركة النسائية ووحدة الحركة الطلابية، (ولا نرى حاجة لإنشاء جمعيات خاصة بنا للمرأة او الطلبة او العمال).. فاننا مع حق كل مواطن في الانتماء السياسي.. ومع التأكيد على التمسك بالديمقراطية والحوار داخل هذه الجمعيات للتعبير عن قناعة الاغلبية في المسارات الافضل التي يجب ان تسير عليها جمعيات النفع العام.. ان الامور متداخلة.. وليس بينها اسوار صينية..

وإذا كان التيار الديمقراطي بحاجة الى المزيد من العمل في اوساط الجماهير والدفاع عن المصالح الحقيقية لها.. وعدم التفرج على مشاكل العاطلين عن العمل.. او ازمة السكن.. او الخدمات المتدنية في القرى والاحياء السكنية القديمة في المحرق والمنامة مثلاً.. او الازمة المستمرة التي يعاني منها المواطن من جراء القروض ورسوم الكهرباء والهاتف والبلدية وغيرها.. فان من الطبيعي في هذه الفترة الاهتمام بالتوجه الى النخبة الواعية من المجتمع وتنظيم صفوفها والطلب اليها ان تتخرط في العمل السياسي وان تغادر عقلية الانتظار او العتاب لما جرى من سلبيات في المرحلة السابقة، حيث اننا مطالبون باستمرار ان نتوجه الى المستقبل وان نحشد القوى لمواجهة التحديات المستقبلية بدلاً من ان نندب الماضي وننتقد أخطاءنا السابقة.

لقد شخص احد الاصدقاء وضعية التيار الديمقراطي عندما تحدث عن عزوف الكثير عن المشاركة في الجمعيات الديمقراطية.. وان الاكثرية لا تزال صامتة.. تتفرج على اللاعبين القدامى او الجدد.. ونحتاج في الوقت الحاضر الى كل هذه الكفاءات والامكانيات من الاكثرية الصامتة لتقول كلمتها.. لتضم امكانياتها .. لتستعد للمرحلة القادمة سواء تمثلت في الانتخابات البلدية او الانتخابات النيابية .. فاذا لم نحشد كل قدرات التيار الديمقراطي .. واذا عجزنا عن حل الاشكالية التي برزت بين جمعية العمل وجمعية المنبر.. وقد تبرز جمعيات في الصف الديمقراطي.. فسكون عاجزين عن تمثيل هذا القطاع الواسع من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى وشرائح واسعة في المجتمع تواقه نحو التقدم والتطوير والعقلانية في حياتنا السياسية القادمة.

هذه الدعوة ليست موجهة ضد الآخر .. بل اننا بحاجة الى تنظيم العلاقات بين الجمعيات السياسية.. سواء الديمقراطية (بمختلف تلاوينها) او الاسلامية (بمختلف تلاوينها) على قاعدة الاعتراف والتقدير للجهود التي يبذلها الجميع لاستنهاض قوى المجتمع واشراكه وتوعيته بمصالحه ومطالبه، وبالتالي الوصول الى صيغة تنسيقية بين مختلف هذه الجمعيات المؤمنة بالديمقراطية وبالتعددية، والرافضة للتكفير ومصادرة حقوق الاخرين.. والتي ترى في الجميع فرقاً تستحق الحياة والتعايش معها.. ولا ترى نفسها الطليعة او الفرقة الناجية.

هذه التجربة التي يتطلع اليها الاخوة في دول مجلس التعاون الخليجي، بل يتطلع اليها الاشقاء العرب مطالبة ان تعي دورها في هذا المحيط..

فاذا كان من الطبيعي ان تبرز الخلافات والاختلافات في وجهات النظر حول السياسة والتنظيم والفكر.. فان من الضروري ان نعرف كيف نتعاون ونحن مختلفين.. تنسق ونتعاون ونترجم ايماننا بالتعددية السياسية والفكرية والتنظيمية .. فحيث تسود اجواء العمل المشترك والاحترام المتبادل بين رموز الشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية في هذا البلد، يسود الارتياح في الوسط المحلي او الخليجي من التجربة البحرينية.. ونبرهن للجميع بأن الديمقراطية هي الحل للمشاكل الكثيرة التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي .. وان تشكيل الجمعيات السياسية (ناهيك عن ضرورة الجمعيات المهنية والنقابات العمالية) ضرورية لهذه المنطقة قبل ان تجد حكومات المنطقة نفسها امام استحقاقات انخراطها في منظمة التجارة العالمية

التي تطالبها باحترام حقوق الانسان والاحزاب السياسية وبالنقابات العمالية وحقوق العمال الاجانب ومساواة المرأة وحقوقها السياسية.

وإذا كنا بحاجة الى المزيد من الجهد في الوقت الحاضر لبناء هذه الجمعيات السياسية لتكون احد علامات العهد الجديد في البحرين، فان من الضروري الاهتمام الى العلاقات مع اشقائنا في دول المجلس، ونسج العلاقات مع كافة مؤسسات المجتمع في هذه الدول، وتشجيع الآخرين على تشكيل جمعيات مهنية او سياسية حسب الاوضاع والظروف المتاحة، خاصة مع التطورات والمتغيرات الكثيرة التي تعصف بالعالم وبمنطقتنا خاصة.. فبدون تنظيم الحركة الشعبية والسماح للقوى السياسية بالعمل العلني ... وتتمية الاتجاهات الديمقراطية والعقلانية والمتورة في هذه المنطقة، فان الانظمة السياسية ستجد نفسها عاجزة عن الرد على التحديات الكبيرة التي يفرضها الشرطي الامريكي علينا في الوقت الحاضر وفي مستقبل الايام القادمة.

ومن الضروري التخلي عن عقلية الخوف من المواطنين لدى قادة دول مجلس التعاون الخليجي، والخوف من العمل السياسي العلني ... فالخطر من نشئت الناس وعدم شعورهم بالولاء للوطن نتيجة استلاب حقوقهم كبير للغاية، بل ان البعض يهرب الى الخارج لممارسة قناعاته السياسية والاجتماعية!! والخطر الحقيقي الكبير من الاجنبي .. من ذلك الذي يلوح بالعصا الغليظة متهما كل العرب وخاصة عرب الجزيرة العربية بأنهم ارهابيون.. وانهم يمولون الارهاب العالمي .. بل ان البعض من اخواننا العرب يقول بأن الادارة الاميركية قد تعتمد الى تغيير بعض الانظمة في الخليج!!

مقابلة مع جريدة الايام^(١٠)

١ - ماهو تطبيقك على توجه الدولة بقبول تأسيس جمعيات يسمح لها بمزاولة العمل السياسي الوطني؟ وماذا يعطي من مؤثر على الساحة الوطنية المحلية والخليجية؟

ج ١ - هذه خطوة ايجابية كبيرة، وتعبّر عن استمرار النهج الاصلاحى والقناعة الرسمية بضرورة تعزيزه وتطويره، كما انها اعتراف من قبل الدولة بواقع تعيشه البلاد منذ فترة ليست قصيرة، حيث الحركة السياسية في بلادنا عريقة، سعت في الخمسينات للحصول على الاعتراف الرسمي بها وحصلت عليه عندما سمحت الحكومة لهيئة الاتحاد الوطني ان تزاوّل نشاطها السياسي كتنظيم سياسي في العام ١٩٥٥، وكانت لها فروع في المدن والقرى الرئيسية، وبعد حظر عمل الهيئة إثر العدوان الثلاثي على مصر في نهاية ١٩٥٦، انتهت كحركة سياسية، ولكن الحاجة افرزت قوى سياسية جديدة (جبهة التحرير ٥٥، حزب البعث العربي الاشتراكي ٥٧، حركة القوميين العرب ٥٩، وما افرزته التحولات في الحركة القومية من جبهات يسارية ابرزها الجبهة الشعبية في البحرين) واضطرت كل هذه التنظيمات الى العمل السري، لأن السلطة قد

^{١٠} - جريدة الايام البحرينية - ١٥ يناير ٢٠٠٢

حُرمت العمل السياسي. وخلال كل الفترة المنصرمة سادت علاقات التوتر بين السلطة وهذه القوى السياسية، حتى أقدم سمو الأمير على المبادرات الإيجابية الكبيرة في شهر فبراير ٢٠٠١، والتي عبرت عن قراءة سليمة للواقع المحلي والقوى الفاعلة وأهمية المصالحة بين السلطة وقوى المجتمع.

وبعد تصفية تداعيات المرحلة السابقة بإطلاق سراح كل المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح لجميع المبعدين والموجودين في الخارج بالعودة إلى أرض الوطن، برز التساؤل حول كيفية ممارسة القوى السياسية المعارضة – التي عبرت عن موافقتها على الميثاق وتأكيداتها على الدستور والحياة النيابية – العمل السياسي العلني الشرعي.

كافة القوى السياسية التي عملت سرّاً في المرحلة الماضية، رغم تأكيدها على تمسكها بالدستور وحرصها الشديد على الإصلاح لم تتمكن – إلى الوقت الحاضر – من البروز العلني لعدم وجود قانون صريح للعمل الحزبي كما وجدنا في التجربة الأردنية مثلاً، حيث أنه بعد الانفراج في تلك البلاد الشقيق، برزت القوى السياسية التي كانت غير شرعية وسرية، على السطح وسمح لها بممارسة العمل السياسي بشكل علني، وفتحت لها مكاتب وعقدت مؤتمرات وانتخبت هيئاتها القيادية. في الحالة البحرينية، لم تتوصل السلطة إلى قناة بحرية للعمل الحزبي، كما إن المسألة الحزبية أو العلنية السياسية في دول مجلس التعاون لم يتم التوصل إلى حل لها، مما جعل هذه المنطقة هي الوحيدة – باستثناء ليبيا – في العالم التي لا تسمح بالعمل الحزبي العلني.

امام هذه الاشكالية كان من الطبيعي ان تستمر القوى السياسية في عملها شبه العلني غير المعترف فيه، مؤكدة تمسكها بكل الثوابت الوطنية والنهج الاصلاحى الذي رسمه سمو الامير، لكنها تواجه الاشكالية الشرعية في العمل ، ووجدنا ان المخرج المرحلي الذي يمكن التوافق عليه قد يكون تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسى التي لا تستند ايضا الى القانون ، لكنها تستند على التوافق بين السلطة وهذه القوى السياسية، حتى نتمكن في مرحلة لاحقة من حل هذه الاشكالية.

لذا جاءت مبادرتنا في الدعوة الى تشكيل جمعية العمل الوطنى الديمقراطى انطلاقا من حرصنا على عدم التصادم مع السلطة من جهة، وقناعتنا بأن الاشكال القديمة من العمل الحزبى لم تعد صالحة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية، وان الحاجة ماسة الى اعادة تشكيل الحركة السياسية في بلادنا على اسس جديدة تستند على الواقع الراهن ومتطلبات النضال الوطنى الديمقراطى وليس على موروثات الماضى ، لذلك تم التأكيد من الاجتماع الاول للمؤسسين بأن افراده قد يكونوا ينتمون الى تنظيمات سياسية تقدمية نحترم وتقدر دورها (جبهة التحرير الوطنى ، الجبهة الشعبية ، حزب البعث العربى الاشتراكى ، القوميين ، الناصريين) اضافة الى شخصيات مستقلة ديمقراطية ، لكنهم سيعبرون عن شخوصهم، وانها – اى الجمعية – اتحاد لمناضلين احرار يريدون العمل سوية مع بعضهم البعض في هذه المرحلة ، بهذه الصيغة التي تسمح بها الظروف ، ولسنا بديلا عن التنظيمات السياسية المذكورة التي من حقها ان تستمر او تتغير او تحدث، ما تريد من تغييرات في تركيبها، فذلك شأن من شؤونها الخاصة.

اعتقد بأنها مرحلة انتقالية.. وانا على قناعة بأن جميع الديمقراطيين حريصون على حشد امكانياتهم مع بعضهم البعض للعمل المشترك عبر برنامج عمل مشترك سيرى فيه كل عضو تلبية للمهمات المرحلية التي يناضل من اجلها، ولا يمكن الحكم على المستقبل، فقد يتطور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الي درجة يخرج من هذا التيار الديمقراطي المعبر عنه في الجمعية حالياً، عدد من الاحزاب او الكتل (اليسار واقصى اليسار واليمين والوسط ويسار الوسط...)، وقد تتمكن الجمعية من الاستمرار بهذه التلاوين الجميلة القابلة للتعايش مع بعضها البعض.

اطرح هذا الافتراض لأن أماننا حصيلة ثرية من التجارب في المنطقة العربية والعالم، حيث يتعايش السياسيون مع بعضهم في حزب او جبهة او كتلة ، حتى اللحظة التي لم يعد بالامكان ان يستمروا مع بعضهم البعض، فيعيدوا تشكيل علاقاتهم كأفراد او مجموعات، ينتقلون الى ذلك الحزب او يشكلون احزابا اخرى او يندمج معهم آخرون.

واعتقد بأن على الجميع وخاصة السلطة ان تتوصل الى قناعة بأن التعددية السياسية والحزبية مسألة طبيعية، وان من المصلحة العامة ان يعبر الجميع عن قناعاتهم دون خوف من الردة او دون خوف من سيف مسلط عليهم اسمه قانون العقوبات او التصريحات المتعجلة من قبل هذا المسؤول او ذلك ... فما يجري في البحرين تجربة كبيرة ايجابية للغاية على صعيد تقدم البحرين .. وسيرى كل الاخوة الخليجين بأنها مفيدة للغاية ، وان كافة النشطاء السياسيين اذا سمح لهم بالعمل العلني، سيعززون ويطورون بلدانهم على اسس اصلاحية ، وليس على اسس انقلابية ، فالمطلوب اصلاح النظام السياسي في الوقت الحاضر، خليجياً ، لا تغييره...

س ٢ - ماهو توقعك لما ستعطيه هذه الجمعيات الوطنية من دور في العمل السياسي؟

ج ٢ - سيعمل كل النشطاء السياسيين ، من مختلف الاتجاهات الفكرية، في هذه الجمعيات، وامننى ان يزدهر النشاط السياسي، فقد لا تستطيع جمعية واحدة ان تعبر عن مطالب وتوجهات كل الناس في تيار واحد، مما يدفع الى تشكيل عدد من الجمعيات في التيار الواحد، وهذا دليل صحة وازدهار، شريطة ان تسود عقلية التعاون والتكامل لما فيه مصلحة التيار الديمقراطي من جهة، ولما فيه مصلحة العمل الوطني بمجموعه، كما ان بروز جمعيات سياسية كأخرى تعبر عن توجهات فكرية وسياسية مسألة طبيعية، ويمكن ان تتعاون هذه القوى فيما تراه مشتركاً.

س ٣ - ما رديكم على من يقول بأن تعدد الجمعيات يؤدي الى تشتيت الجهد والعمل؟

ج ٣ - شكلياً هذا صحيح. لكن قد يستطيع البعض ان يعبر عن نفسه بشكل افضل ضمن مجاميع اكثر تجانساً ، وبالتالي يزدهر العمل السياسي بدلاً من ان يكون في بوتقة واحدة. ان التعددية ضرورية في العمل السياسي، والتوحد لا يجب ان يتم الا بقناعة الاشخاص المنخرطين في تلك العمل، وبالتالي فان التعددية لا تؤدي الى التشتيت وانما الى حشد المزيد من الطاقات للعمل السياسي، فمن لا يرغب العمل في هذه الجمعية لأنها لا تتسجم مع قناعاتنا الفكرية او السياسية يمكنه العمل في جمعية أخرى.

س ٤ - هل تتوقع ان تقع الجمعيات الوطنية في منافسة فيما بينها وخصوصاً اذا بدأت مرحلة الانتخابات البلدية؟ وهل ترى بأن هذا النوع من المنافسة يعتبر مشروعاً؟

ج ٤ - ليس ذلك بالضرورة. اعتقد بأن لدى كل الشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية تجربة غنية طيلة العقود السابقة، مما يبعدها عن الطفولة السياسية، ويجعلها تنظر الى المصلحة الوطنية بالدرجة الاولى دون نسيان مصالحها الخاصة، لكن لا يجب ان نفترض التناحر بين القوى السياسية، بل كل الدلائل تشير الى التوجه للتعاون والتشاور في قضايا الوطن. واذا طرحت السلطة مسألة الانتخابات البلدية، يمكن التشاور بين هذه القوى والاتفاق على عدد من الشخصيات التي تحظى باحترام وتقدير الجميع، ويمكن ان تكون هناك اسماء غير متفق عليها يحسمها صندوق الاقتراع، ويمكن ان تبرز لدينا تحالفات كما نجد في بعض البلدان العربية والاجنبية في مثل هذه الانتخابات.

س ٥ - في خضم التنافس المتوقع - إن كان - ماذا ترى دور المواطن العادي الذي قد لا ينتسب لأي من الجمعيات الوطنية؟

ج ٥ - لن يشارك كل الناس في الجمعيات السياسية، هذا طبيعي. لكن المواطن لن يكون بعيداً عن الحراك السياسي، وبالتالي يمكنه الحكم على كل جمعية ومدى صدق اطروحاتها في ممارسات اشخاصها، اي ان المواطن لا تستهويه الشعارات بل الافعال . وعندما تبتعد القوى السياسية عن سياسة الاقصاء والتكفير والتخوين وتوزيع الاشاعات لتشويه سمعة بعضها البعض، وتحرص على خدمة المواطنين، فان الناس سيقترّبون من هذه الجمعية ويبعدون عن تلك ، او العكس، وسيكون للمواطن نور حاسم في صندوق الاقتراع ، فموقفه تعبير عن قناعته.

س ٦ - ما هو سبب انشقاق تيار المنبر الديمقراطي عن التيار الوطني الديمقراطي؟ وهل هناك مبرر لوجود تيارين ديمقراطيين من نفس الفصيل والتوجه في بلد صغير مثل البحرين؟

ج ٦ - كان التوجه في البداية ان تكون جمعية العمل الوطني الديمقراطي اطاراً لكل الشخصيات الديمقراطية - الليبرالية من مختلف المنابع السياسية، التي اشرت اليها في بداية الحديث عن الجمعية، لكن بعض الاخوة وجدوا انهم اقرب الى بعضهم بحكم العلاقات التاريخية التي حكمتهم، ووجدوا انهم يستطيعون الاسهام في العمل الديمقراطي بتكثيل انفسهم مع بعضهم البعض، مع بقاء المؤسسين منهم في جمعية العمل الوطني الديمقراطي، وهو اجتهاد من قبلهم.

س ٧ - اخذ البعض على جمعية الوفاق الوطني الاسلامية بأنها ذات طابع طائفي. فما هو رأيكم في هذا الوصف؟

ج ٧ - لا يجب الحكم على الجمعيات من خلال اسماء مؤسسيها، بل من خلال برامجها. وحيث لا يمنع القانون المتبع (العرف الراهن) اقامة جمعيات اسلامية ذات طابع سياسي، فان البرنامج الذي تقدمه هذه الجمعيات اذا أكد على الشأن الطائفي ودفاعه عن الطائفية يمكن الاعتراض عليه، اما اذا اكد على الوحدة الوطنية والثوابت المتفق عليها، فمن حقه الحصول على الاشهار العلني من قبل الوزارة. ويمكن لكل مواطن ان يتقدم بطلب الى تلك الجمعية، فان رفض طلبه بناء على اسمه، او انتمائه المذهبي او العرقي، يمكنه اقامة دعوى على تلك الجمعية واتهامها بأنها عرقية او طائفية.

س ٨ - هل ترى بأن قوة اي جمعية من جمعيات العمل الوطني يتركز في القاعدة الشعبية التي تمتلكها كل واحدة أم أن هناك مراكز قوة أخرى؟

ج ٨ - قوة اية جمعية تتركز في قاعدتها الشعبية، وليس مراكز قوى خارجية. حيث اننا نريد اقامة تنظيمات وطنية تعبر عن طموحات شعبنا، وليست نكاكين لدول خارجية. وهذا لا يعني ان مثل هذا التنظيم لا يملك اية علاقات خارجية، سواء عربية او غير عربية، لكن الولاء يجب ان يكون أساساً للوطن والثوابت التي ينص عليها الدستور، وهي ثوابت قومية واسلامية، واعتقد بأن الحركة السياسية في البحرين كانت ولا تزال لها علاقات وطيدة مع الحركة القومية والديمقراطية والاسلامية والعالمية، وعبرت هذه العلاقات عن ارتباطنا القومي وعن رؤيتنا الشمولية للصراع الذي يدور في العالم، وبالتالي الهموم المشتركة .

س ٩ - ماهي ابرز الاولويات الوطنية التي تراها في المرحلة الحالية من قبل التيارات الوطنية من جهة ومن قبل القيادة السياسية من الجهة الاخرى؟

ج ٩ - تعزيز النهج الديمقراطي، واعتباره من ثوابت الحياة السياسية، مما يتطلب المزيد من الاصلاحات في الجهاز التنفيذي لينماشى مع النهج الاصلاحى لسمو الامير.

ولتعزيز هذا النهج نحتاج الى تصحيح المسارات التي افرزت ظواهر خطيرة في ميدان العمالة، سواء ملف العمالة الاجنبية المتعدد الواجه، والذي يعبر عن التلاعب على القوانين من قبل مراكز قوى او من قبل المواطنين.. اضافة الى ايجاد حلول انسانية لكثرة من

الحالات التي عانت القهر خلال الفترة السابقة، سواء في المعتقل او المنافي.

ومن الضروري ان نفتح ملف الانتخابات البلدية.

كما ان من الضروري ترتيب الاوضاع وبسرعة للانتخابات النيابية، حيث يمكن لسمو الامير ان يدعو الى مجلس وطني منتخب تكون مهمته مناقشة التعديلات على الدستور، وبعد الانتهاء من هذه المهمة، يحق للامير ان يحل هذا المجلس ، لاجراء انتخابات وحياء برلمانية حسب ماتم التوصل اليه من تعديلات في الدستور.

س ١٠ - بعد اتهيار الاتحاد السوفيتي وتقلص دور التيارات الشيوعية في العالم العربي، في اي تصنيف ترون تياركم الوطني ؟ وهل صحيح انكم محسوبون على التيار اليساري؟

ج ١٠ - جمعية العمل الوطني الديمقراطي تضم شخصيات تنتمي الى التيار اليساري، لكنها تعبر عن كافة تالوين التيار الديمقراطي، من اليسار الى اليمين، وهذه تجربة تعبر عن نضج الشخصيات الديمقراطية التي تفتش عن المشترك بين بعضها البعض، دون ان تصادر حق بعضها في القضايا المختلف، عليها.

س ١١ - كررت شخصيات دينية في البلاد بأن هناك تياراً شيوعياً يعمل في الساحة الوطنية وهو يريد الايقاع بالثوابت الاسلامية. فهل هذا صحيح؟ وهل الشيوعيون موجودون بالفعل في الساحة الوطنية؟

ج ١١ - لا أعتقد بأن الثوابت الاسلامية من الهشاشة بحيث يستطيع اي شخص او اشخاص او تيار ان يوقع بها، ومن يريد الدفاع عن فكرة لا يجب ان يعتمد التخويف من افكار اخرى، بل يجب تبليان فضائل فكرته او مذهبه او دينه...

س ١٢ - كيف ترون التعاون والتنسيق الحالي بين التيارات الوطنية بمختلف توجهاتها؟ وهل هي متفقة حالياً على الأولويات؟

ج ١٢ - برهنت كل الشخصيات الإسلامية والديمقراطية عن حرصها على التعاون مع بعضها البعض، فقد قدم كل الناس تضحيات كبيرة، ولم يكن ممكناً الوصول إلى ما وصلنا إليه دون تلك التضحيات، ودون تلك القراءة الصائبة من قبل سمو الأمير للوضع السياسي. وبالتالي فإننا حريصون على استمرار تلك القراءة الصائبة، وحريصون أن نتعزز مكتسبات شعبنا عبر التفاعل البناء بين القيادة السياسية والقوى السياسية، عبر تنمية الثقة بين الطرفين. هذه الثقة التي اعتقد بأنها ضرورية، ويجب أن تتوطد، وأن تعبر عن نفسها في التخلي عن كثرة من الظواهر السلبية، وبشكل خاص التأكيد على ثقة السلطة السياسية في كافة المواطنين وبالتالي إمكانية أن يشغلوا كافة المواقع، السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية.

ويمكن قراءة برامج القوى السياسية لنرى حجم التوافق بين بعضها البعض.

مقابلة مع جريدة القبس الكويتية^(١١)

س ١ : ما دوركم كحركة يسارية في ايام المحنة؟

ج ١: الحركة الديمقراطية في البحرين عميقة الجذور. بعد الهجمة الواسعة على هيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٦، إثر العدوان الثلاثي على مصر، برزت في ساحة العمل الوطني عدداً من التيارات القومية والشيوعية، من بينها الشباب القومي الذي تطور لاحقاً الى حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة التحرير الوطني، وتطورت الحركة القومية في البحرين على ضوء التطورات والتحولات الفكرية العميقة التي جرت في مراكز تلك الحركات، وقد انبثقت الجبهة الشعبية في البحرين كمحصلة للحوارات بين أطراف اليسار القومي من جهة والقرارات التي اتخذها مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي عام ١٩٧٤ في الاستقلالية التنظيمية لمنظمات الجبهة.

كانت هذه القوى اليسارية القوة الاساسية في الحركة العمالية والحركة الطلابية والحركة النسائية، اضافة الى دورها التثويري الثقافي الذي لعبت فيه اسرة الابداء والكتاب في البحرين الدور الاكبر.

^{١١} - اجريت بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٠١

تصدت الحركة القومية واليسارية الى الوجود البريطاني ولعبت الدور الاساسي في انتفاضة مارس ١٩٦٥، والتي سقط فيها العديد من الشهداء، كما لعبت دورها في التحركات العمالية التي انتشرت في كافة المرافق منذ ١٩٦٨، والتي وصلت الى ذروتها في الانتفاضة العمالية في مارس ١٩٧٢ بقيادة اللجنة التأسيسية لعمال ومستخدمي واصحاب المهن الحرة في البحرين، وفي الاستفتاء على مستقبل البحرين ، وفي العمل السياسي الواسع قبل واثاء المجلس التأسيسي والمجلس الوطني، وبعد حل المجلس الوطني في اغسطس ١٩٧٥، وقفت كافة القوى الديمقراطية ضد حل المجلس. وخلال مرحلة قانون امن الدولة كان موقفنا واضحاً وقدمنا الكثير من المعتقلين، وذهب ضحية القمع عدداً من الشهداء من بينهم محمد بونفور ومحمد غلوم وسعيد العويناني والدكتور العلوي.

وخلال كل هذه المراحل كانت الحركة الديمقراطية في الصف الامامي من المواجهة، وكانت السجون والمعتقلات حكراً على أولئك المناضلين، حتى انخرط في النضال معنا الاخوة في التيار الاسلامي الشيعي بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران.. ومع تزايد نشاط هذا التيار كانت اجهزة الامن تعطي الاهتمام الاكبر لنشاط تلك التنظيمات، مما اوجد اوضاعاً جديدة في البلاد.

وخلال الاحداث التي مرت بها البلاد منذ نهاية ١٩٩٤، والتي سبقها ذلك النشاط السياسي الكبير للجنة العريضة الشعبية وبهدف خلق الاجماع الشعبي حول المطالب الديمقراطية، كان للتيار الديمقراطي دوره مع الاخوة في التيار الاسلامي .. لكن سياسة التمييز الطائفي وشق الصفوف التي سار عليها المرتزق البريطاني ايان هندرسون قد الحقّت ابلغ الضرر بالوحدة الوطنية وبرزت النضال الدستوري لشعبنا البحرين وكأنه حركة شيعية مرتبطة بايران.

وكان لرفاقنا في الخارج دور كبير، مع حركة التحرر العربية ومع الاحزاب والقوى الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية في العالم، ابان مرحلة الاتحاد السوفيتي وبعده، حيث كان لنا حضور في العديد من المؤتمرات العربية والدولية، اضافة الى نشاط رفاقنا العمال والطلبة، وكان الدور السياسي والاعلامي للحركة الديمقراطية معروفاً لدى كل اصدقاء شعبنا في منظمات حقوق الانسان ولدى الاحزاب الصديقة والشقيقة.

س ٢ هل كان عندكم سجناء سياسيين او مهجرين؟

ج ٣: بعد حل المجلس الوطني كانت السجون والمعتقلات حكرأ على الشخصيات الديمقراطية، وكان الابعاد من نصيبهم ايضاً، وقد شهدت البحرين حملات متكررة من الاعتقالات في صفوف رفاقنا ، بعد حل المجلس، وبعد جريمة اغتيال عبدالله المنني، وبعد التحركات الشعبية عام ١٩٧٩، وفي الثمانيات، هبط الخط البياني لهذه الاعتقالات، وتركز على النشاط في التيار الاسلامي.

وعندما حصل الانفراج السياسي لم يكن لدينا معتقلين ، لكن كان هناك عدد من الاخوة المبعدين ومن بينهم اقدم مبعد سياسي هو الدكتور يعقوب الجناحي الذي بعد منذ ١٩٦١، وعاد الجميع الى ارض الوطن في الوقت الحاضر.

س ٣ : حدثنا عن تجربتك في المهجر؟

ج ٣: غادرت البحرين عام ١٩٦٨ الى الامارات حيث عملت لبعض الوقت ، وتم ابعادي عام ١٩٧٠ اثر اعتقال دام ثمانية اشهر، حيث تنقلت في الدول العربية حتى استقر بي المطاف في سوريا الى عام ٢٠٠١، وعدت الى ارض الوطن بعد قرار العفو العام.

في الفترة الاولى كان نشاطي مع الاخوة العمانيين في الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، حيث تركز دوري في النشاط السياسي والاعلامي والتنظيمي ، وبعد هزيمة الثورة على ايدي القوات الايرانية عام ١٩٧٤ ، واثر قرار المؤتمر الثاني للجبهة باستقلال منظمات الجبهة، اعدنا تشكيل صفوفنا وشكلنا الجبهة الشعبية في البحرين، وكنت امينا عاماً لها منذ ذلك التاريخ.

ساهمت في نشاطات مؤتمر الشعب العربي الذي انعقد بعد زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧

كما ساهمت في ملتقى الحوار القومي الديمقراطي الذي اتبثق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومقره في طرابلس بليبيا.
وشاركت في نشاطات المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الاسلامي الذي مقره بيروت،

س٤: هل المعارضة مازالت قائمة في البحرين بعد الانفتاح؟

ج٤: لا تزال المعارضة قائمة في البحرين بعد الانفتاح، لكن اسلوب عملها قد تغير، والمعارضة ضرورية في المجتمع الديمقراطي، فما بالك بالمجتمع الذي لا يزال يخطو باتجاه المسار الديمقراطي.

خطاب المعارضة السياسية، بمختلف تلاوينها ، اختلف عن السابق، فهي تؤيد النهج الاصلاحى الذي رسمه سمو الامير، لكنها تعترض على الجوانب السلبية في اداء الحكومة والمجتمع، وتتقدم بوجهات نظرها على ارضية المساهمة في الاصلاح.

واسلوب عمل المعارضة السياسية اختلف عن السابق.. فبدلاً من السرية في العمل .. اكدنا على العلنية وضرورة السماح لكل القوى السياسية بالنشاط العلني الشرعي.. وتم التوافق على ان تكون

الجمعيات السياسية في المرحلة الراهنة هي الشكل المعتمد لهذه القوى، وهكذا برزت جمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية الوفاق الإسلامية وجمعية المنتدى الثقافي وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي وجمعية الوسط العربي الإسلامي وغيرها.. وهذه الجمعيات تؤكد على تمسكها بالدستور والميثاق الوطني، وتعمل جاهدة للدفاع عن مصالح الناس. والوضعية الراهنة دليل صحة، وتعبير عن المرحلة الانتقالية، فلا زال العديد من الناس يتوجسون خيفة من الارتداد، رغم كل التنظيمات التي يطلقها سمو الأمير، لكن التحولات تحتاج الى بعض الوقت، وبالدرجة الأساسية في الجهاز الحكومي الذي يحتاج الى اصلاح واسع ليتوافق مع النهج الاصلاحى الذي رسمه سمو الامير.

س ٥: ما تتظرون لمستقبل البحرين اذا استمر الانفتاح؟

س ٥: وعد سمو الامير بتفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية، بالاضافة الى اجراء انتخابات بلدية على مستوى المحافظات الخمس مع مطلع العام القادم.

وفي الوقت الحاضر، فان هناك ورشة عمل كبيرة في البلاد، على صعيد قوى المجتمع المدني او على صعيد الحكم، ونتمنى ان نتجز كل الفعاليات هذا العمل الكبير.

فالحركة السياسية التي كانت تعمل سراً وجدت ان عليها ان تنتقل الى العمل العلني .. بالتسميات التي توافقت عليها.. والجمعية البحرينية لحقوق الانسان نشطة في نشر الوعي الحقوقي وايجاد حلول لعدد من مخلفات المرحلة السابقة ورصد انتهاكات حقوق الانسان.. والحركة العمالية تسعى جاهدة للانتقال الى الوضعية النقابية.. وكذلك الحال بالنسبة للحركة النسائية التي تسعى لتشكيل اتحاد عام لنساء البحرين.. وكذلك الحال بالنسبة للطلبة الجامعيين والثانويين حيث

يريدون ان يكون لهم اتحادهم الوطني المستقل عن التوجهات الرسمية، خاصة ان للطلبة تجربة كبيرة في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في السبعينات والثمانينات، وبقيت فروعه وهيئته التنفيذية دون قرارات بالحل من قبل مؤسساته، ويعود للطلبة الحق في اعادة تنشيط هذا الاتحاد او خلق الشكل الذي يروونه مناسباً لهم في الوقت الحاضر...

ان ترميم الوضع الشعبي وازالة ما خلفته سياسات قانون امن الدولة هي الشغل الشاغل للنشطاء السياسيين والاجتماعيين وكافة المعنيين بالشأن العام.

وعلى صعيد السلطة.. وحيث الحكومة لا تزال هي الحكومة السابقة.. لكنها تسعى جاهدة للتوافق مع توجيهات سمو الامير.. فقد تشكلت لجنتان: الاولى لتفعيل الميثاق والثانية لدراسة التعديلات المطلوبة على الدستور على ضوء ما طرحه الميثاق.. ولجنة تفعيل الميثاق تعيد النظر في كافة القوانين التي صدرت في مرحلة قانون امن الدولة، وازافة قوانين جديدة تتماشى مع النهج الاصلاحي.. وهذه الوضعية تعبير عن الحاجة الى اصلاح قانوني واداري واقامة المؤسسات المطلوبة لتمهيد الطريق امام الحياة البرلمانية، ولو كانت الاوضاع طبيعية واعيدت الحياة البرلمانية مباشرة بعد الانفراج السياسي، فان كافة هذه القوانين والتعديلات ستكون من مهمة المجلس الوطني.

نحن متفائلون في استمرار النهج الاصلاحي وتعزيزه، لأن الشعب كله مع هذا النهج، ولأن سمو الامير مصمم على ان يكون عهده منعطفاً تاريخياً، وان يوصل البلاد الى مصاف الدول الديمقراطية العربية، ونحن واثقون من ذلك، ونسعى من أجل تعزيز وتعميق الفعل الديمقراطي في البلاد.

س٦: هل هناك تعاون بينكم وبين الكتل الأخرى؟

ج٦: كان بيننا تعاون مع كافة القوى الوطنية والاسلامية، داخل البحرين وخارجها، خاصة بعد التوافق على القواسم السياسية المشتركة التي عبرت عنها لجنة العريضة الشعبية عام ١٩٩٤. وبعد الانفراج السياسي استمر هذا التعاون بين الرموز الاساسية لهذه الكتل. ولدى الجميع توجه صادق بتعزيز وتطوير هذا التعاون للتنسيق بين مختلف الجمعيات السياسية، وايجاد آلية للتعاون بينها.

س٧: هل لكم في الانتخابات القادمة تنسيق مع الكتل الأخرى وماهي أقرب كتلة؟

س٧: لكل حادث حديث. لا نزال في المرحلة الانتقالية.. لا تزال القوى السياسية ترتب اوضاعها.. والتعاون سيتم بين القوى او الشخصيات على اساس البرامج التي ستطرحها القوى.. والشكل الذي ستقدمه الدولة لعملية الانتخاب..

س٨: ما هي مطالبكم؟

ج٨: في الوقت الحاضر، وتأكيداً لأطروحات سمو الامير، نؤكد على ضرورة المساواة بين جميع المواطنين، فمن الضروري الغاء التمييز بين المواطنين واتاحة الفرص للجميع للعمل في مختلف مرافق الدولة، واصدار قانون يجرم التمييز على اساس طائفي او عرقي.

نحن في امس الحاجة الى الوحدة الوطنية... والمفتاح بيد الدولة..

ومن ناحية أخرى تشكل البطالة قنبلة موقوتة، يمكن حلها عبر المدخل الذي اشرت اليه، وعبر بحرنة العديد من الوظائف والمهن.. وتعاون كافة الفعاليات الاقتصادية في ايجاد فرص عمل للعاطلين.

تشكل مسألة التجنيس هاجس للمواطنين.. نحن نؤيد قرار سمو الامير في انتهاء مسألة البدون قبل نهاية العام الحالي، ونطالب باعادة

النظر في التجنيس الذي جرى خلال السنوات الاخيرة، اي ابان الاحداث الاخيرة.. ونؤيد تجنيس الاخوة العرب على اسس واضحة وقومية سليمة، وليس على اساس امني او مصلاحي او طائفي.. وهو موقف نسحبه على كل دول مجلس التعاون، حيث ان الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي يأتي عبر سياسة سليمة بدماج الاخوة العرب الذين تحتاج اليهم دول المنطقة عبر التجنيس بعد سنوات محددة من اقامتهم.. والاستفادة من الامكانيات الاجنبية وخاصة من الدول المجاورة التي تربطنا واياها علاقات تاريخية كايران وباكستان والهند... وتجنيس هؤلاء الاخوة ضمن قوانين محددة مستقيدة من تجربة الكثير من بلدان العالم.

من مطالبنا ضرورة الحريات العامة وخاصة حرية الصحافة، والاصلاح الاداري والشفافية وسيادة القانون على الجميع، بحيث لا يكون احد فوق القانون.

وتكتسب مسألة الانتخابات البلدية ثم النيابية اهمية بالغة بالنسبة لنا، مما يفتح المجال واسعاً امام تطوير المكتسبات التي حققها شعبنا.

س٩: هل انتم مع لجنة العريضة؟

ج٩: تبنت الحركة الديمقراطية والحركة الاسلامية المطالب التي وقع عليها قرابة ٢٥ الف مواطن عام ١٩٩٤، وتشكلت لجنة العريضة التي ضمت رموزاً من التيار الاسلامي والتيار الديمقراطي. ولعبت دوراً تاريخياً كبيراً في كونها التعبير الدقيق عن الموقف الموحد للقوى الاسلامية والديمقراطية في البحرين، وبالتالي وقفت بصلابة ضد سياسة التمييز الطائفي والادعاءات الخاطئة حول طبيعة الحركة الدستورية في البحرين، كما اوصلت صوت شعب البحرين الى الكثير من المحافل العربية والدولية.

س ١٠ : كيف تنظرون الى علاقة الميثاق بدستور ١٩٧٢

ج ١٠ - الميثاق جسر عبور للدستور.. وثيقة اجمع عليها شعب البحرين للخروج من النفق المظلم الذي استمر قرابة ربع قرن.. والدستور هو الاساس الذي استند عليه الميثاق في اغلب مواده، وعبر عن النقلة المطلوبة في قضية المرأة حيث أكد على حق المرأة السياسي، ومشاركتها في الحياة السياسية بما في ذلك الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي.. اضافة الى مساهمته في وضع مرئيات للتطوير السياسي المطلوب في البحرين من قبل الحكم، في تسمية الدولة او اقامة نظام المجلسين.

س ١١: كيف تنظرون الى لجنة تعديل الدستور في عملها السري؟ وهل لكم كلمة لهم؟

س ١١: كانت لنا وجهة نظر في تشكيله هذه اللجنة، واكدنا على ضرورة علنية عمل اللجنتين، وعدم التخوف من الشفافية.. وعدم التخوف من الانتقادات التي قد توجه الى هذه الشخصية او تلك.. حيث انه من الضروري ان يعرف الشعب قدرات وامكانيات هذه العناصر التي كلفت باعادة صياغة القوانين (لجنة تفعيل الميثاق) او تلك المكلفة بتعديل مواد في الدستور.. ونرى اهمية اطلاع الشعب وقواه السياسية على مثل هذه التعديلات لإبداء الملاحظات حولها، ولكي يستمر التوافق والتناغم بين القيادة السياسية ممثلة في سمو الامير وبين الشعب ممثلاً في قواه السياسية والفعاليات والشخصيات الاجتماعية..

س ١٢: ماهو رأيكم في تحويل البحرين الى ملكية؟

س ١٢: ليست لدينا مشكلة حول هذا الموضوع.. ولا شك ان سمو الامير يستطيع ان يقدر ايجابيات او سلبيات هذا التحول على الصعيد

لاقليمي حيث ان البحرين جزءاً من منظومة مجلس التعاون الخليجي
التي تربطها علاقات وثيقة في مختلف الميادين.

س ١٣: هل لكم علاقة مع الحركات اليسارية في الدول العربية ،
وملمدى هذه العلاقات؟

س ١٣: كجمعية عمل ليس لدينا للوقت الحاضر علاقات.. لكننا
كرموز للحركة الديمقراطية بتسمياتها السابقة لدينا علاقات وثيقة بكل
الحركات القومية والتقدمية العربية، بشكل ثنائي او عبر ملتقى الحوار
القومي الديمقراطي الذي اشرت اليه او عبر المؤتمر القومي العربي
او المؤتمر القومي الاسلامي او عبر المؤتمرات العربية او الدولية
التي اسهمنا فيها في الفترة السابقة.

ونحن نطمح ان نستثمر تلك العلاقات لصالح جمعية العمل الوطني
الديمقراطي، بما يعزز مكانة هذه الجمعية ، ويسهم في تقديم الصورة
الايجابية للتحويلات الكبيرة الجارية في بلادنا.

س ١٤: ماذا تتظنون الى مستقبل جمعيتكم؟

ج ١٤: نطمح ان تشكل هذه الجمعية الاطار الذي يستوعب كل
النشطاء الديمقراطيين في بلادنا، وهذا ما أكدناه منذ البداية ، حيث
التقى كوكبة من الرموز المنتمية للقوى الديمقراطية وشخصيات
ديمقراطية مستقلة، وأكدنا اننا بصدد تجربة جديدة للحركة الديمقراطية
تتفاعل وتتوحد عبرها كافة القدرات لهذه الشخصيات، وتقدم النموذج
المطلوب من قبل الوسط الديمقراطي لمدل هذه الحركة الديمقراطية
المنشودة، وحيث تضم الجمعية رموز كبيرة من المرحلة السابقة، فانها
مؤهلة لتلعب دورها النشط مع كافة الاخوة في الجمعيات السياسية
الاخرى اضافة الى مؤسسات المجتمع المدني، ونظراً للخبرة السياسية
والتظيمية والنضالية لهذه الرموز، وحيث تمكنا من وضع مسودة

للبرنامج السياسي الذي تسترشد به الجمعية، فاننا سنعمل على ان نكون حاضرين باستمرار في كافة المواقع للدفاع عن مصالح شعبنا ورفع مكانة وطننا، وسيكون للجمعية مكانتها على الصعيدين القومي والعالمى نظراً للعلاقات التاريخية التي تجمع رموزها بالحركة السياسية العربية والعالمية.

س١٥: التيار الاسلامى سيطر على الساحة ، فما هو دوركم؟

س١٥: لكل جمعية سياسية دورها في هذا الوطن، على صعيد الفئات الاجتماعية التي تمثلها او على صعيد قدرتها على طرح التحليل والحلول السياسية السليمة للمتغيرات. وتجمعنا مع الاخوة في التيار الاسلامى علاقات تاريخية ، ونحن نقدر عالياً هذه الرموز واسهاماتها، في كافة الاوساط، وخاصة دفاعها عن قضايا الناس، والمساهمة النشطة في الوقوف الى جانب اشقائنا في فلسطين المناضلين لتحرير وطنهم، مما يجعل مساهماتنا في الحقل الوطني والقومي والاممي تصب في اتجاه رفع مكانة حركتنا السياسية وسمعة وطننا ومكانتها العربية والدولية.

المرأة والعمل السياسي (١٢)

ايها الاخوات والاخوة
السلام عليكم ورحمة الله

كان بودي لو تحدثت غيري من الرائدات النسائيات في هذا المجال، فسيكون تعبيرهن عن المعاناة والرؤية الحقيقية للمرأة في البحرين لنورها السياسي افضل بكثير مني ، ولست ملماً بالكثير من جوانب الموضوع الذي كلفت بالتحدث فيه، وبالتالي التمس العذر في التقصير والمعلومات الناقصة التي لا اعرفها عن هذا البحر المتلاطم.

في البدء لابد من الاشارة الى أن الصراع بين الجنسين حول الدور الذي يحتله كل منهما في المجتمع لم يكن بعيداً عن الدور الوظيفي الذي لعبه كل منهما في المراحل المختلفة من التطور البشري، وانعكاس هذا الدور لاحقاً في منظومة الافكار والقيم والمفاهيم التي برزت في المجتمع، سواء تمثلت هذه القيم في الاساطير التي خلفتها الحضارات القديمة اليمنية او المصرية او البابلية او الانديان الثلاث التي عرفتها المنطقة العربية (اليهودية والنصرانية والاسلام). وهو موضوع لن ادخل فيه، لكن العمل السياسي الذي هو الشكل الارقي في الصراع في المجتمع، يعبر عما وصل اليه الصراع في البناء التحتي وبالتالي

١٢ - محاضرة القيت في نادي الخريجين بتاريخ ٢ اكتوبر ٢٠٠١

قدرة الاطراف على تحديد موقعها في الصراع السياسي وفعلها، سواء كانت طبقات او اقلية او احد الجنسين.

ومنذ بداية التاريخ المكتوب للمجتمعات الطبقيّة، كان وضع المرأة يعتمد على رقي او تدهور تلك المجتمعات، ففي حالات النهوض نجد مكانة كبيرة للمرأة كما للرجل، حيث في التاريخ القديم نجد الملكة بلقيس التي اشاد القرآن الكريم في سورة النمل بحكمتها ورجاحة عقلها وحسن تدبيرها لمملكته، ومشاورتها لعقلاء العقل قبل ان تقدم على اية خطوة قد تأثر على مستقبل البلاد.

ويمكننا الاشارة الى ملكة زنوبيا في بلاد الشام ، التي ارادت تدمير امبراطورية روما للقضاء على طغيانها. ويمكننا الاشارة الى عدد كبير من حكيّات العرب قبل الاسلام وبعده، ويكفي الاشارة الى علم كبير اسمه خديجة بنت خويلد التي تمتعت برجاحة العقل وبعد البصيرة ما جعلها تختار الامين على تجارتها زوجاً لها وكانت اول من دخل الدين الحنيف عندما جاءته النبوة. ويمكن الاشارة الى سحاج التي وصلت الى قيادة قومها وتحالفت مع مسلمة في اليمامة وادعت معه النبوة وكادا يهزمان جيش خالد ابن الوليد في حروب الردة ثم تابت وجاهدت في جيوش الفتح، وعائشة بنت ابي بكر التي قال عنها رسول الله "خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء" ثم قادت الجيوش في معركة الجمل، وفي العصر الاموي نشاهد نماذج كزينة بنت علي وزينة بنت الحسين، وفي العصر العباسي لدينا الخيزران وزبيدة في العصر العباسي، والقاضية ثمل التي تولت القضاء في عهد المقتدر. وفي اليمن تولت الملكة اروى حكم اليمن في عهد الصليحيين.

تلك نماذج في فترات النهوض التاريخي للشعوب، نشاهد شبيها لها في فترات لاحقة هنا او هناك من بقاع الدنيا، حيث ثبت تاريخياً بأنه لا يمكن للمجتمعات ان تنهض الا بنهوض طرفيها: الرجل والمرأة.

وعندما تصل المجتمعات الى مرحلة من التدهور في اوضاعها الاجتماعية الاقتصادية، فان من الطبيعي ان نشهد صراعات متعددة حول موقع كل فرد وكل قبيلة اضافة الى موقع الرجل او المرأة في ادارة شؤون المجتمع. ويفتس كل طرف عن المبررات الدينية او الايديولوجية للسياسة التي يسير عليها في تبرير سلوكه المعادي للطائفة او الجنس، ولا شك ان موضوع المرأة ودورها السياسي قد احتل مكانة كبيرة في الصراع السياسي في العصر الحديث، في كافة البلدان.

ومسألة التحرر قضية تعني كل افراد المجتمع، وبالتالي ليس تحرر المرأة شأناً يعني المرأة وحدها، بل يعني كل الناس التواقين الى تقدم المجتمع ورفيحه. ففي عصر النهضة في اوربا نشاهد احد ابرز الاثريين الخياليين الفرنسي فورييه يقول: "ان درجة تحرر المرأة في المجتمع المعني هي المقياس الطبيعي للتحرر العام"، اما كارل ماركس فانه يرى بأن "التحولات الاجتماعية العظيمة مستحيلة بدون العنصر النسائي".

ويمكن ان نرصد يوم الثامن من مارس ١٨٥٧ عندما اضربت عاملات مصانع النسيج والملابس في نيويورك مطالبات بضرورة المساواة في الاجور مع الرجال وتخفيض ساعات العمل اليومي الى عشر ساعات، وهذا الحدث الكبير تم تسجيله في النداء الذي وجهته رائدة نسائية اممية هي كلارا زتكين في المؤتمر الثاني الدولي للنساء الاثرياتي في كوبنهاجن بالدانمارك عام ١٩١٠ باعتبار ذلك اليوم يوماً دولياً للمرأة، وكان المطلب الاساسي لكل الحركات الاثرياتي التي سادت اوربا في القرن التاسع عشر هو المساواة بين الرجل والمرأة ، مما استدعى فضح الاستغلال الراسمالي للمرأة والاطفال.

في المجتمع العربي، ومنذ بداية عصر النهضة كانت دعوات كل المصلحين تتركز في تعليم المرأة، فالتعليم هو المدخل لتعرف المرأة خيرا وشرها، وكان رفاة الطهطاوي من اوائل من دعا الى ذلك،

واعتبرت دعوته في ذلك الوقت دعوة ثورية !! وكانت هدى شعراوي احد ابرز الرموز النسائية التي طالبت بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما اعتبر قاسم امين وسلامة موسى ان تحرير المرأة شرط لازم لتحرير المجتمع العربي الاسلامي من هيمنة الغرب الامبريالي المنزلة. واكد سلامة موسى ان المرأة ليست نمية للرجل.

وحيث واجهت المنطقة العربية اتفاقيات سايكس بيكو ووعد بلفور، كانت الحركة السياسية الفلسطينية اول من شعر بضرورة زج كل طاقات الشعب لمواجهة الخطر الكبير القادم، حيث انطلقت نساء حيفا في مسيرة شعبية عارمة ضد وعد بلفور عام ١٩١٧ مطالبات باستقلال فلسطين وضد الوعد المشؤوم وتقدم موكب الشهداء العديد من الشهداء ليتواصل عطاء المرأة الفلسطينية في الثورة المعاصرة ويبرز من بين صفوفها كثرة من المناضلات.

وشهدت مصر نهوضاً ملموساً للحركة النسائية على يد هدى شعراوي التي عقلت في بيتها اول مؤتمر سياسي نسائي في ١٥ مارس ١٩١٩ حيث تدارست نساء مصر ما سيقدمنه من مساندة لرجال الثورة المصرية وفي ١٦ مارس شهدت القاهرة مسيرة نسائية ضمت ٣٥٠ سيدة ضد الاحتلال البريطاني وسياساته في قمع الوطنيين وابعاد قادة الحركة الوطنية المصرية الى جزيرة مالطه، وعدم السماح بعرض قضية مصر على مؤتمر السلام الذي عقد في باريس. وسقطت شهيدات برصاص الاحتلال البريطاني.

وكانت فاطمة نعمت صديقة هدى شعراوي صاحبة اول حزب نسائي مصري تم تأسيسه عام ١٩٤٤ وضمنت مانتة الثالثة ان الحزب يسعى بكل الوسائل المشروعة لتتال المرأة المصرية حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كاملة فسيكون لها حق الانتخاب والتمثيل النيابي والتمتع بحقوقها كمواطنة مصرية" ولم تتمكن للمرأة المصرية من فرض حقوقها في المشاركة السياسية الا بعد انتصار الثورة المصرية

حيث وقّعت قيادة الثورة الى جانب النساء المعتصمات في دار نقابة الصحفيين المضربات عن الطعام يوم ١٢ مارس ١٩٥٤ وذلك بعد تسعة ايام من الاضراب، واكد دستور ١٩٥٦ الحقوق المتساوية للرجل والمرأة .

ونشهد في البحرين بداية الاهتمام بوضعية المرأة في العمل الذي قام به عدد من المصلحين والمصلحات البحرينيين اضافة الى الاستاذ (من سوريا الشقيقة) السيد عثمان الحوراني الذي لعب دوراً كبيراً في تطوير التعليم في البحرين ودوره المناهض للبريطانيين، والذي سعى جاهدا لارسال الطلبة المتفوقين الثمانية الى الجامعة الامريكية في اكتوبر عام ١٩٢٨، حيث طرح ومجموعة من زملائه مشروع تعليم البنات ، وقد تصدى للمشروع كافة رجال الدين المتعصبين وهاجموه من على المنابر وفي الاسواق والمجالس، لكنه تمكن من افتتاح اول مدرسة ابتدائية لتعليم البنات في البحرين والخليج بأكمله عام ١٩٢٨ .

ويقول الحوراني في رسالة له الى الطلبة الذين سافروا الى الجامعة الامريكية: "لود اخباركم اننا حصلنا على عقبات كثيرة مثل عقبات ذهابكم الى بيروت.. ولكن كل هذه الصعوبات نللت بسبب ما لدى شعب البحرين من الوعي والنضج ما يجعله اعداؤه"

برزت المرأة بشكل واضح في الحركة الوطنية في الخمسينات في المظاهرات التي دعت اليها هيئة الاتحاد الوطني ، ولم يكن هناك مطلب خاص للحركة النسائية فقد كان الهم الوطني هو الطاغي، وكان مطلب المجلس التشريعي مطلباً مشتركاً لجميع الفئات، وعندما امكن الحصول على مطلب تشكيل مجالس للصحة والمعارف لم يكن في الحسبان ان يكون للمرأة موقع في تلك المناصب، فقد كانت الحركة السياسية نكورية، ولم يسمح للمرأة أن تشارك حتى في الاجتماع الشعبي الكبير الذي انعقد في مسجد بن خميس في المنامة في الاول من اكتوبر ١٩٥٤ او في هيئة الاتحاد الوطني، كما لم يكن من بين

الـ ١٢٠ شخصية التي شكلت القاعدة الاساسية لهيئة الاتحاد الوطني شخصية نسائية، وكان التوازن الطائفي الذكوري طاغياً على اشراك المرأة في مثل هذه المواقع.

برزت في فترة لاحقة القوى السياسية السرية (جبهة التحرير الوطني في البحرين وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب) وبالرغم من أن هذه التنظيمات كانت تحمل الافكار الحديثة المؤمنة بمساواة الجنسين في الحقوق والواجبات، الا ان الحقوق السياسية للجميع كانت مغيبة، وبالتالي كانت المطالبة بالحقوق، واجب على الجميع، وسعت هذه الحركات الى اشراك الجنسين في العمل التنظيمي، وكانت المدارس الثانوية والجمعيات النسائية بالاضافة الى التجمعات الطلابية في الخارج ساحات التحرك السياسي والاجتماعي الخيري الذي شكل المدخل لزوج طاقات المرأة لخدمة المجتمع وبرزت جمعية نهضة فتاة البحرين منذ العام ١٩٥٥ كأول جمعية نسائية في الجزيرة والخليج ، دون ان تحدد لنفسها مهمات سياسية. وحيث كان نشاط التنظيمات السياسية سرياً فلم يكن معروفاً ان كان ثمة من قيادات نسائية في هذه التنظيمات السياسية، وحتى لو برزت فقد كان النشاط من ضمن الحركة السياسية، ثم برزت لاحقاً في برامجها للمهمات المتعلقة بوضع المرأة.

وكان للثورة الجزائرية تأثير كبير على الوضع العربي برمته وبرزت جميلة بوحيرد بطلة قومية اكدت على ضرورة مشاركة المرأة في الكفاح لتحرير بلدها.

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ برزت القوى اليسارية في الساحة الفلسطينية كما برزت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وزجت الحركة اليسارية لبحرينية قدرات ملموسة مع فلسطين وعمان، فقد عرفت الساحة العمانية المناضلة ليلى فخرو كنموذج للمرأة الملتزمة بقضية التحرر الوطني والاجتماعي، رافضة نعيم وضعها الاجتماعي

الى مدارس الثورة ومستشفياتها وسط نهوض نسائي عماني كبير عبرت عنه المشاركة النسائية في صفوف المقاتلين العمانيين الذين قدموا عدداً من الشهداءات من بينهم اتسلوم سالم المعشني ومنى علي العامرية ومنى سعود نيجار، قبل ان تنكس الثورة العمانية على ايدي القوات الايرانية التي استدعت الى ظفار.

في السبعينات خاضت الحركة الوطنية في البحرين صراعا من اجل الديمقراطية في البحرين، واستقبلت المعتقلات عام ١٩٧٢ كلا من سبيكة النجار وصالحة عيسان، وبعد عام، وحيث اقتصرت المشاركة السياسية في الانتخابات على الرجال، رفعت جمعية النهضة وجمعية أوام رسالة احتجاج الى المجلس الوطني تستنكر فيها عدم السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات التي جرت عام ١٩٧٢، مطالبات برفع هذا الغبن عنهن في الانتخابات القادمة.

وحيث شكلت الحركة الطلابية النزاع القوي للحركة الوطنية، فقد برزت العديد من القيادات النسائية في الفروع والمركز، وتبوأن مواقع في الحركة النسائية في البحرين وتزايدت مساهمة المرأة العاملة في مختلف مرافق الحياة مما فرض ان تتبنى الحركة الدستورية مطلب حقوقها السياسية في العريضة الشعبية التي وقع عليها قرابة ٢٥ الف مواطن عام ١٩٩٤، بعد عريضة النخبة التي ساهم في التوقيع عليها العديد من النشيطات من مختلف التيارات السياسية.

وخلال الانتفاضة الشعبية منذ العام ١٩٩٤ التي طالبت بالعودة الى الدستور واعادة الحياة البرلمانية، وحيث كان من الضروري زج كل طاقات المجتمع ، نساء ورجالا في المعركة للديمقراطية، فقد شهدت القرى مسيرات نسائية متعددة تطالب باطلاق سراح المعتقلين وتحقيق المطالب الدستورية، واستقبلت المعتقلات الكثير من النشيطات السياسيات من الحركة الاسلامية، واستشهدت المناضلة زهرة ابراهيم

الجمري في ٢٣ يوليو ١٩٩٦، وعانت الكثيرات من الآلام الابعاد مع ازواجهن.

وخلال تلك الاحداث اسهمت للمرأة بفعالية من خلال الحركة السياسية او بشكل مستقل في حملة العرائض الاحتجاجية التي كان ابرزها العريضة النسائية التي وقع عليها ٣٢٣ امرأة بالاضافة الى العرائض المشتركة سواء للتيار الديمقراطي او التيار الاسلامي، وفرضت المرأة البحرينية حضورها في لجنة العريضة ممثلة في الدكتورة منيرة فخرو، التي كان لها دور كبير في المحافل الدولية وفي المؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام ١٩٩٥ والتي كانت الصوت الكبير المطالب بتفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية.

وبالرغم من هذا الحضور الكثيف للحركة النسائية في البحرين وسط الحركة السياسية، الا ان من الضروري تسجيل التالي:

١ - رغم ادعاء الحركة الديمقراطية بالمساواة بين الجنسين، والنضال من اجل تحقيق ذلك في الحياة العامة، الا ان الممارسة العملية تثبت عجز القيادات الديمقراطية عن تجاوز العقبة الذكورية في العمل السياسي، ويكفي الاشارة الى ان القيادات الديمقراطية في اغلبها من الرجال، ورغم الجهود التي بذلها القائمون على جمعية العمل الوطني الديمقراطي، فان الحضور النسائي قليل وسط المؤسسين، مما يتطلب الاشراف الاوسع للمرأة في هذه الجمعية وسواها من الجمعيات السياسية.

٢ - لقد حدث تطور ايجابي كبير وسط للحركة الاسلامية في البحرين، ففي غالبية الجمعيات والفعاليات السياسية نجد المشاركة النسائية، وهناك تشجيع ملموس من قبل القيادات على اشراف المرأة سواء في جمعية الاصلاح او جمعية الوفاق او الجمعية الوطنية الاسلامية، مما يؤكد بأن نهوض المجتمع يتطلب اوسع اشراف للمرأة في الحركة السياسية والنقابية والاجتماعية.

٣ — رغم تزايد مساهمة المرأة في البحرين في العمل ، في القطاع الحكومي والخاص، الا ان مساهمتهم في اللجان العمالية ضعيف للغاية، ولا توجد في اللجنة العامة لعمال البحرين لمرأة، وحيث سيشهد البلاد انتخابات للنقابات والاتحاد العمالي، فان من الضروري تحقيق اوسع مشاركة نسائية، سواء بالجهود النسائية الذاتية او بدفع من القوى السياسية الفاعلة في الوسط العمالي.

ان تطور الاوضاع الاجتماعية والمشاركة الواسعة للمرأة في سوق العمل، ومساهمة المرأة في النشاط السياسي، والقراءة السليمة لمجمل هذه الاوضاع من قبل القيادة السياسية قد دفع بلاننا خطوات الى الامام منذ تسلم سمو الامير للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في العام ١٩٩٩، حيث حققت بلاننا قفزات كبيرة في وضع المرأة ، حيث نالت حقوقها السياسية والكثير من المكتسبات، واشركت في مجلس الشورى، واكد ميثاق العمل الوطني في المادة السابعة من الفصل الثاني على حق المرأة في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بدءاً بحق الانتخاب والترشيح. وخلال الشهر المنصرم تم الاعلان عن تشكيل المجلس الاعلي للمرأة ، وهناك جهود كبيرة لاقامة الاتحاد للنسائي، وازيلت كافة القيود عن مشاركة المرأة في كافة النشاطات السياسية والاجتماعية، وبات التحدي كبيراً امام كل المطالبين من اجل تقدم المرأة ومساواتها مع اخيها الرجل في الحقوق والواجبات.

وحيث حققت المرأة في البحرين حالياً مكانة متقدمة على صعيد منطقة الخليج، فانها مطالبة بالمزيد من المشاركة في العمل السياسي والعمل التطوعي الاجتماعي، والمزيد من الترابط مع الحركة النسائية في الجزيرة والخليج، والوطن العربي، ولعل دورها في دعم الانتفاضة لبرز دليل على وعيها القومي والانساني.

وشكراً

المحتويات

٥	الاهداء
٧	المقدمة
٩	مقابلة مع جريدة الاتحاد الطبية
٢١	هل يستطيع التيار الديمقراطي ان يعبر؟
٣١	الجمعية الاهلية لها خصوصيتها
٤٠	جمعية العمل الوطني الديمقراطي .. التحديات
٥١	جمعية العمل الوطني الديمقراطي ... تساؤلات
٦١	الرد على اسئلة جريدة الشرق القطرية
٦٧	مؤشرات ومدلولات انتخابات غرفة التجارة
٧٧	تقدم المرأة البحرينية دليل على تقدم المجتمع
٨٧	الجمعيات السياسية ... والتحديات المحلية والاقليمية
٩٧	مقابلة مع جريدة الايام
١٠٧	مقابلة مع جريدة القبس الكويتية
١١٨	المرأة والعمل السياسي

هذا الكتاب

مقالات نشرها المؤلف على صفحات جريدة أخبار الخليج البحرينية، تناولت بالدرجة الأساسية، وضعية التيار الديمقراطي والموقع الخاص الذي تتمتع به جمعية العمل الوطني الديمقراطي في هذا التيار، وكيف أسهم المؤلف بدور متميز في الحركة الديمقراطية، وخاصة اليسارية منها، على امتداد أكثر من ثلاثة عقود، قضى أغلبها في المنفى، ثم عاد إلى البحرين بعد العفو العام الذي أصدره أمير دولة البحرين في مطلع العام ٢٠٠١، والذي شكل بداية الإصلاح السياسي الكبير الذي شهدته البحرين، ولا تزال، فإن هذه المقالات تمثل رؤية عدد من الرموز الديمقراطية التي توافقت مع التعميمي في تشكيل جمعية للعمل الوطني الديمقراطي، أريد لها أن تكون بوتقة لصهر طاقات كل العناصر والتجمعات الديمقراطية البحرينية في المرحلة الجديدة.

إلى أين قادت هذه التصورات للعمل الديمقراطي؟
هذا ما حاول التعميمي الإجابة عليه.

دار الكنوز